

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979

إعداد الطالب

عصام نايل المجالي

إشراف

الدكتور مخلد عبيد المبيضين

رسـالة مقدمـة إلى عمـادة الدراسـات العليــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـة الماجستير
في العلاقات الدولية فـي قسـم العلوم السياسيـة

جامعة مؤتة، 2007

الإهداء

إلى والدي الغالي ...

إلى والدتي الغالية ...

إلى زوجتي الحبيبة...

وإلى ابني الحبيب (أوس) ...

أهدي هذا العمل المتواضع

عصام المجالي

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة، والسادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثراءها بملاحظاتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم، وبالأخص الدكتور مخلد مبيضين رئيس لجنة المناقشة الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فالشكر الجزيل على جهده وإرشاده وتوجيه لي خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سواء بالمساعدة في توفير المعلومات للباحث أو تقديم النصح والإرشاد أو المساعدة في أعمال الطباعة والتنسيق ..

عصام المجالي

فهرس المحتويات

الملخص

تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979

عصام نايل المجالي

جامعة مؤتة، 2007

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية عام 1979 وحتى الوقت الحالي وذلك من خلال التعرف على الانعكاسات السلبية التي ترتبت -ولا تزال- على التوجهات الإيرانية نحو التسلح التقليدي وغير التقليدي خاصة في المجال النووي على دول مجلس التعاون الخليجي وأمن الخليج العربي عموماً.

وباستخدام المنهجين؛ الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، فقد بينت الدراسة أن تأثيرات التسلح الإيراني على الأمن الخليجي تتأتى من عدة جوانب؛ فإما التهديد الإيراني المباشر لهذه الدول باستخدام تفوقها العسكري التقليدي والنووي في تحقيق الأهداف والمصالح الإستراتيجية الإيرانية في الخليج على حساب مصالح دول الخليج العربية، أو من خلال التهديد غير المباشر الذي يمكن أن تفرضه المواجهة الإيرانية الغربية وخصوصاً مع الولايات المتحدة على منطقة الخليج، إضافة إلى التأثيرات الاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تترتب على البرنامج النووي الإيراني.

وكذلك، فقد بينت الدراسة حرص دول الخليج العربية على وصول إيران والدول الغربية إلى حل يتوافق مع متطلبات أمن المنطقة، ويمنع دخولها في أزمة عسكرية جديدة لا يمكن أن تتحملها المنطقة، خصوصاً بعد تداعيات الحروب والأزمات السابقة التي عاشتها والتي ما تزال حاضرة ومؤثرة بقوة.

Abstract

The Impact of Iran's armament on the Gulf Security since the Iranian Islamic Revolution 1979

Issam Nayel Al-Majali

Mu’tah University, 2007

This study aimed to shed the light on the impact of Iran's armament on the gulf security since the Iranian Islamic Revolution 1979, by identify the negative consequences which resulted –and still- from the Iranian trends toward traditional and non- traditional armament, specially in the nuclear domain, on the GCC states and the Gulf Security at all.

By using both analytical and historical methods, the study shows that the consequences of the impact of Iran's armament may came as the result of Iranian direct threat by using its military superiority to achieve its strategic interests and goals in the Gulf which, or by the indirect threat, which may impose by the clash between Iran and West World specially the United States, on the Gulf region. In addition to economic and environmental effects which may result from the Iranian nuclear program.

Also, the study shows, that Arab Gulf states persist that Iran and the West should attain to the solution which harmonize with the region security demands, and prevent its entrance in a new military crisis, the region can't bear its consequences.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة

جاء الإعلان الإيراني على لسان كل من الرئيس محمود أحمدي نجاد ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني بأن إيران قد نجحت في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم معملياً ليشكل حادثاً مفصلياً في مسيرة برنامج التسلح الإيراني، فبهذا الإعلان انضمت إيران رسمياً إلى النادي النووي وأصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك هذه التقنية؛ فقد أعلن أحمدي نجاد في خطاب تليفزيوني من مدينة مشهد بشمال شرقي إيران انضمام إيران رسمياً إلى تلك المجموعة من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية. **(البسيوني، 2006، ص75)**

رغم أن بعض المراقبين يرون أن توجهات السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي منذ عهد الشاه تعكسها رؤية طهران الإستراتيجية لدورها الإقليمي، وأنها قوة إقليمية لها مصالحها وعلى الآخرين التعامل معها من هذا المنطلق. ويدلل هؤلاء المراقبون على ذلك باحتلال إيران الجزر الإماراتية الذي بدأ وتطور في عهد الشاه واستمر من دون حل في عهد الجمهورية الإسلامية حتى اليوم. غير أن السياسة الخارجية الإيرانية في العقد الأخير، ولاسيما بعد أن تولى الإصلاحيون الحكم عام 1997م، أصبحت أكثر براجماتية تهدف بالأساس للحفاظ على النظام الإسلامي وضمان استقراره، ومن ثم بدأت طهران تتجه إلى دعم وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى وفي القلب منها دول العالم الإسلامي وبالذات دول الخليج العربي.

ومثل هذا التوجه قوبل بإيجابية من جانب الدول الخليجية وتمت ترجمته عمليا من خلال العديد من الاتفاقيات الأمنية والبروتوكولات ولجان التنسيق المشتركة، التي تغطي مجالات شتى في العلاقات بين الجانبين اقتصادية وتجارية وعلمية. وشهدت هذه المرحلة الجديدة من العلاقات زيارات متبادلة لكبار المسؤولين من الجانبين، وكذلك زيادة وتيرة التسلح من قبل الطرفين، وبخاصة أن سباق التسلح

بين دول المجلس أصبح واقعا ولكن بقدرات عسكرية لا تقارن بإيران التي تسعى لدخول النادي النووي، مما أثر على أمن المنطقة الخليجية بشكل مباشر أو غير مباشر.

2.1 مشكلة الدراسة:

كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تأثير بالغ على تعقيد البيئة المحيطة بدول الخليج العربية، حيث كانت هذه الثورة تحمل بعداً عقائدياً ، تتمثل خطورته في النزعة الخمينية الهادفة لتصدير الثورة إلى الشيعة داخل دول الخليج العربي، وخاصة التجمعات الشيعية الكبيرة في العراق والبحرين، وكذلك إلى أعداد كبيرة من الشيعة في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وامتد الأمر بطبيعة الحال إلى المملكة العربية السعودية التي تضم أقلية شيعية في المنطقة الشرقية من المملكة، وبصورة خاصة في إقليم الإحساء، وهي أكثر المناطق حيوية وإستراتيجية بحكم قربها من حقول النفط السعودية.

وفي السنوات الأخيرة ومع تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني إقليمياً ودولياً، أصبح موضوع التسلح الإيراني، خاصة في المجال النووي، يثير المخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي، لكن ليس ثمة موقف رسمي محدد من دول المجلس إزاء هذا الملف الخطير، ويبدو أنها تراهن على حل هذه الإشكالية من خلال القوى الخارجية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي طالما اعتمدت عليها في الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، إضافة إلى رغبة دول المجلس في الحفاظ على درجة جيدة من العلاقات الإيجابية مع إيران -خاصة بعد وصول المحافظين إلى سدة الحكم عام 2005م - خوفاً من تحول أو تغير الظروف الإقليمية في المنطقة، ولا سيما وأن الموضوع العراقي يهيمن على أجندتها في الفترة الراهنة.

وتهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح ومحاولة إكمال برنامجها النووي إلى أن تبعد أية مخاطر خارجية عنها، خاصة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي تدرك جيداً أن السلاح النووي أو غير التقليدي هو للردع بالدرجة الأولى، وأن الدول التي تمتلك هذه القدرة لا يمكن للنظام الدولي أن يحاول فرض عقوبات عليها

أو التصدي لها، وبعكس ذلك كانت حالة العراق الذي لم يتمكن من امتلاك هذه القدرة النووية، فبات صريع الاحتلال الأمريكي. بيد أن تلك الأهداف لا تطمئن لها دول مجلس التعاون الخليجي التي وإن لم ترفض علناً حق إيران في التسلح النووي سلمياً، إلا أنها تعتبر نفسها في مواجهة التهديد إن وصلت إيران لمرتبة الدول النووية في العالم، ناهيك ذلك عن خطر هذا التسلح على القضايا العالقة بين الطرفين، خاصة قضية الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران وما سينعكس عليه الوضع في المفاوضات القائمة بين الطرفين بهذا الخصوص.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في إشكالية العلاقة ما بين زيادة التسلح الإيراني وتأثير ذلك على أمن المنطقة الخليجية وذلك لأن التسلح الإيراني بشقيه التقليدي وغير التقليدي من شأنه أن يخاف العديد من التأثيرات السلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً. فالصمت الخليجي في السنوات الأخيرة إزاء هذا الملف لا يعني تجاهله أو الموافقة المباشرة على حق إيران في ذلك، وإنما يعني ترك القوى الدولية لممارسة جهودها وضغوطها على إيران للحد من قوتها العسكرية غير التقليدية من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على علاقات ودية وطيبة مع إيران للحيلولة دون عزل إيران إقليمياً ودفعها لأي تصرف أو سلوك تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، خاصة وأن المنطقة لا تحتمل المزيد من التصعيد السياسي أو العسكري.

3.1 أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف والتأثيرات التي ستترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة، خاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي ككل، ولا سيما أن سباق التسلح بين دول المجلس أصبح حقيقة ولكن بقدرات عسكرية لا تقارن بإيران التي تسعى لدخول النادي النووي. إضافة إلى ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي وذلك منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى الوقت الحالي، وكذلك معرفة الجهود

الدولية لعزل إيران ومنعها من الدخول إلى النادي الدولي النووي، وذلك من خـلال التعرف على مواقف بعض الأطراف الدولية ذات العلاقة، مما شكل أثـراً واضـحا على طبيعة التحالفات الإقليمية المطلوبة خليجياً مع إيران والقوى الدولية المتحكمـة في أجندة المنطقة، وذلك منعاً لوقوع حرب جديدة تتفاقم فيها الأخطار التي تواجهها دول المجلس بعد احتلال العراق وتردي الأوضاع الأمنية فيه.

وتكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه هذه الدراسة علـى الـصعيدين العلمي والعملي لما سبقها من دراسات تناولت موضوع الأمن الإقليمي الخليجي وأثر سباق التسلح الذي يشهده هذا الإقليم منذ عقود على تطور مفهوم أمن الخلـيج لـدى دول المنطقة، وكذلك لدى الدول الكبرى التي لها مـصالح إسـتراتيجية فـي هـذه المنطقة. وكذلك ما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة للمكتبة العربية من إضـافات بهـذا الخصوص.

4.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على عدة مناهج: المنهج التحليلي، وذلك لأنه أقرب المناهج لفهم تأثير التسلح الإيراني على أمن الخليج العربي ودراسته وتحليله؛ إذ يعتمد هـذا المنهج على وصف تأثير هذا التسلح محللا أبعاده ومراحله وتطوراته المختلفة. وفي الوقت نفسه سيصار إلى استخدام المنهج التاريخي لرصد الأحداث المفـصلية فـي تاريخ تطور عملية التسلح في المنطقة الخليجية بما يخدم هدف وموضوع الدراسة.

5.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **ما تأثير التـسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979؟** أمـا الأسـئلة الفرعية الأخرى، فهي:

1. ما حقيقة القدرات العسكرية الإيرانية؟
2. ما نوعية الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها إيران؟
3. ما هو واقع سباق التسلح وموازين القوى في المنطقة؟

4. ما أبرز مظاهر السياسية الإيرانية فيما يتعلق ببرامج التسلح وخصوصاً البرامج غير التقليدية ؟
5. ما أهم المواقف العربية الخليجية والدولية من التسلح الإيراني، وتحديداً البرنامج النووي؟
6. ما المخاطر والتأثيرات المترتبة على زيادة التسلح الإيراني في المنطقة على أمن الخليج وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي؟

6.1 مفاهيم الدراسة:

سباق التسلح (**Armament Race**):

هو التنافس على تكديس الأسلحة على الأقـل، مـن قبـل فـاعلين اثنـين متصارعين. والعملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل ورد الفعل، وأشـهر حالات سباق التسلح، هو الذي شهدته الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) منذ عـام 1945 وحتـى 1990. **(أيفـانز ونيونهـام، 1998)**

أمن الخليج (**Gulf Security**):

أمن الدول الخليجية التي تقع على ضـفتي الخلـيج، إضـافة إلـى حمايـة وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقـل البتـرول، ولمـا لهـذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية وإستراتيجية، فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك بين الدول الكبرى ودول الخليج، وتختلف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون الأمن الإقليمي الخليجي باختلاف الأطراف المؤثرة فيه. **(مرهـون، 1997، ص ص60-71)**

الثورة الإسلامية الإيرانية (The Iranian Revolution):

هي ثورة حدثت عام 1979 وحولت إيران من نظام ملكي دستوري، تحـت الشاه محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء. آية ا أو الامام، كما هو معروف في إيران روح ا الخميني يعـد مؤسـس الجمهوريـة

الإسلامية الإيرانية التي حاولت العمل على مد الثورة أو ما أسمته تصدير الثـورة إلى المناطق المجاورة. **(الطحاوي، 2004، ص ص154-159)**

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تعتمد هذه الدراسة على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، والتي تعـود المحاولات التنظيرية الأولى لها إلى فترات زمنية بعيدة ، قد تكـون بـدايتها مـع العصور القديمة عند المفكرين والفلاسفة السياسيين في الهند والـصين واليونـان. **(دورتي، 1985، ص7)**

وفي العصور الحديثة، كان أوائل من تحدث عن الفلـسفة الواقعيـة المفكـر الإيطالي (ميكافيللي) صاحب كتاب الأمير (THE PRINCE) والذي جاء على هامش كتابه الأول "المطارحـات"، فهـو أول مـن اسـتحدث فكـرة القـوة الـسياسية (POLITICAL POWER) **(مقلد، 1987، ص11).** ثم ظهـر علـى الـساحة (توماس هوبز) الذي يعد من أكثر المتعصبين للفلسفة الواقعية، كما اتضح ذلك فـي كتابه (اللوفتيان) أو(LEVIATHAN) الذي يركز فيه على عنصر القـوة كعامـل رئيسي في السياسة الداخلية. **(دورتي، 1985، ص62)**

الفلسفة النظرية للمنهج الواقعي:

لقد فرضت النظرية الواقعية نفسها على مختلف النظريات الـسياسية التـي جاءت على هامش تفسير وتحليل الواقع الدولي، لمحاولة وضع العـلاج وإعطـاء الدواء قبل أن يتفشى الداء. فطبيعة فرض هذه النظرية على المجتمع الدولي لم يكن من باب التنظير فقط، وإنما ما جعلها تفرض نفسها بقوة كبيرة هو حتمية الـصراع الدولي الذي عم المجتمع الدولي في بداية القرن الماضي بحيث استهل العـالم ذلـك القرن بحربين عالميتين لم يشهد العالم لهما مثيل.

المرتكزات الأساسية للنظرية الواقعية:

تقوم النظرية الواقعية على جملة كبيرة من المرتكزات التي تساندها في إثبات صحة أهدافها التي ترنو إليها، والحديث عن هذه المرتكزات يمكن فهمه مباشرة من خلال تحليل ودراسة الإطار النظري الفلسفي للمفكرين الداعين لهذه النظرية، وكذلك

يمكن اعتبار الاعتقادات (الفرضيات) التي يعتقدونها بمثابة أسس يرتكزون عليها في فكرهم لهذا المنهج.

وعلى أية حال، يمكن الإشارة إلى هذه المرتكزات بنوع من التبسيط، علـى النحو التالي: (**الدقاق، 1980، ص11، ص18، دورتـي، 1985، ص11، مقلـد، 1987، ص ص49-50**)

1- يرى منظرو الواقعية أن الدولة هي وحدة التحليـل الرئيـسية فـي دراسـتهم للعلاقات الدولية أي أنهم يعتبرونها النواة الأساسية في السلوك الدولي وهـي التي تحدث التفاعل في المجتمع الدولي.

2- يركز أنصار المدرسة الواقعية على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية فقط ، دون إيلاء أي اهتمام للقيم والمثل والأخلاق ، فهم يرون أن الأخلاق والقيم لا يمكن أن تكون محددا للسياسة الدولية. فالعلاقات بين الـدول تحـتكم إلـى القـوة والمصلحة فهي من تفرض الصديق في حين وتجعله عدواً حيناً آخر. وهـذا الأمر وإن كان صحيحاً فتأكيده يأتي على لسان السياسي الـواقعي الأول فـي بريطانيا، وهو رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولـى والثانيـة (ونستون تشر شل) عندما قال: "لا توجد صداقات دائمة ، ولا توجد عـداوات دائمة ، بل توجد مصالح دائمة".

3- القوة هي المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية ، مثلها في ذلك مثل الطاقة في الفيزياء، وعلاقات القوى في نظر الواقعيين تختفي خلف حجاب المصطلحات والتعابير الأخلاقية والقانونية.

4- ولدت هذه النظرية نتيجة الاعتماد على الممارسة السياسية الواقعية. ومن هنـا فإنها-أي النظرية – تهتم بدراسة الواقع وتحليله من جهة، ومن جهة أخـرى تهتم بدراسة التاريخ للاستفادة من العبر القديمة لإثبات صحة توجههم.

5- وجود قواعد ثابتة وغير قابلة للتغير هي من تعمل على تحديد سـلوك الـدول وعلاقاتها والقواعد الثابتة (القوة، والمصلحة). وهذا ما جعل المجتمع مجتمعا فوضويا في سماته؛ أساسه المصلحة ومنطقه القوة التي تعد الجذور الحقيقيـة للفوضى الدولية.

6- عند تركيزهم على مفهوم القوة في نظريتهم ،اتفقوا على وجود قوى ديناميكيـة وراء الحب وأن هناك أسباب تختفي ورائها، إلا أنهم اختلفوا في تحديـد هـذه الأسباب والقوى التي تقف خلفها، وانقسم أنـصار الدارسـة الواقعيـة إلـى اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة التي تتمثل في حـب السيطرة والهيمنة والتسلط، وهذا الاتجاه يركز على العوامل السيكولوجية (النفـسية) في تحليله لأسباب الصراع.

الاتجاه الثاني: ويرى أن البحث عن القوة ليس صفة غريزية في الطبيعة البـشرية، بل ناتج عن حرص الدول على تحقيق مصالحها. **(مقلد، 1987، ص50)**

المبادئ الفلسفية النظرية للمدخل الواقعي:

أولا: مبدأ القوة Principle of Power

مصطلح القوة هو من أكثر المصطلحات والمفردات التي تستخدم في العلـوم السياسية والعلاقات الدولية وأكثرها شيوعاً على ألسنة المفكرين والأكاديميين وحتى الطلاب المتخصصين في هذا المجال.

ويرى أنصار المذهب الواقعي- والذي هو حقيقة مذهب القوة- أن القوة متغير أصيل في السياسة الدولية، إذ يقول شوارزنجر في هذا الصدد:

" في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله مـن الناحية الأخلاقية، والقوة ليست نوع من الشهوة المدمرة ". وكـذلك يـرى أنـصار الواقعية أن الحقيقة الأساسية في النظام الدولي هي لا مركزية كلا من القوة أو القيم من منطلق أن التاريخ يشهد على أن الدول العظمى أرست أسس التنافس الدولي فيما بينها، ليس على أسس القوة فقط، بل شهدت كذلك مراحل كان للدبلوماسية دورٌ فاعلٌ فيها، وهذا يعني أن إمكانية الحيلولة دون الوصول إلى العنف يمكن بأي حالٍ مـن الأحوال. **(دورتي، 1985، ص ص 15-16)**

والقوة لدى الواقعين ليست فقط القوة العسكرية أو وسائل الإكـراه المـادي بمعناها الضيق، ولكنها كافة أشكال القوة الوطنية للدولة بمفهومها الشامل، وبمختلف

العناصر المادية والمعنوية، كالسكان والموارد الطبيعية، والموقـع الاسـتراتيجي، والتطور التكنولوجي، والجهاز الإنتاجي، ونظام الحكم، والأيدلوجيـة والدبلوماسـية والدعاية، والرأي العام، ....الخ من العناصر المكونة لقوة الدولة **(مقلد، 1987، ص ص 49- 50).**

ثانيا : مبدأ المصلحة الوطنية Principle of Interest :

وتأتي نظرة المنهج الواقعي للمصلحة ضمن إطار تفـسير وتحليـل الواقـع الدولي، أي أن تحليلهم لطبيعة العلاقات الدولية قائم وبالدرجة الأولى علـى مفهـوم المصلحة، فيعتبرها –أي المصلحة الوطنية– هي الهدف النهائي والمستمر للسياسات الخارجية للدول، وأنها محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للعلاقات الدولية. **(مقلد، 1987، ص20)**

ويرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية إلى أبعد الحدود، حتى أن الكثير مـن رواد هذا المنهج ينظرون إلى المصلحة الوطنية على أنها نفسها (القوة)، ومـنطلقهم في ذلك هو أن الدول تخضع القوة لتحقيق مصلحتها، وبالتالي توفر القوة بحد ذاتهـا مصلحة كبرى لا تعلوها مصلحة، إذ لا تستطيع الدولة أن تعيش بأمان وسلم وتحفظ بقائها وذاتها وتحقق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية دون توفر قاعدة تنطلـق منها هذه المعايير ، وهذه القاعدة هي القوة بذاتها والتي هـي بالـضرورة نفـسها المصلحة.

ويقول المفكر الأشهر والأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو) فـي هـذا الصدد: "إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، والتـاريخ يثبت صحة ذلك". كما يرى (هانز مورجانثو)، أن مفهـوم المـصلحة الوطنيـة لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، ولاحتمالية الحرب كنتيجة لسعي كـل الدول لتحقيق مصالحها...بل العكس" إنها تفرض صراعاً مستمرا وتهديدا مـستمرا تساهم الدبلوماسية في تقليل احتمالاته مـن خـلال التـسوية المـستمرة للمـصالح المتعارضة" (**دورتي، 1985، ص69).**

ومن هنا فإن المصلحة هي محور وجـوهر الـسياسة الدوليـة باعتبـار أن علاقات الدول لا تنشأ أساسا إلا من منطق الأمور التي فرضت وجود تلك الحاجات

الجامحة لإقامتها وتنميتها بالسبل الممكنة، ولعل الدول ذات السيادة القانونية والاستقلال السياسي تسعى لامتلاك القوة. ومن هذا المنطلق، فإن هدف كل دولة هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها كحد أدنى لتلك الأهداف، وكل دولة مضطرة ومرغمة على أن تحافظ على هويتها وعلى كيانها وثقافتها وبالتالي الحفاظ على وجودها وأراضيها ككل، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات سياسية فإن المصلحة الوطنية هي خاتمة المطاف في عالم السياسة.(**دورتي، 1985، ص69)**

توظيف النظرية في الدراسة:

سيتم توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال تحليل التوجهات الإيرانية لامتلاك القدرات العسكرية اللازمة لضمان أهداف المصلحة الوطنية الإيرانية، حيث كانت إيران على الدوام تسعى للعب الدور المحوري في المعادلة الخليجية، من خلال الاعتماد على قدر من القوة العسكرية يساعدها على لعب هذا الدور. فكانت إيران الشاه الدولة الأقوى في الخليج، فقد لعبت دور شرطي الخليج واستولت على الجزر الإماراتية وطالبت بضم البحرين وسعت لامتلاك السلاح النووي لتعزيز هذا الدور، وكذلك الحال مع إيران الإسلامية التي حاولت لعب دور الدولة الإسلامية المحورية التي تصدر الثورة الإسلامية إلى باقي دول المنطقة بالاستناد إلى بناء قوة عسكرية ضخمة لم تفلح الحرب العراقية الإيرانية طيلة ثماني سنوات من إضعافها. لتواصل إيران جهودها العسكرية من خلال السعي للحصول على السلاح النووي الذي يضمن لها بالطبع قدرة هائلة تساعد على تحقيق أهداف المصلحة الوطنية الإيرانية، ولو على حساب أمن المنطقة ككل.

2.2 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن برامج التسلح الإيراني وتأثيراته، وبخاصة موضوع السلاح النووي الإيراني وتداعياته المختلفة، ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة جاري سامور (2006)، بعنوان: (مواجهة التحدي النووي الإيراني)، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

وقد تناولت هذه الدراسة الجهود الدبلوماسية الرامية لوضع حـد لطموحـات إيران في تطوير أسلحة نووية، والتي أسفرت عن نتائج متباينة منذ أن تم الكـشف علناً عن البرامج الإيرانية السرية لتدوير الوقود في آب 2002.

حيث تشير الدراسة إلى أنه في أعقاب الحرب على العراق في آذار 2003، شعرت إيران بضعف موقفها أمام الضغوط الأمريكيـة، فقامـت بالاتـصال سـراً بواشنطن من أجل الدخول في مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق حـول القـضية النووية، بيد أن واشنطن رفضت هذه المبادرة. وقادت حملة تهدف إلى إقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتبني قرار في أيلـول 2003 يهـدد ضـمناً بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مـن جـراء انتهاكات إيران السابقة لاتفاقية الضمانات التي عقدتها مع الوكالة.

ولكي تتفادى إيران إحالة ملفها إلى مجلس الأمن، توصلت في تشرين الأول 2003 إلى اتفاقية مع "الترويكا" الأوربية (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) يـتم بموجبها حسم انتهاكاتها السابقة للضمانات، وقبول إيران بمزيد من عمليات التفتيش الفجائية التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضـافي، وبتعليق العمل "مؤقتاً" ببرنامجها المخصص لتخصيب اليورانيوم ومعالجة الوقـود. وفي مقابل ذلك، وافق الأوربيون على الوقوف بوجه التحركـات الأمريكيـة التـي تستهدف تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والذي تخشى إيـران أن يفضي إلى فرض عقوبات اقتصادية بحقها، بل وربما يرسي الأساس لهجوم عسكري على منشآتها النووية.

دراسة بول روجرز (Rogers, 2006)، بعنوان: (إيران: عواقب حرب)

- Rogers, Paul, Iran: Consequences of a war, Exford Research Group, February 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح خطورة السياسة النووية الإيرانية ومـستقبل تداعياتها على إيران والمنطقة عموماً، حيث تشير الدراسة إلى الجهود الغربية فـي التفاوض مع إيران لوضع نهاية لاندفاعها نحو امتلاك أسلحة نووية قد وصلت إلـى

نهاية غير مرضية. وتحت الضغوط الدولية قدمت طهران تنازلات تكتيكية تمثلت في تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم، وأخضعت منشآتها النووية لعمليات تفتيش متزايد بواسطة الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA)، إلا أن إيران ظلت عازمة على تطوير دائرة وقود نووية كاملة على أراضيها، والتي بالطبع ستوفر لها قدرات وأسلحة نووية.

وتخلص الدراسة إلى أن الهجوم الأمريكي العسكري على البنية التحتية النووية لإيران بداية لمواجهة عسكرية طويلة الأمد من الممكن أن تشمل العراق وإسرائيل ولبنان، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وإيران مع إمكانية تورط دول الخليج العربي أيضاً. والهجوم العسكري بقيادة إسرائيل بالرغم من أنه سيكون محدوداً مبدئياً فإنه سيتصاعد ليشمل الولايات المتحدة مما يشير إلى صراع طويل الأمد.

دراسة محمد عبد السلام (2006)، بعنوان: (هل هناك حرب باردة بين العرب وإيران؟) ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 143، تشرين الثاني 2006.

انطلقت هذه الدراسة من طرح سؤال افتراضي هو: هل بدأت حرب باردة في المنطقة بين الدول العربية وإيران؟، واعتبرت الدراسة أن الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن تفسر بعض ما يجرى في الشرق الأوسط حاليا، وكثيرا مما يمكن أن يحدث فيه مستقبلا.

وتوصلت الدراسة إلى أن التأكيد على أن مواجهةً ما قد بدأت بين عدة دول في المنطقة العربية وإيران، وأن تلك المواجهة تتخذ شكل الحرب الباردة التي ترتكز على العمل غير المباشر، الذي لا يقود إلى المواجهة المكشوفة، لكنه يهدف في النهاية إلى تحقيق الغرض نفسه، وهو فرملة الامتداد الإيراني فى المنطقة العربية، ومن المؤكد أيضا أن إيران قد أدركت ذلك بوضوح شديد، وبالتالي أصبحت الخيارات المتاحة أمام الطرفين محددة تماما، فلا يوجد مجال لنكوص إيران عما كانت قد تخيلت بعض مراكز القوى داخلها أن الفرصة متاحة للقيام به، ولا يوجد مجال لقيام العواصم العربية المعنية بإخلاء الطرق لإيران لملء ما تعتقد أنه فراغ عربي. وبالتالي تتمثل الاحتمالات المباشرة فى المدى القصير في أن يتجه الطرفان

إلى الصراع غير المباشر الذي تستخدم فيه الحملات الدعائية والارتباطات السياسية والدعم المالي والحروب بالوكالة والأنشطة السرية، وهو ما تقوم به إيران عمليـا، ولدى الدول العربية أيضا قدرات من نوع ما في هذا المجال، أو أن يتجه الطرفـان إلى نوع من الوفاق الذي يقود إلى تحديد قواعد الاشتباك أو فض الاشتباك بينهمـا على مسرح الإقليم.

دراسة أحمد إبراهيم محمود (2006)، بعنوان: (تخصيب اليورانيوم.. قفـزة للمجهول في الأزمة الإيرانية)، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد137، مايو 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية أن يؤدى نجاح التجربة التي أجرتهـا إيران في التاسع من أبريل 2006 لتخصيب اليورانيوم إلى إيقاف الضغوط الغربيـة على إيران لوقف أنشطة التخصيب؟ وهل تنطوي هذه التجربة بالفعل على الدلالات التي يشير إليها القادة الإيرانيون، والمتعلقة بأنها جعلت إيران القوة النووية الثامنـة فى العالم، وأنها أدخلت إيران للنادي النووي العالمي، أم أن الأمر ليس أكثـر مـن مبالغة دعائية؟ والأهم من ذلك، هل تعتبر تجربة تخصيب اليورانيوم المشار إليهـا عاملا داعما لموقف إيران في أزمتها النووية مع الغرب؟ أم أنها على العكس مـن ذلك يمكن أن تلحق مزيدا من الضرر بالموقف الإيراني؟

وانتهت الدراسة إلى أن تجربة تخصيب اليورانيوم لم تؤد إلى تعزيز الموقف الإيراني في الأزمة، فهي لم توفر لإيران أوراق قوة إضافية. ومـا يتحـدث عنـه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد من أن التجربة جعلت الضغوط الغربية غير مجديـة لوقف أنشطة التخصيب الإيرانية، ربما كان جائزاً فيما لو أن إيران أنتجت الـسلاح النووي، وليس مجرد إجراء تجربة محدودة لتخصيب اليورانيوم بنسب متدنية. وما حدث بالفعل هو على العكس مما يشير إليه أحمدي نجاد، حيث خلقت التجربة مزيدا من الشكوك حول حقيقة دوافع إيران النووية، وأضعفت موقف مؤيديها في مجلـس الأمن (روسيا والصين)، وزادت من إصرار خصومها على الإسراع باتخاذ خطوات ضدها، وهو ما قد يضع إيران أمام ضغوط متزايدة، تبدأ بفرض عقوبـات دوليـة عليها، وربما تصل إلى تصعيد عسكري عنيف ضدها.

دراسة احمد إبراهيم محمود (2005)، بعنوان (البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مختلف أبعاد الأزمة المتصاعدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، متناولة دوافع وأهداف هذا البرنامج ومراحل تطوره، وصولاً إلى مرحلة التصعيد الحالية بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. ويتناول المؤلف دوافع الأزمة النووية ومواقف أطرافها الرئيسيين واحتمالات تطورها بين التسوية والتصعيد. ويحلل الكتاب الانعكاسات الإستراتيجية للأزمة النووية الإيرانية على منطقة الشرق الأوسط، كما يتناول الخيارات المتاحة أمام العالم العربي في حالة دخول المنطقة إلى سباق للتسلح النووي.

وتنطلق الدراسة من أن البرنامج النووي الإيراني ظل سبباً لأزمات متلاحقة بين إيران والغرب منذ أواخر الثمانينيات، ثم ازدادت حدة الأزمة منذ أواخر عام 2002، عقب اكتشاف قيام إيران بإنشاء محطة لتخصيب اليورانيوم في نتانز، ومفاعل لإنتاج الماء الثقيل في آراك. ومع أن هذه الأنشطة لا تندرج ضمن طائفة الأنشطة المحظورة بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، إلا أن سبب الأزمة كان عائداً إلى أن إيران قامت بهذه الأنشطة بدون مراعاة الشروط الخاصة بتنفيذها، ولاسيما تلك المتعلقة بشرط الشفافية والعلنية المتمثل في ضرورة إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحصول على موافقتها وإشرافها الكامل على هذه الأنشطة.

وتسببت هذه التطورات في حدوث جولة أكثر حدة من التصعيد بين إيران والغرب، ولاسيما مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن جهود تسوية هذه الأزمة ظلت تتفاعل بكثافة منذ ذلك الحين، سواء من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو من خلال المفاوضات بين إيران ودول الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، فإن ذلك لا ينفي أن هذه الأزمة ظلت على الدوام مفتوحة أمام كافة احتمالات التصعيد، سواء من خلال التلويح بإمكانية نقل الملف النووي الإيراني إلى

مجاس الأمن لفرض عقوبات على إيران، أم من خلال تهديـد الولايـات المتحـدة بتوجيه ضربات عسكرية ضد منشآت إيران النووية.

وتخلص الدراسة إلى أن آفاق تسوية هذه الأزمة تبدو محدودة في المـستقبل القريب، في ظل التباعد الشديد بين مواقف الأطراف الرئيسية، أي ما بـين موقـف أمريكي - أوروبي يشدد على ضرورة تخلى إيران الكامل والشامل عـن أنـشطة تخصيب اليورانيوم، وما بين موقف إيراني يتمسك بالكامل بحق إيران في القيام بهذه الأنشطة، باعتبارها حقاً أصيلاً من حقوق إيران بموجب معاهـدة منـع الانتـشار النووي، التي تسمح للدول الأعضاء بالاستفادة من التكنولوجيا النووية في الإطـار السلمي.

دراسة احمد إبراهيم محمود، (2005)، بعنوان (الأزمة النوويـة الإيرانيـة: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع)، كراسات إستراتيجية، السنة الخامسة عشرة، العدد 149.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عناصر الأزمة النووية الإيرانية، والكيفية التي أديرت بها هذه الأزمة من جانب الأطراف الأساسيين، وهم على وجه التحديد إيران والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إسرائيل التي كانت طرفاً غير مباشر عبر التصاقها العضوي بالولايات المتحدة في هذه الأزمة. ومع أن الدول العربية لم تكن طرفاً في هذه الأزمة، والتزمت بموقف الصمت إزاءها، وامتنعت عن تبني موقف واضح منها إلا أن الدراسة سعت إلى تحليل دوافع هذا الموقف العربي ومدى ملاءمته للتعامل مع هذه النوعية من الأزمات. وخلصت الدراسة إلى معظم الأطراف تعاملت مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة، والذي يهدف إلى تجنب حدوث مواجهة مسلحة، مع محاولة التحكم في مسار التفاعلات المحيطة بالأزمة، سعياً من كل طرف إلى صيانة مصالحه. فطرفا الأزمة الرئيسيان (إيران، والولايات المتحدة) حرصا على تفادي الوصول بالأزمة إلى مستوى المواجهة المسلحة، إذ لم يكن من مصلحة إيران بالطبع أن تتعرض منشآتها النووية وقدراتها العسكرية لضربة أمريكية مدمرة، كما لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة اللجوء إلى الخيار العسكري في وقت ما تزال

فيه منغمسة بالكامل في العراق، علاوة على ما يتطلبه الخيار العسكري من تكاليف سياسية وبشرية ومادية، ولكن ذلك لا ينفي أن كلاً منهما ظل يؤكد ـ على مستوى الخطاب السياسي ـ استعداده الكامل لمواجهة احتمالات التصعيد العسكري.

دراسة دي بيلجوي (De Bellaigue,2005)، بعنوان: (إعـادة التفكيـر فـي إيران) .

- De Bellaigue, Christopher, **Think Again: Iran**, Foreign Policy, May/ June 2005.

تناقش هذا الدراسة الصراع بين الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي، والمدركات الأمريكية لهذا التهديد وآليات مواجهته. حيث أصبحت رغبة طهران في امتلاك القنبلة النووية من أكثر المسائل أهمية التي وضـعت فـي بـؤرة اهتمـام واشنطن، ولكن يبدو أنه لا يمكن للإدانة المتكررة من جانب جورج بـوش للحكـام الدينيين في إيران ولا للتهديد باستخدام القوة العسكرية أن يدعما التوجه الديمقراطي وعملية الإصلاح في إيران، حيث لا يمكن تحقيق ذلك حسب الدراسـة إلا إذا أراد الشعب الإيراني ذلك.

دراسة تاريمي (Taremi, 2004)، بعنوان (ما وراء محور الـشر: الأسـلحة البالستية في الإستراتيجية العسكرية الإيرانية).

Taremi, Kamran, **Beyond the Axis of Evil: Ballistic Missiles in** Iran's **Military Thinking**, Parameters: US Army War College; Autumn2004, Vol. 34 Issue 3.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء العوامل الداخلية والخارجية الكامنة وراء البرنامج الإيراني لتطوير الأسلحة البالستية، ومدى إدراك النظام الإيراني لعلاقة هذه الأسلحة بأمن إيران، والأولويات المستقبلية للصناعة العسكرية الإيرانية فيما يتعلق بالصواريخ البالستية. وتجادل الدراسة بأن الحرب العراقية الإيرانية ومحاولة إيران ردع أي هجوم عراقي على المدن الإيرانية وكذلك الحاجة لوسيلة لإيصال الأسلحة النووية إلى أهدافها، كانت تلك العوامل التي دفعت إيران إلى البحث عن امتلاك قدرات صاروخية بالستية. أما في السنوات اللاحقة، أصبح البرنامج الصاروخي الإيراني مدفوعاً بالحاجة لمنع غزو أمريكي لإيران، من خلال التأثير على قدرة الولايات المتحدة على حشد جيوشها في الخليج وتهديد مصالحها النفطية أيضاً. وهذه

المتطلبات أجبرت البرنامج الصاروخي الإيراني على التركيز على المدى الأبعد وتحسين الدقة، وتحسين قدرة الصواريخ على حمل الرؤوس غير التقليدية.

دراسة راسل (Russell, 2004)، بعنوان (إيران في ظل العراق: التعامل مع مسألة الأسلحة النووية الإيرانية).

Russell, Richard L, **Iran in Iraq's Shadow: Dealing with Tehran's Nuclear Weapons Bid**, Parameters: US Army War College; Autumn2004, Vol. 34 Issue 3.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الخصائص العامة المشتركة وكذلك التناقضات بين قضية التسلح العراقي وقضية التسلح الإيراني، إضافة إلى دراسة مواضع القوة والضعف في خيارات السياسة الأمريكية في التعامل مع التحدي المتنامي للقدرات النووية الإيرانية، حيث تحاول إيران إنجاز ما فشل فيه العراق وتصبح الدولة الأولى في الخليج التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل، رغم جهود الولايات المتحدة ووكالة الطاقة الذرية لمنعها من ذلك.

روبرت إنرون ، (Einhorn, 2004)، بعنوان: (إستراتيجية ضفتي الأطلنطـي تجاه البرنامج النووي الإيراني).

Robert J. Einhorn, **A Transatlantic Strategy on Iran's Nuclear Program**, The Washington Quarterly, Vol. 27,No.4, Autumn 2004

تقدم هذه الدراسة عرضاً للجهود الإيرانيـة فـي مجـال التـسلح النـووي والنجاحات التي تحققت للبرنامج الإيراني على فترات متفاوتة. وتشير الدراسة إلـى أبرز المواقف التي تبنتها الولايات المتحدة وأوروبا تجاه التطورات الحالة في هـذا البرنامج، ويبرز المقال أن التهديد العسكري قد لا يثني إيران كثيـراً فـي الوقـت الحالي للتخلي عن برنامجها النووي بالفاعلية ذاتها التي يمكن أن تتحقق من خـلال سياسات الحوار المباشر والمساعدات التي يمكن أن تساعد الإدارة الإيرانية الحاليـة في تحقيق وعودها لشعبها.

دراسة نيفين مسعد (2002)، بعنوان: صنع القرار فـي إيـران والعلاقـات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حاولت هذه الدراسة التصدي للسؤال التالي: أي مستقبل للسياسة الخارجيـة الإيرانية تجاه الوطن العربي؟ وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العوامل التـي

تشكل مفاصل أساسية في صنع القرار الإيراني؛ لذا فقد تناولت البحث في المواضيع التالية: بيئة صنع القرار في إيران، أولاً: البيئة الداخلية ثانيـاً: البيئـة الخارجيـة، الإطار الأيديولوجي والدستوري لعملية صنع القرار: أولاً: فكـر الخمينـي، ثانيـاً: الدستور، صنع القرار في إيران، القوى والمؤسسات: أولاً: المرشد، ثانياً: الـسلطة التنفيذية، ثالثاً: السلطة التشريعية، رابعاً: السلطة القضائية، خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات، سادساً: المؤسسات العسكرية، سابعاً: المجتمع المـدني. صـنع القـرار والعلاقات العربية-الإيرانية، أولاً: خصائص صنع القرار في إيران، ثانيـاً: صـنع القرار وقضايا العلاقات العربية-الإيرانية.

وخلصت الدراسة إلى أن النظام الإيراني مثل أي نظام سياسي لا يعيش فـي فراغ، لكنه يتحرك في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية، تدفع إليه بيئتـه بـشقيها، بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسية، كما تؤثر فـي أدوار الأطراف الفاعلة، وفي تطور هذه الأدوار من مرحلة إلى أخرى بل من قرار إلى آخر. وفي حالة العلاقات العربية-الإيرانية، تأثرت هـذه العلاقـات مباشـرة بالتشابك بين الدائرة الإيرانية من جهة والدوائر العربية مـن جهـة أخـرى فـي الجغرافيا والتاريخ والحضارة والاقتصاد، والتركيبة السكانية والثقافة السياسية. وفي الوقت نفسه، وبحكم وقوع إيران وجوارها العربي في منطقـة شـديدة الحـساسية لمصالح القوى الكبرى، تأثرت العلاقات العربية-الإيرانية، غالبـاً بـشكل مباشـر وأحياناً بشكل غير مباشر، بتطور علاقات القرب الكبرى مع كل من العرب وإيران: ائتلافاً واختلافاً.

دراسة شيرين هنتر (2001)، بعنوان: إيران بين الخليج العربـي وحـوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث.

حاولت هذه الدراسة تقـديم قـراءة للانعكاسـات الـشاملة (الإسـتراتيجية والاقتصادية) لتفكك الاتحاد السوفيتي على إيران وحوض بحر قزوين، كما تناولـت شرح النتائج الاقتصادية لدبلوماسية إيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وخلصت الدراسة إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في كانون الأول 1991، قد ترك أعمق الأثر في طبيعة النظام السياسي الدولي والأنظمة الإقليمية المتفرعة عنه أو التابعة له، والذي كان يتمثل، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونشوء نظام الثنائية القطبية في معسكرين إيديولوجيين متنافسين، تركز أحدهما حول الغرب الليبرالي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، بينما تمحور الثاني حول الاتحاد السوفيتي الاشتراكي الديكتاتوري.

ولم تنج منطقة من المناطق من آثار التغيرات الشاملة والتحولات الجيوسياسية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي. لكن كان طبيعياً تماماً أن تشعر المناطق والدول التي كانت مجاورة له أو قريبة منه بآثار هذه التغيرات الشاملة أكثر من سواها. لقد تركت النتائج الجيوسياسية الشاملة لانهيار الاتحاد السوفيتي بصماتها القوية والبالغة السلبية على إيران التي كانت تملك حدوداً من أطول الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفيتي (1500كيلومتر) وعلاقات عداء مع الغرب.

في الوقت نفسه شعرت منطقة الشرق الأوسط أيضاً، بما فيها منطقة الخليج العربي وبالآثار القوية لانهيار الاتحاد السوفيتي. وبالفعل فنظراً لأن عدداً من الدول المحيطة ببحر قزوين والتي ظهرت للوجود بعد تفكك الاتحاد السوفيتي يمتلك موارد نفطية هائلة، كان أثر الأحداث السوفيتية فيها بالغ القوة، وكان ذلك وراء ظهور أبعاد جديدة في الجغرافيا السياسية للطاقة.

دراسة عبد الله محمد الدقامسة (2000) ، بعنوان(السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1988-1997)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى الأثر الذي تتركه الأزمات الإقليمية الخليجية على السلوك السياسي الخارجي الإيراني في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، في محاولة لبيان أثر هذه الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، والتي تم تحديدها بأزمة الجزر الثلاث، وأزمة الخليج الثانية، كدراستي حالة لأهم الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج، وأثر ذلك على العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

هناك تباين في سلوك السياسة الإيرانية في مرحلة الخميني، عنه في المرحلة التالية له، فقد امتازت السياسة الإيرانية في مرحلة الخميني بالتشدد، بالمقابل فإن هذه السياسة امتازت في المرحلة التالية للخميني بالاعتدال والمرونة خاصة في التعامـل مع الدول الإسلامية المجاورة وتلك التي لا تتدخل في شؤون إيران الداخلية.

كان لطبيعة الأزمتين (أزمة الجزر الثلاث وأزمة الخليج الثانية 1991)، من حيث حدتها أو عدمه، وكذلك لأسبابها من حيث الحدود أو المصالح دور مؤثر فـي سلوك السياسة الإيرانية في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث نجد أن أزمة الجزر الثلاث هي من الأزمات التي تصنف ضمن الأزمات الحـادة والقائمـة على المصلحة، إذ كان لهذه الأزمة أثر سلبي على إقامـة العلاقـات الاقتـصادية والسياسية بين إيران وجاراتها دول مجلس التعاون الخليجي، في حـين اتـضح أن أزمة الخليج الثانية والتي تتصف أيضاً بالحدة، قد قامت على خلافات الحدود بـين العراق والكويت، لم تؤثر في تحسين العلاقات السياسية، والاقتصادية خاصة بـين إيران ودول مجلس التعاون، على الرغم من وقوف إيران على الحيـاد الإيجـابي والشجب الإيراني للغزو العراقي لدولة الكويت كدولة جارة ومسلمة.

دراسة عبد ا فهد النفيسي (1999) بعنوان: إيران والخليج - ديالكتيك الدمج والنبذ، الكويت: دار قرطاس للنشر.

حاولت هذه الدراسة رصد وشرح طبيعة المعوقات التي حالت وتحـول دون التلاقي الإيراني العربي عبر التاريخ إلى الوقت الحاضر. حيث توصلت إلى أن ثمة مشكلة تعترض الفهم الموضوعي بين الطرفين؛ العرب والفرس، وبالتالي تعـوق- لدى العرب- الفهم الموضوعي لإيران، وتتكون المشكلة من منظومـة الإدراكـات المتبادلة بين الطرفين التي ساهمت في تكوينها مشكلة اللغة وحقيقة ميزان القـوى وطغيان الإعلام الغربي في تشكيل المرئيات العربية إزاء إيران، وأخيراً وليس آخراً التفسير الضيق لحركات الفتح الإسلامي لإيران كما هو وارد في الأدبيات الإيرانية، فاللغة المختلفة بين إيران والعرب لا زالت تمثل عائقاً كبيراً نحـو تحقيـق الفهـم المشترك، في ضوء تلك المعطيات.

دراسة جيرولد جرين (1996) بعنوان: إيران وأمن الخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

بحثت هذه الدراسة في مساهمة إيران في تعزيز أمن منطقة الخليج، أو زعزعته أو كلا الأمرين معاً، وتتسم بتحليل دور إيران في المنطقة بأنها على طرفي نقيض في معظم الأحوال، إذ يعتقد البعض أن إيران تشكل أكبر تهديد لاستقرار المنطقة، بينما يعتقد الآخرون أن دور إيران في المنطقة قد أسيء فهمه إلى حد كبير، وأن المساعي الدبلوماسية الفعالة كفيلة بأن تدفع طهران إلى المساهمة بدور مسؤول في سياسات المنطقة.

وعمدت هذه الدراسة إلى تجنب هذه الآراء المتطرفة، وحاولت فهم السياسة الخارجية الإيرانية مع إبداء اهتمام خاص بالعوامل الاقتصادية والسياسية الإيرانية الداخلية، والمفهوم العام لدور إيران الإقليمي ليس في منطقة الخليج فحسب، بل في أماكن أخرى، كما بحثت في تأثير البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، إلى جانب الاتجاه العام المحتمل لعلاقات إيران في المنطقة على المدى القريب.

وخلصت الدراسة إلى استحالة وصم إيران بأنها دولة معادية بشكل مطلق، أو بأنها مجرد ضحية لقوى خارجية تعارض قيام الثورة الإسلامية.

ويلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنها تحدثت جزئياً عن موضوع الدراسة (تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي)، ولم توضح القدرات النووية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الخليجي بأبعاده المختلفة المباشرة وغير المباشرة، خلال فترة الدراسة وانعكاساتها المختلفة، لذا ستحاول هذه الدراسة التركيز على تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي على مختلف المستويات منذ الثورة الإيرانية عام 1979 والمواقف الدولية من تطور القوة العسكرية الإيرانية في جميع مراحلها.

الفصل الثالث
الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة

1.3 الأهمية الإستراتيجية للخليج

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها. فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي **(العدواني، 2004، ص50)**.

وتتمتع منطقة الخليج بأهمية كبيرة، نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الهام بين القارات القديمة الثلاث (آسيا وأوربا وأفريقيا)، ونقطة التقاء التجارات المتباينة، إضافة لما يملكه من ثروات تؤثر على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل من بلدانه محط اهتمام كبير من قوى عديدة. كما جعلت هذه الأهمية من الإقليم ميداناً للصراع الإقليمي والدولي الذي لا زال محتدماً حتى الآن **(الفيل، 1988، ص22)**.

يمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق ، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة، وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران. وتعتبر منطقة الخليج العربية امتداد بحريا للمحيط الهندي، ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج من الجنوب، ويربط بينه وبين خليج عمان **(رجب، 1989، ص20)**.

ويشكل الخليج العربي بحيرة شبه مغلقة تمتد من شط العرب شمالاً حتى مضيق هرمز جنوباً ويحده من الشرق الساحل الإيراني، ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، ويتميز الخليج كممر مائي بالهدوء نظراً لخلوه من العقبات الملاحية. كما يتميز بكثرة الجزر التي يتجاوز عددها 125 جزيرة ترجع أهميتها لكونها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي. إضافة إلى مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، كما يعد أهم

معبر مائي عالمي، إذ يعبر من خلاله يومياً أكثر من مائة سفينة (**الزايـد، 2003، ص10**).

أما من الناحية الاقتصادية فتمثل الثروة النفطية في الخليج بشقيها المنتج والمخزون الاحتياطي القوة الاقتصادية المهمة لمنطقة الخليج، وقد جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليضاعف من أهميتها الإستراتجية، بل ويجعلها بؤرة السياسة العالمية حتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط، وهو القول الذي تعزز مع تنامي الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول الخليج العربية تمتلك أكبر احتياط نفطي في العالم (**البستكي، 2003، ص ص32-33**).

والمقصود بالأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية هنا تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي، ولإقليم الخليج، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية، فضلاً عن قيمته المالية والاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي وأثر ذلك على الصراعات الدولية والإقليمية التي تخلّ بنظام توازن القوى في المنطقة (**مرهـون، 1997، ص38**).

والأهمية النفطية للخليج العربي لا تنبع فقط من ضخامة حجم الإنتاج (حوالي 36% من الإنتاج العالمي) وضخامة احتياطياته (حوالي 64%)، وإنما أيضاً من مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز نفط الخليج (سهولة استخراجه، قربه من السواحل وتدني كلفة إنتاجه). وترتبط بالمصالح الغربية في الخليج، مجموعة أخرى من المصالح التي ترتبط باستثمارات الغرب في المنقطة وبدور رؤوس الأموال الخليجية - البترودولار - في حل أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وخاصة من خلال تجارة الأسلحة والودائع المالية في المصارف الغربية.

هذه الخصائص التي تميز منطقة الخليج العربي، دفعت العالم الغربي، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأميركية، إلى الاهتمام بها وطرح مفاهيم إستراتيجية متغيرة بهدف الدفاع عن مصالح المعسكر الغربي (**شكر، 1982، ص4**).

كما أصبح الأمن والاستقرار في الإقليم ذا أهمية حيوية ومطلباً لدول العالم أجمع، إذ إن تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي قد يؤدي إلى حدوث الصراعات الدولية، فمن يسيطر على الإقليم باستطاعته فرض رؤيته الأمنية عالمياً وتحقيق السيادة الدولية من خلاله. وهو ما دفع ديفيد نسيوم-وكيل وزارة الخارجية الأمريكية– إلى القول:" إن كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها: "إن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه"، وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية،"وما من منطقة بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج". **(النعيمي، 1994، ص10)**

2.3 تطور الأمن الإقليمي الخليجي

كان الخليج العربي محط أطماع الغزاة والمستعمرين منذ مطلع القرن الميلادي السادس عشر، فقد غزاه البرتغاليون والفرس والإنكليز والهولنديون واستولى عليه العثمانيون، إلا أن الصراع الدولي على أرض الخليج اشتد، منذ أوائل القرن السابع عشر، مع اكتشاف الإمبراطورية البريطانية " لأهمية هذا الجزء من العالم، باعتباره طريقها إلى الهند، ثم مع اكتشاف النفط فيه، فيما بعد، ونافستها، في هذا الصراع، دول أخرى من بينها فرنسا عن طريق علاقاتها بمسقط"، إلا أن الغلبة كانت لبريطانيا التي استطاعت أن تبعد عنه الإمبراطورية العثمانية والأساطيل الفرنسية، وتقيم فيه دويلات ظلت فترة من الزمن حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية تعترف بنفوذها، كدولة عظمى في الخليج **(سويد، 2004، ص7)**.

وكانت المراحل التي مرت بها أهمية الخليج، تسير بالموازاة مع تطور النفوذ البريطاني وترسيخه فيه، وقد تم ذلك عبر سلسلة من السياسات التي عمدت بريطانيا إلى تنفيذها لفرض سيطرتها على الخليج العربي، فكان عليها أن تخوض صراعاً مع الدول التي كانت تمارس نشاطها في هذه المنطقة، فتمكنت من أن تسهم إلى جانب هولندا من القضاء على النفوذ البرتغالي في بداية القرن السابع عشر. ودخلت في

نزاع مع الهولنديين وكان لها الدور الرئيسي في إضعافه وإبعاده في العقد السادس من القرن الثامن عشر، ثم واجهت النفوذ الفرنسي المتزايد في القرن التاسع عشر وتمكنت من إضعافه وتحديده بعد نزاع استمر حتى بدايات القرن العشرين. واستطاعت بريطانيا من الحفاظ على مكانتها في الخليج العربي، والتصدي للنشاط المتزايد للعثمانيين والروس والألمان طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى التي حسمت الموقف نهائياً لصالح بريطانيا.

وبينما كانت بريطانيا تسعى جاهدة لإبعاد أي منافس دولي آخر على منطقة الخليج العربي، كانت تعمل من جهة أخرى على دعم سيطرتها على سكان المنطقة وحملهم على الانصياع لإرادتها. ولأجل تحقيق ذلك حاولت بريطانيا ربط شيوخ المنطقة بعدة معاهدات تضمن من خلالها الحفاظ على أمن المنطقة والامتناع عما يضر بمصالحها التجارية، وإخضاع علاقتهم الخارجية لسياستها، ومنعهم من بيع أو تأجير أو إشغال أي جزء من أراضيهم لأي دولة كانت دون موافقة الحكومة البريطانية. وبكلمة أخرى، إبعاد كل ما من شأنه فسح المجال للنفوذ الأجنبي في الخليج العربي باستثناء النفوذ البريطاني **(وهيم، 1982، ص ص5-6)**.

وعندما أعلنت الحكومة البريطانية انسحابها من الخليج في كانون الثاني 1968 في مدة أقصاها نهاية عام 1971، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب. ويشير أسامة الغزالي حرب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت أكثر من خطة لتواجدها المباشر في المنطقة، واتخذت قرارها بأن تحل محل البريطانيين في قاعدة (دييجو جارسيا) التي تعتبر أهم جزر المحيط الهندي من الناحية الإستراتيجية، وهو الأمر الذي وجه بالشك من جانب الاتحاد السوفييتي، الذي بدأ في تطوير سياسة بحرية جديدة قي المنطقة آنذاك. وبعد أن أعلنت بريطانيا عن عزمها بالانسحاب، أخذ الوجود البحري السوفييتي يتزايد باطراد في المحيط الهندي **(حرب، 1989، ص127)**.

من المعروف أن أهمية الخليج قد ازدادت بعد اكتشاف النفط، إلا أنه لا يمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية

لهذه المنطقة خصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالنهوض القومي (الإيراني والعربي) وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدولة الاستعمارية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية تشددان من قبضتها، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي، خاصة بعد حرب السويس عام 1956م والثورة العراقية عام 1958م ثم الثورة اليمنية عام 1962م، والثورة الإيرانية عام 1979م **(النعيمي، 1994، ص12)**.

ولم يكن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوى الصديقة لها لضمان مصالحها في الخليج، أمراً خفياً، إذ ظهر أوضح تعبير عن ذلك في إعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، الذي عرف بـ (مبدأ نيكسون) عام 1969. فوفقاً لهذا المبدأ أعلنت الولايات المتحدة أن اعتمادها على القوة الإقليمية، لمساعدتها في حماية مصالحها في أنحاء العالم. ومن هنا كان لا بد أن يتم تطور التعاون الأمني للولايات المتحدة مع إيران والسعودية في ظل ما عرف في حينه بـ (سياسة الدعامتين)، نظراً إلى أن كلاً من الدولتين يمثل نقطة ارتكاز في المنطقة، لذلك فالتعاون معهما يمكن أن يوفر إطاراً قوياً للاستقرار في الخليج **(القحطاني، 1997، ص120)**.

إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك أهداف نظام الشاه في الخليج، والذي كان يراه مجالاً حيوياً لإيران، فقد خشيت الولايات المتحدة من القلق الذي يؤدي إليه الاعتماد على إيران لدى دول منطقة الخليج العربية الأخرى، فرأت أن المملكة العربية السعودية هي القوة الإقليمية الأخرى وعلى قدم المساواة مع إيران **(الطحاوي، 2004، ص143)**.

ومن الواضح أن إيران تمثل قوة نفطية واقتصادية وسكانية قوية في النظام الإقليمي الخليجي، لذا أرادت الهيمنة على هذا النظام وقيادته لصالحها باعتبارها القوة الأكبر إقليمياً، فقد قال الشاه عام 1970 بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة: " لقد بدأ عصر جديد في الخليج " **(مرهون، 1997، ص201)**. وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله. ولذلك تدخل الشاه ضد اليساريين في ظفار والجمهوريين في اليمن،

كما استطاع رسم حدود بلاده الجغرافية مع السعودية عام 1968 ومع العراق عام 1975، وأرغم الإمارات الخليجية على تغيير اسم وكالة "أنباء الخليج العربي" إلى وكالة "أنباء الخليج" عند تأسيسها عام 1976. كما طرح الشاه عام 1975 مشروعاً لأمن الخليج يقوم على إقامة حلف عسكري تحت مسمى "منظمة الدفاع الإقليمية" أو "الحزام الأمني الخليجي" أو "التحالف الخليجي" من أجل حماية أمن وحدود الدول الأعضاء، وإخلاء الخليج من القواعد العسكرية الأجنبية، وكانت إيران تحاول دائماً أن تكون هذه الأحلاف تحت قيادتها وهيمنتها **(مرهون، 1997، ص209)**.

وعند قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان ، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، حين أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك "جيمي كارتر" بوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستواجهه بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية. وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الإستراتيجية بـ (مبدأ كارتر)، وعلى ضوء هذا التصريح برزت أهمية تشكيل قوة عسكرية خاص، تعرف باسم (قوات التدخل السريع) تناط بها عمليات التدخل الأمريكي في الخارج، وبالأخص المنطقة الغنية بالنفط، أي منطقة الخليج **(القحطاني، 1997، ص120)**.

وفي أواخر عهد الشاه محمد رضا بهلوي تحولت إيران من أداة للحماية إلى أداة للتهديد، وأصبحت تشكل خطراً على المنطقة بسبب الطموحات الإيرانية التاريخية، عندما ظهرت أطماع الشاه في الاستيلاء على منابع النفط في الخليج، وهنا، قررت الولايات المتحدة التخلص منه واستبداله بحكم ديني يساعد على ضرب الاتحاد السوفييتي لطرده من أفغانستان، لكن الخميني استطاع أن يستأثر بالسلطة في إيران، ويوجه الثورة ضد الولايات المتحدة، ويتطلع إلى الهيمنة على المنطقة بأسرها، كما يقول بعض المحللين **(عشقي، 2006، ص56)**.

فقد انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى كافة الدول الإسلامية، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة،

وخصوصاً دول الخليج العربية، الأمر الذي دعا المملكة العربيـة الـسعودية عـام 1980م ، ومعظم الدول العربية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران، كما سارعت دول الخليج العربية إلى تأسيس مجلس التعاون في 25 مـايو 1981م، للاعتماد على نفسها في تحقيق أمنها وبخاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية **(مقلـد، 1984، ص219)**.

وبهذا أصبحت إيران تمثل أكبر تهديد لأمن المنطقة ودول مجلـس التعـاون الخليجي، خصوصاً عندما سعت إلى امتلاك أسلحة متطورة، وحثت الخطـى نحـو امتلاك ترسانة نووية، مستغلة الأوضاع بعد حرب الخلـيج الثانيـة عـام 1991م. **(عشقي، 2006، ص57)**.

وكانت نتائج حرب الخليج الثانية قد تنوعت وتعددت، بين نتائج مباشرة على الأمن الإقليمي الخليجي، وكذلك تداعيات متنوعة على النظام الدولي وهيكلته، وتفرد وهيمنة الولايات المتحدة فيه، وانهيار وتفكك منظومة الكتلة الشيوعية بعـد سـقوط الاتحاد السوفيتي.

أما فيما يتعلق بتداعياتها ونتائجها وآثارها على الأمن الإقليمـي الخليجـي وتطوره، فقد ترتب على هذه الحرب تولي الولايات المتحدة لمهام جديدة إزاء منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، واهتمت السياسة الأمريكية بضرورة الاعتماد على فاعلية الوجود السياسي والعسكري الأمريكي لفرض الاستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية، ومنع وقوع الأخطار غير المؤكدة والكامنة في أشكال مختلفـة في المنطقة، حيث تم تحديد الأهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، في منطقـة الخليج وتعني في مجملها الحفاظ على أمن هذه المنطقة من خلال الوجود العسكري فيها، سواء بالإقامة المسبقة بها، أو بسرعة نقل القوات إليهـا مـن أجـل ردع أي محاولة تشكل تهديداً لها من الداخل أو الخارج، وحماية المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين، إضافة إلى منع أي تحالف بين القوة الإقليميـة فـي الخلـيج **(بـدوي، 2005، ص ص32-33)**.

ويرى بعض المحللين أن الولايات المتحدة قد شرعت فـي أعقـاب حـرب الخليج الثانية بتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية التي كانت قد بدأت في صياغتها على نحـو

ما في الفترة التي سبقت غزو العراق للكويت، ثم جاءت نتائج هذه الحرب لتوفر لها البيئة الأمنية الإقليمية الملائمة لتنفيذها. ويمكن القول إن المرتكزين الأساسيين لهذه الإستراتيجية الجديدة هما التدخل العسكري المباشر في المنطقة وتـولي المـسؤولية بالكلية عن تأمين المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة والتـي تمحـورت حـول ضمان تدفق النفط وفق حيز سعري مقبول وما يرتبط به من أمن واستقرار الـدول المنتجة له، إضافة إلى الاحتواء المزدوج لمصدري التهديد القائمين فـي المنطقـة، العراق وإيران اللتين لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى أي منهمـا للعـب دور الحارس لمصالحها في المنطقة كما كان الحال إبان إستراتيجية توازن القوى، هـذا فضلاً عن واقع أن كلتا الدولتين قد أهدرتا مصادر القوة الذاتية بفعل حربهما معـاً، والتي استمرت ثماني سنوات، إضافة إلى ما لحق العراق على نحو خاص من دمار هائل بفعل الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في إطار ما عرف بعملية (عاصـفة الصحراء) **(الزيات، 2006، ص52)**.

أما بالنسبة لإيران فقد كان لحرب الخليج الثانية، بما احتوته من اسـتعراض للقوة الأمريكية والتكنولوجيا المتقدمة، أثرها في إحباط شعورها بأهميتها كأكبر دولة إقليمية في المنطقة، فأدت -من وجهة النظر الإيرانية- إلى تشويه النظـام الطبيعـي للعلاقات الإقليمية، ولذلك وجدت نفسها معنية بالرد على هذه التطورات. وقد عبرت إيران عن إدراكها خطر هذه المستجدات، من خلال تأكيدها على **(الزيـات، 2006، ص ص33-34)**:

1. رفض أي تغيير في الحدود السياسية، بين الدول الخليجية، خصوصاً إذا اقتضى إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران.
2. حرصت إيران على وحدة التراب الوطني العراقي، من منظور أن العراق، يعد عمقاً إستراتيجياً لها، والحفاظ على وحدته ضمانة أساسية من ضمانات التكامـل الإقليمي والقومي الإيراني نفسه.
3. ضرورة حفظ التوازن الإستراتيجي، التركي ـ الإيراني، انطلاقاً مـن مـشكلة الأقلية الكردية الإيرانية التي تجسد الخلفية التي ينبع منها هذا التصور الإيراني.

4. رفض الوجود الأجنبي في الخليج، الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لطرد العراق من الكويت، والذي قبلته على مضض. وفور انتهاء حرب الخليج الثانية أكدت مجدداً على وجوب خروج القوات الأجنبية من المنطقة، وأن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه.
5. تأكيد أن صيغة التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول منطقة الخليج، هي الأنسب للحفاظ على الأمن الإقليمي، والإطار الأمثل لتنظيم العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، وتأمين المنطقة في المستقبل ضد أي أحداث، على شاكلة العدوان العراقي على الكويت.

وجاء الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار 2003، ليشكل سابقة خطيرة في منطقة الخليج منذ انتهاء التواجد العسكري البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، فهي المرة الأولى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الاحتلال الأجنبي المباشر، وخصوصاً عندما تكون دولة مثل العراق التي مثلت عبر نصف قرن من الزمان أحد قطبي توازن القوى في منطقة الخليج، إضافة لتمثيله أحد مصادر تهديد أمن الخليج أيضاً. هذا إضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة، وهو الأمر الذي كانت تخشاه دول الخليج دائماً.

فإذا كانت الحرب الأمريكية على العراق قد استطاعت القضاء على التهديد العراقي لأمن الخليج والذي ظل هاجساً يؤرق دول الخليج عامة والكويت خاصة على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاماً، فإن هذا لا يعني تغيير حقائق التاريخ والجغرافيا، حيث لا تزال منطقة الخليج تحتوي عناصر التوتر التي تجعل من الوجود الأجنبي أمراً حتمياً، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الكويتي آنذاك جابر الصباح بقوله:"التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلدين، ولا علاقة له بما يحدث في العراق"، ومن ثم فإن التعرف على طبيعة التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد احتلال العراق تقتضي الإشارة إلى ثلاثة أطراف ينبغي لهذه الدول التعامل معها بما يضمن أمن واستقرار تلك المنطقة، وهي الولايات المتحدة والعراق الجديد وإيران **(كشك، 2003، ص112)**.

3.3 سباق التسلح في الخليج:

سباق التسلح (**Armament Race**) هو التنافس على تكديس الأسلحة، على الأقل، من قبل فاعلين اثنين متصارعين. والعملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل ورد الفعل. مثل هذا السباق كان دائماً يسبق الحروب واندلاع العنف. فقد سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى سباق بحري بين المملكة المتحدة وألمانيا الإمبراطورية. وفي بعض الأحيان، يكون سباق التسلح سمة لازمة لوجود أزمات مزمنة. والمثال الواضح على ذلك، هو الصراع العربي- الإسرائيلي **(ايفانز ونيونهام، 1998)**.

وتشير الموسوعة العسكرية إلى اختلاف ظاهرة سباق التسلح حسب نمط الدول التي تقوم به، حيث تتمثل في الدول الصناعية الكبرى بتطوير الأسلحة والمعدات الحربية نوعياً، وإنتاجها بكميات كبيرة وتكديسها، وبناء قوات مسلحة ضخمة متأهبة باستمرار لخوض القتال، أما عند الدول غير الصناعية (الدول النامية) فيتمثل سباق التسلح باستيراد الأسلحة والمعدات وتكديسها واستبدالها عند حصول تطورات تقنية جديدة، والتي تجعل المخزون من الأسلحة قليل الفاعلية بالنسبة إلى ما يملكه الخصوم المحتملون وبناء قوات مسلحة كبيرة نسبياً **(الأيوبي، 1980، ص760)**.

إن العلاقة بين سباق التسلح والحرب علاقة مؤقتة. فسباق التسلح ليس بالأمر الضروري ولا الكافي لاندلاع الحرب. ثم إن النظريات التي تعتمد كثيراً على أفكار الردع تفترض أن وجود مستوى معين من الأسلحة أمر ضروري لمنع الحرب. ومن هذا المنطلق، فإن اختلال التوازن في سباق التسلح هو الأكثر احتمالاً للتسبب في انهيار النظام واندلاع الحرب. وهذا المفهوم وثيق الصلة بمفهوم توازن القوى **(ايفانز ونيونهام، 1998)**.

ويفترض نموذج سباق التسلح الذي وضعه ريتشاردسون (**Richardson**)، أن كلاً من الدولتين (أ) و (ب) تقرران معدل التسلح أو نزع السلاح على المدى القصير على الأقل، من خلال سلسلة من العلاقات بين معدل التسلح أو نزعه، ومستوى التسلح. ويتأثر ذلك بعاملين: الأول، مستوى تسلح الخصم، وهو عامل دافع نحو

زيادة معدل التسلح. والثاني، مستوى التسلح لدى الطرفين في لحظة معينة، والـذي يقود إلى التقليل من معدل التسلح بفعل عوامل التكلفة. فإذا تفوق العامل الأول على الثاني، سيكون هناك سباق للتسلح، وإذا زادت الأعباء المالية للتسلح على الاعتبارات الأمنية، اتجه الطرفان إلى نزع السلاح. وفي الحالة الأولى قد يكون سباق التـسلح مدمراً، ويتجه بشكل متسارع لأن يقود للحرب، أو إلى نقطة يتحقـق فيهـا تـوازن مستقر ويتوقف عندها. وإذا تحول عن هذه النقطة لسبب خـارجي، فـإن التـوازن سيلعب دور الطارد، ويدفع بالمتغيرات إلى مزيد من البعد عنه. وهذا يختلف عـن حالة التوازن المستقر التي يلعب فيها التوازن دور الجاذب، إذا كان مستوى التـسلح عند نقطة غير نقطة التوازن **(مرهون، 2006 : Simaan, 1975, p96)**.

ولم يعرف سباق التسلح بمفهومه الحديث إلا منذ الربع الأخير مـن القـرن التاسع عشر، ولو أن هذا السباق بالمفهوم العام للكلمة، قد اسـتمر عبـر العـصور وتمثل في تطوير الأسلحة الموجودة واختراع أسلحة جديدة وتكديس المعدات القتالية وإعداد الجيوش للحرب **(الأيوبي، 1989، ص760)**.

ويحدد حجم الإنفاق العسكري ما تخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء لاستيراد الأسلحة من الخـارج، أو تـصنيعها محليـاً، وللتطوير والبحث العلمي من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا العسكرية، كما أنـه يحـدد مدى إدراكها لوجود تهديد خارجي لأمنها القومي وما تتكبده من تكلفة مالية علـى نشاطها العسكري، وهذه التكلفة هي بمثابة مدخلات للقطاع العسكري. ولذا فإنها لا تفيد بمفردها في تقدير القوة الأمنية أو العسكرية، والتي هي مخرجات لذلك القطاع. فتلك القوة بشقيها تتوقف على التوازن بين فئات الإنفاق المختلفة ضـمن ميزانيـة الدفاع، التكلفة، مستوى التكنولوجيا والتدريب، وعلى العقيدة العسكرية، ولذلك فـإن ميزانية الدفاع الإجمالية قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من الأمن أو التهديـد تبعـاً لكيفية الإنفاق **(مرهون، 2006)**.

وجاءت أبرز صور سباق التسلح مباشرة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، فعلى خلفية الصراع الإيديولوجي بين الـشرق والغـرب وتـصاعده، تصاعدت وتيرة سباق التسلح في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها،

والاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه. وخصوصاً مع دخول السلاح النووي إلـى هـذا السباق، حيث حولت الأسلحة النووية صراع الشرق والغرب إلى صراع يمس كـل فرد في العالم المعاصر، وعاشت البشرية مأزقاً وجودياً، لأنها ستكون أولى ضحايا أي حرب تندلع، كما أدى سباق التسلح النووي إلى أزمة مـستمرة فـي حيـاة دول الشرق والغرب.

فالدول النووية وقعت أسيرة منطق هذا السباق الذي طور قوانينـه الخاصـة، بمعزل عن إرادة الدول نفسها، والتي أضحت تدور في حلقة مفرغة، فكلما تم تطوير أسلحة جديدة وتضاعف عددها وحجمها، ازداد شعور الدول النووية بعـدم الأمـان، وهذا الشعور المتزايد بالإحساس بالخطر كان بدوره ينمي سباق التسلح، ويزيد مـن حاجة الدول إلى طلب المزيد من الأسلحة النووية الجديدة، وهكذا تحول سباق التسلح إلى عنوان للعلاقات الدولية، ومؤشر لنمط سلوك الدول وتعاملها فيما بينها.

وأصبح التسلح قراراً للتأكيد على حاجة، وتلبية لوظيفة، أو استجابة لتحدٍ، ولم يعد اصطلاحاً عسكرياً يعني تكديساً لطائرات ومدافع ودبابات وأسلحة دمار شـامل فحسب، بل تحول إلى سياسة واستراتيجيات وصار يحمل مضامين أمنيـة، ونمطـاً للعلاقات تسعى الدول وخصوصاً الكبرى منها لفرض سلطتها وهيبتها مـن خـلال تحقيق سبق فيه مهما كلف الثمن **(علو، 2006، ص ص61-62)**.

أما على الصعيد الإقليمي الخليجي، فتجدر ملاحظة الارتبـاط الكبيـر بـين التوجه نحو التسلح في الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، الذي ألقى بظلاله – ولا يزال- على منطقة الشرق الأوسط بمجملها، وليس أدل على استمرارية هذا الارتباط ما تروج له إيران دائماً، وكذلك الحال بالنسبة لجميع دول المنطقـة، بـأن بـرامج التسلح التي تتبناها تهدف دائماً إلى توفير الغطاء الدفاعي لهذه الدول من أي محاولة عدوانية إسرائيلية **(Rodman, 1991, p16)**.

ويمكن رصد أهم ملامح سباق التسلح في منطقة الخليج، منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وبالأخص بعد حرب تشرين عام 1973، عندما بـدأت معظـم الدول العربية في منطقة الخليج ببذل جهود كثيفة في سبيل بنـاء وتطـوير قـدراتها العسكرية، راصدة من أجل تحقيق هذا الهدف مبالغاً ماليةً ضخمةً جعلت من المنطقـة

واحدة من أكثر مناطق العالم إنفاقاً على شؤون الدفاع والتسلح (Ehteshami, 2003, p263).

وباستثناء العراق الذي كان يملك أصلا قوات كبيرة وحديثة التسليح نسبياً، فإن جهود البناء العسكري هذه شكلت بالنسبة لدول الخليج (السعودية، الكويت، الإمـارات العربية المتحدة، عمان، قطر، البحرين) تحولا جذريا في سياستها الدفاعية، على الأقل من زاوية ظهور تصميم واضح لديها على بناء وإدامة قوات مسلحة كبيرة ومجهـزة بصورة متطورة وفاعلة، إذ إن قدرات تلك الدول كانت تقتصر حتى ذلك الوقت على الاحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة، بل ورمزية في بعض الأحيان لا تتعدى مهماتهـا عمليات الأمن الداخلي وحراسة الحدود وخفر السواحل لمنع أعمال التهريب والدخول غير الشرعي إلى البلاد.

أما خلال الفترة التالية لحرب تشرين عام 1973، وبالتحديد بعد أن ارتفع سعر النفط أكثر من مرة أخذ يتشكل مركز جديد للتسلح في الخليج العربي ليبتلع قسما كبيرا من رأسمال دول المنطقة. ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا التسلح لم يكن يقوم على أساس الاهتمام فعلاً بأمن دول المنطقة والدفاع عن حدودها ووحدة أراضيها، بقدر ما كان انعكاساً للطموحات السياسية وحب الذات لدى الدوائر الحاكمة في هذه الـدول. والتي قادت إلى زيادة عدم الثقة وتفاقم حدة التوتر بين دول منطقة الخلـيج **(ماشـين وياكوفليف، 1988، ص53)**.

وتظهر الإحصائيات حول الإنفاق العسكري لـدول المنطقـة هـذا التحـول المحموم نحو التسلح الذي اجتاح المنطقة، حيث بلغت عائدات توريد السلاح لمنطقة الخليج العربي أعلى نسبة مبيعات من السلاح بالنسبة للدول الغربية. فقد ارتفعت هذه المبيعات من 922 مليون دولار عام 1959 إلى 3421.2 مليون دولار في النصف الأول فقط من عام 1976. وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للسلاح، فقد بلغت أرقام مبيعاتها العسكرية عام 1974 ما يقارب 54% من جميع مبيعاتها مـن السلاح ، وتضاعفت معدلات الإنفاق على التسليح في الخليج عـدة مـرات خـلال السنوات الخمس اللاحقة على هذا التاريخ **(القاسـمي، 1987، ص57:** Kennedy, 1975, p14).

فالحكومة السعودية على سبيل المثال أنفقت خلال الفترة ما بين عامي 1975-1979 ما لا يقل عن 54 مليار دولار في مجالات المشتريات والتجهيزات العسكرية منها 18 مليار دولار تم إنفاقها عام 1977 في مجال المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة وحدها **(القباع، 1986، ص141)**.

ويشير بعض المحللين إلى أن استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لطلبات توريد السلاح لدول الخليج العربي مردها إلى أكثر من عامل: من ذلك الرغبة في تقوية روابطها مع هذه الدول و لأنها تقود إلى تحسين موازين مدفوعات الدول الغربية، فضلا عن إدراكها أن التلكؤ في الاستجابة لمثل هذه الطلبات قد يدفع دول هذه المنطقة لطلبة من دول أخرى مستعدة بل متأهبة للاستجابة لأي طلب من هذا النوع **(القاسمي، 1987، ص57)**.

في حين يشير آخرون إلى أن الولايات المتحدة قد استخدمت التنافس الإيراني السعودي في الخليج لخدمة مصالحها الخاصة. فسلحت إيران ودعمت في الوقت نفسه صعود الدور السعودي في المنطقة في ما يتعلق بمسائل استخراج النفط وتخفيض أسعاره. وفي آن معا غذت أمريكا سباق التسلح في الخليج عن طريق إغراق المنطقة بالأسلحة ساعية بذلك إلى ربط دول المنطقة بالمصالح الأمريكية وتقوية مواقعها أكثر في رسم سياسة هذه البلدان، وخصوصاً أن التنافس بين السعودية وإيران على زعامة المنطقة أخذ يتفاقم مع نمو القدرة السعودية المالية والسياسية، حيث كانت السعودية تنظر بقلق متزايد إلى نزعات الهيمنة والزعامة التي اتصفت بها تحركات الشاه **(ماشين وياكوفليف، 1988، ص22)**.

وبشكل عام، يمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى ازدياد التسلح في منطقة الخليج منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، بما يلي **(خالدي وآخرون، 1982، ص ص9 - 10)**:

أولاً: تزايد أهمية المنطقة إقليمياً ودولياً:

فبعد حرب تشرين 1973 وأزمة النفط العالمية إلي أعقبتها، برزت منطقة الخليج كأحد أكثر المناطق المنتجة للمواد الأولية حيوية في العالم. كما كان واضحاً أن

هذه الأهمية مرشحة للازدياد في المستقبل، بالنظر إلى المخزونات النفطية الموجودة فيها والتي تفتقر إليها معظم أقاليم العالم الأخرى.

ثانياً: تضخم المداخيل النفطية:

فقد أدى الازدياد المستمر في ثمن النفط إلى تصاعد المداخيل الماليـة للـدول المنتجة بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي . وكان من الطبيعي أن يتم تحويل جـزء كبير من هذه المداخيل، إن لم يكن الجزء الأعظم منها إلى نواحي الدفاع والأمن وتنمية القدرات العسكرية.

ثالثاً: الاقتناع الذاتي بالحاجة إلى قوة عسكرية فعالة:

وهو شعور لم يكن السبب الداعي إليه الاقتناع بأهمية المنطقة عموما فحسب، بل ساهمت في تنميته كذلك الحاجة الذاتية لدى كل من دول المنطقة لامـتلاك قـوات مسلحة وطنية قادرة على الدفاع عن مصالحها ومواردها وحدودها ضد ما يمكـن أن يهددها من أخطار سواء كانت داخلية أو إقليمية محلية أو دولية، كما أن القناعة لـدى أنظمة حكم هذه الدول ازدادت حول حتمية امتلاك مثل هذه القوات كأحـد العناصـر الأساسية المكونة لمبادئ استقلالها الوطني. وبالنظر إلى الطبيعة السابقة لهذه الدول، وكون معظمها كان قد حصل على استقلاله حديثا من جهة، أو لأن الاهتمام الـسابق بتطوير قواتها المسلحة كان هامشيا إلى حد بعيد، فان جهود بنائها العسكري والدفاعي اتسمت بحتمية كونها ذات طابع شامل يبدأ من مرحلة الصفر تقريبا. وقد استدعى ذلك تخصيص برامج مالية وبشرية ضخمة لم تكن هذه الدول قادرة على تحمـل أعبائهـا بمفردها، وتحد يدا على صعيد الخبرات التقنية والفنية من جهة، والكفاءات العـسكرية التكتيكية والعملياتية من الجهة الأخرى، الأمر الذي وفر للـدول الغربيـة بـالأخص الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فرصة الفوز بعقود تسلح وإنشاء وتجهيز بمبـالغ طائلة ما يزال انجاز معظمها بحاجة إلى عدة سنوات على أقل تقدير. وقد كان للحرب العراقية الإيرانية دور كبير في تصعيد سباق التسلح.

الحرب العراقية الإيرانية وتصاعد سباق التسلح في الخليج

شهدت منطقة الخليج مع نهاية السبعينيات وبدايـة الثمانينـات مـن القـرن العشرين، صراعاً بين القوى الإقليمية الرئيسية الثلاث في المنطقة: المملكة العربيـة

السعودية، والعراق، وإيران، اختلفت فيه أهدافها، من منطلق الأمن الوطني الذاتي لكل منها، وكذلك ارتباطاتها بالقوى الدولية، مما حال دون الوصول إلى موقف موحد، وهو ما كان يصعب الوصول إليه عملياً في ظل ظروف كل دولة منها، ومصالحها الخاصة. مما قاد إلى توجه كل دولة لتضخيم ترسانتها العسكرية، فتسابقت إلى التسلح من مصادر متعددة، تحسباً لاحتمالات حسم الخلافات بينها، عسكرياً، في بعض المواقع المتنازع فيها. وقد قدر المراقبون آنذاك أن ضخامة القوة العسكرية الإيرانية، تزيد عن حاجتها الدفاعية، وأنها يمكن أن تكون لتهديد الدول العربية الخليجية، وقد استخدمت إيران ذلك التفوق العسكري في احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة، والتمسك بها. كما تدخلت عسكرياً للقضاء على الثورة في ظفار في سلطنه عمان ورفعت من كثافة وجودها العسكري في مدخل الخليج. وبالمثل قام العراق باستخدام قوته العسكرية الكبيرة في خلافاته مع الكويت، التي كان يأمل أن يضمها كلها إلى أراضيه، أو الاستيلاء على جزيرتَي وربة وبوبيان الكويتيتين الإستراتيجيتين، لأهميتهما، بالنسبة إلى البحرية العراقية. أما المملكة العربية السعودية، فقد استخدمت تنامي قوتها العسكرية في تزعم باقي دول الخليج، لحماية أمنها القومي، وكذلك، أمن تلك الدول، الصغيرة الحجم، مساحة وقوة بشرية، الغنية بمواردها النفطية **(حرب، 1980، ص ص 15- 16)**.

وفي الوقت الذي كانت إيران تحت حكم الشاه وكذلك الحال بالنسبة للسعودية، تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في برامج التسلح الخاصة بها، جاءت إستراتيجية بناء الترسانة المسلحة العراقية لتستند على ثلاثة أبعاد تتلخص في الآتي:

1- الاعتماد على كل من الاتحاد السوفيتي والصين وكوريا الشمالية كموردين رئيسيين للأسلحة التقليدية التي يحتاج منها العراق كميات ضخمة لتسليح جيش ذي المليون جندي،.مثل الدبابات والمدافع والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات والعربات المدرعة وطائرات القتال والسفن الحربية... الخ.
2- الاعتماد على الدول الغربية خاصة فرنسا ودول أميركا اللاتينية في الحصول على الأسلحة والمعدات المتقدمة تكنولوجيا والتي يصعب الحصول عليها من بلدان الكتلة الشرقية، وهو ما يعد تنويعاً في مصادر السلاح حتى لا يقع تحت

طائلة فرض حظر عليه من الاتحاد السوفيتي في أي لحظة، خاصة وأن سياسته كانت متذبذبة معه خلال العشرين عاما الماضية بسبب المذابح التـي ارتكبهـا العراق في حق الشيوعيين داخله.

3- الإسراع في بناء قاعدة صناعية حربية عراقية ذاتية يمكن أن تمد القوات المسلحة العرقية باحتياجاتها من الذخائر والأسلحة التقليدية الخفيفة ثم الثقيلة، وذلك مـن خلال تصنيع أسلحة سوفيتية داخل العـراق **(القاسـمي، 1992، ص ص61-62)**.

وكان من الطبيعي - وكما ذكرنا سابقاً- أن يقود هذا التنافس على تكـديس الأسلحة في الخليج إلى اندلاع الحرب بين قوتين من أهم القـوى العـسكرية فـي المنطقة وهما العراق وإيران. ومما يدال على خطورة سباق التسلح أيضاً، أن هـذه الحرب كانت تقريبا بلا هدف، فعلى الرغم من إعلان كل طرف هدفه من الحـرب، سياسياً وعسكرياً، فإن المحللين الإستراتيجيين، يؤكدون أن الأهداف غيـر المعلنـة مختلفة تماماً عن تلك المعلنة، أو أن الأهداف المعلنة ليـست هـي كـل الأهـداف المتوخاة من ذلك القتال **(بيلو، 1986، ص265)**، حيث بدأت الحرب وانتهت بعـد ثماني سنوات، دون نتيجة ودون تحديد رابح أو خاسر.

والمهم هنا حجم تأثير هذه الحرب على برامج التسلح في دول الخليج، فكمـا كانت هذه الحرب نتاج لسباق تسلح في المنطقة، كانت هي أيضاً سبباً فـي سـباق تسلح أكثر حدة بين دول المنطقة، فلم يكن طرفا الحرب وحدهما من يعزز ترسانته العسكرية يومياً بأحدث تكنولوجيات التسليح الغربية والشرقية على حد سواء، حيث لجأت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت إلى تعزيـز قـدراتها العسكرية الدفاعية بشكل مبالغ فيه خلال الثمانينات من القرن العشرين.

فبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في 22 سبتمبر 1980، تقدمت الحكومة السعودية بطلب إلى الحكومة الأمريكية يقضي بضرورة حصولها على خمس طائرات من طراز (أواكس) للإنذار المبكر وحصولها أيضاً على ثماني طائرات نموذج صهريج لتمويل تلك الطائرات بالوقود جواً، إضافة إلى قطع الغيار ومعدات الدعم اللازمة لها لمدة ثلاثة أعوام، وذلك بهدف تمكين السعودية من تأمين عمليات

القيادة والمراقبة والاتصالات لكل من القوات الجوية التكتيكية والدفاع الجوي السعودي. وبلغت قيمة هذه الصفقة 8.5 مليار دولار منها 5.8 مليار قيمة طائرات الصهريج والتجهيزات الأخرى، وقد تسلمت السعودية أولى طائرات الأواكس في يونيو 1986 واكتملت عملية تسليم بقية الطائرات الأخرى مع تجهيزاتها في أواسط عام 1987 **(Alfred, 2001, p15)** .

لقد تعرضت هذه الصفقة لهجوم حاد ومعارضة قوية من جانب إسرائيل ومؤيديها في الكونغرس الأمريكي بهدف تعطيلها وإلغاءها غير أنها حازت على موافقة الكونغرس بعد ذلك في 28 أكتوبر 1981، وذلك بعد إصرار السعودية على إتمام الصفقة، حيث أعلنت أنها إذا لم تحصل عليها من الولايات المتحدة فسوف تحصل عليها من مكان آخر **(الحسن ، 2001، ص15)** .

ومع ظهور أهمية الصواريخ التكتيكية ومدى خطرها وتأثيرها خلال القصف المتبادل للمدن بين العراق وإيران في آذار 1985، قررت السعودية الحصول على أنواع متقدمة من الصواريخ الإستراتيجية أرض - أرض متوسطة المدى من أجل تعزيز وتطوير قدراتها الدفاعية الصاعدة . وتزامنت هذه الجهود السعودية مع دخول الصين الشعبية سوق بيع السلاح من بابه الواسع وبروزها كقوة ثالثة تملك سلاحاً متطوراً للبيع في العالم الثالث في أعقاب سياسة الانفتاح الصينية التي استفادت من التكنولوجيا الغربية وخاصة الأمريكية، وقد تمخض ذلك كله عن نجاح الحكومة السعودية في الاتفاق مع الحكومة الصينية حول قضية تزويد القوات المسلحة السعودية بعدد من الصواريخ الإستراتيجية ارض– أرض متوسطة المدى طراز (CSS2) يبلغ مداها 2600 كيلو متر، وأطلق على هذه الصفقة (رياح الشرق)، وقد أكد الملك فهد آنذاك حصول السعودية على هذا السلاح دون ذكر عدد الصواريخ المشتراه وذلك في اجتماع مجلس الوزراء في مارس 1988 **(سلطان، 1990، ص106)**.

استمرارية سباق التسلح في القرن الجديد:

ساهم الغزو العراقي للكويت عام 1990، وحرب الخليج الثانية التي ترتبـت عليها في كانون الأول 1991، بتعزيز دوافع التسلح لدى دول المنطقة، وخـصوصاً

لدى إيران التي رأت نفسها الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق، وكذا الحال بالنسبة لدول الخليج العربية، التي رأت بتجربة الغزو العراقي للكويت شبحاً يتهدد كل دولة من هذه الدول.

وبعيداً عن الدخول في تفاصيل صفقات السلاح لكل دولة من دول الخليج، وبما أننا سنقوم بمناقشة القدرات العسكرية الإيرانية في الفصل القادم من هذه الدراسة، فإننا سنكتفي هنا بالإشارة إلى بعض ملامح سباق التسلح الإيرانية والخليجية في العقد الأخير.

وعند مناقشة قضية القدرات التسليحية لدول إقليم الخليج، يمكن استخدام مؤشرين: الأول، خاص بحجم الإنفاق العسكري. والثاني، متعلق بنوع الأسلحة التي تمتلكها دول المنطقة؛ ففيما يتعلق بحجم الإنفاق، يلاحظ أن إجمالي ما أنفقته دول مجلس التعاون الخليجي أثناء حرب الخليج الثانية، بلغ نحو 65 ضعفاً لما تنفقه إيران، بينما تقلصت فجوة الإنفاق في العام 2002، حيث فاق الإنفاق الخليجي، الإنفاق الإيراني بمقدار36.9%. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، إلا أن الإنفاق العسكري في المنطقة لا يزال مرتفعاً. وتجدر الإشارة إلى أن معظم إنفاق دول المنطقة، لا سيما دول مجلس التعاون، يتجه نحو استيراد الأسلحة التقليدية، فقد بلغت قيمة واردات دول المجلس 8060 مليون دولار في مقابل 1440مليون دولار بالنسبة لإيران طوال الفترة من 1998- 2002 **(مرهون، 2006)**.

أما على مستوى الداخل الخليجي، فيعد الإنفاق العسكري الإماراتي من أعلى المعدلات في المنطقة، حيث تجاوزت الـ9 مليارات دولار سنويا بين 2003 و 2005، مقارنة بمتوسط إنفاق 3 مليارات دولار سنويا في عقد التسعينيات. وبلغ حجم واردات الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة: 3.7 مليار بين عامي 1993 و1996، و4.2 مليار بين عامي 1997و2000، و6.8 مليار بين 2001 و2004 . وبلغت قيمة التعاقدات الإماراتية لشراء أسلحة تقليدية من الولايات المتحدة خلال الفترة (2002- 2005) سبعة مليار دولار، مقابل مليار دولار للكويت، ومليار دولار لسلطنة عمان. وكانت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران أكثر دول الإقليم اعتمادا على التعاقدات الروسية خلال الفترة (1998- 2001)، إذ

بلغت قيمة التعاقدات الإماراتية مع روسيا خلال تلك الفترة 800 مليون دولار، مقابل 300مليون في حالة إيران **(القلاب، 2006 ، ص ص26-31)**.

على صعيد دولة الكويت، شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي استيراد سلاح بقيمة 4.6 مليارات دولار بين 1993- 1996، مقارنة بـ800 مليون دولار فقط في الفترة بين عامي 1997و2000. كما جاءت معظم الواردات العسكرية من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت الكويت حليفا رئيسيا خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما سهل عليها عملية شراء الأسلحة الأميركية، وبدأت الولايات المتحدة في العام 2005 بتزويد القوات الكويتية ب 16طائرة عمودية من طراز أباتشي بقيمة 940 مليون دولار، كما تنظر الكويت حاليا في شراء 10طائرات من طراز F/A-18. من جهتها، عقدت سلطنة عمان في العام 2001 صفقة مع الولايات المتحدة لشراء 12طائرة من طراز F-16 بقيمة تقدر ب 825 مليون دولار. كما قررت السلطنة أن تشتري نظام استطلاعي جوي أميركي لطائرات ال F-16 تقدر قيمته بـ 46 مليون دولار. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري الإجمالي في عمان، فإن وارداتها من السلاح قد شهدت هبوطا كبيرا منذ أوائل التسعينيات، حيث انخفضت قيمة الواردات من 1.2مليار دولار (إجمالي الواردات بين 1993و1996) إلى 200 مليون في الفترة بين 1997و2000، إلى300 مليون بين 2001 و2004. وتعد بريطانيا أكبر مصدر لقطاع الأسلحة العماني **(مرهون، 2006)**.

أم فيما يتعلق بدولة قطر، فقد أنفقت نحو 2.91 مليار دولار أميركي على قطاع الدفاع في العام 2005، مقارنة بمتوسط إنفاق سنوي قدره مليار دولار في أوائل تسعينيات القرن الماضي. وقد استنفدت قطر 32.5% من إجمالي إنفاقها العام في الفترة بين 2000 و2004 لصالح قواتها العسكرية، وهذه ثالث أكبر نسبة إنفاق دفاعي في الوطن العربي. بيد أن استيراد قطر للسلاح والمعدات العسكرية قد شهد انخفاضا ملحوظا في السنوات الماضية، ففي العام 1994 استوردت الدوحة سلاحا بقيمة 1.3مليار دولار، و 625 مليون عام 1997، ومليار واحد في 1999، بيد أن متوسط قيمة استيراد السلاح في الأعوام السابقة انخفضت لأقل من50 مليون دولار

في السنة. وتأتي 80% من الموارد الآلية للقوات القطرية المسلحة من فرنسا، وإن شهدت السنوات الماضية ارتفاعا في التعاون القطري- الأميركي والقطري-البريطاني في مجال الدفاع **(الفلاب، 2006 ، ص28).**

أما بالنسبة لمملكة البحرين وفي مجال نظم التسليح، لم يعلن عن شراء صفقات سلاح جديدة في البحرين، كما دلت تصريحات المسؤولين في وزارة الدفاع البحرينية وقيادة قوة الدفاع، حيث إن البحرين تنوي ضبط نفقات التسليح وليس التوسع في شراء الأسلحة، وستركز الاهتمام على التدريب والاستمرار باستخدام الأسلحة المتوفرة حالياً لديها. وأفادت مصادر أمريكية بأن الولايات المتحدة قد تبيع معدات وخدمات لدعم طائرات F-16 العاملة في القوات الجوية بمبلغ 150 مليون دولار. ومن المقرر كذلك أن تتسلم القوات الجوية ست طائرات تدريب من نوع هوك Hawk 129 بريطانية الصنع في ديسمبر 2006، من أصل 12 طائرة كانت قد تعاقدت عليها آنفاً. وهناك نية في شراء رادار متطور ثلاثي الأبعاد من نوع AN/TPS-59، من صناعة شركة لوكهيد مارتن الأمريكية والمستخدم للكشف والإنذار المبكر عن إطلاق الصواريخ البالستية **(الفلاب، 2006 ، ص28)**.

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن منطقة الخليج تعاني من غياب هيكل مستقر للأمن الإقليمي، مما أدى إلى كثرة الصراعات والتوترات والحروب في المنطقة، وهو الأمر الذي دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الارتباط بقوى خارجية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقيات أمنية وبرامج تسلح تقليدية عالية المستوى، وذلك قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

وعلى أثر الحرب على العراق التي انتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي– البريطاني، فقد أصبح هناك واقع جديد في المنطقة، حيث اختفى نظام نظرت إليه دول عديدة على أنه مصدر للخطر والتهديد، وبخاصة بعد مغامرته بغزو واحتلال الكويت وما ترتب عليهما من تداعيات.

فالتطورات التي أعقبت احتلال العراق، وبخاصة في ما يتعلق بحل الجيش العراقي وتفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، قد أسهمت في حدوث اختلال في

التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الخليج لحساب إيران، كما سمحت لواشنطن بأن تكون الفاعل الدولي الرئيسي في المنطقة لا سيما فـي ظـل تمـدد وجودهـا العسكري ودورها السياسي فيها. وفي ظل هذه الظروف والمعطيات تبقـى مـسألة غياب هيكل مستقر للأمن في الخليج من المحددات الرئيسية لمستقبل الأوضاع فـي المنطقة، خاصة أن تعدد رؤى وتصورات الأطراف المعنية بهذا الـشأن، ووجـود تعارض جوهري بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بخصوصه يجعل عمليـة التوصل إلى صياغة نظام أمني مستقر في الخليج مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة. وهو الأمر الذي يجعل من التهديدات الإيرانية لأمن الخليج مسألة بالغة الخطـورة، نظراً لأن تفرد إيران بامتلاك القوة النووية إضافة للقوة العـسكرية التقليديـة ذات التكنولوجية المتقدمة (والتي سيتم إلقاء الضوء عليها بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة)، سيؤهلها لصياغة أمن الخلـيج وتوازناتـه بمـا يخـدم مـصالحها الإستراتيجية وعلى حساب مصالح وأمن دول الخليج العربية، وكذلك الحال بالنسبة لأمن ومصالح العراق الجديد.

الفصل الرابع

بناء القوة العسكرية الإيرانية

لقد كانت وما زالت القوة العسكرية الإيرانية من أهم محددات سياسة إيـران الخارجية التي أهلتها لتصبح قوة إقليمية مؤثرة، وذلك على اعتبار أن إيران ليـست قوة حديثة أو صاعدة في النظام الإقليمي الخليجي؛ فمن المعروف أن إيـران هـي وريثة الإمبراطورية الفارسية القديمة. وظلت، عبر العصور المختلفة تسعى للحفاظ على كيانها كقوة ذات شأن، وخصوصاً في القرن الماضي، عندما صارت، في ظل نظام الشاه، تمثل القوى الإقليمية الأكبر في منطقة الخليج.

فمنذ الستينات من القرن الماضي، وإيران " الشاه" تطمـع إلـى بنـاء قـوة عسكرية تؤهلها للسيطرة على المنطقة، خاصة بعد الانسحاب البريطاني منها.

فقد تولت مهمة حفظ الأمن الإقليمي، وهو ما أهلها لأن تقوم بدور شـرطي المنطقة، في ظل وجود مجموعة من الدول الخليجية الضعيفة وغير المستقرة. فالشاه كان يرى أن أمن الخليج يستتب بوجود دول تابعة لإيران أو حليفة لها، واعتبر نفسه حامي المصالح الغربية عندما قال: "نحن نقوم بدور عالمي بصفتنا حراسـاً وحمـاة لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم ...إن أوروبا واليابان والولايات المتحـدة تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عـن هذا الأمن، ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها" **(النعيمي، 1994، ص14)**.

ومن هنا، فقد سعت إيران لبناء قوة عسكرية توفر لها الهيمنة على مـضيق هرمز وعلى الملاحة الدولية. ولا يقتصر اهتمام إيـران علـى تطـوير قـدراتها العسكرية التقليدية فحسب، بل يتعداه إلى تطوير قدراتها النووية.

ويلخص أيليت سافيون (Savyon) أهداف إيران الإستراتيجية بالسعي نحـو بناء قوة إقليمية، بما يلي **(Savyon, 2002)**:

أولاً: تأسيس وبناء موقع إقليمي مميز بين الدول المجاورة، مثل العراق، والسعودية، وكذلك الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا، وكذلك الحـال بالنـسبة للقـوى

الإقليمية الأخرى مثل تركيا ومصر وإسرائيل، وأخيراً بناء حالة من المـساواة والتوازن الإقليمي مع القوى النووي الإقليمية مثل إسرائيل وباكستان والهند.

ثانياً: تعزيز موقعها كمركز قوة إسلامي آسيوي، مقابل للولايات المتحدة والاتحـاد الأوروبي.

ثالثاً: ترغب إيران بمنافسة تركيا وروسيا بالتأثير على دول وسـط آسـيا وكـذلك التحكم بأجندة عمل دول العالم الإسلامي، كما تعمل إيران جاهدة على التأثير في إستراتيجية الفلسطينيين وسياساتهم تجاه القضية الفلسطينية.

ومن هنا سعت إيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة وخصوصاً منذ الـسنوات الأخيرة في الحرب العراقية الإيرانية إلى العمل على بناء منظومة عسكرية متطورة جداً سواء على صعيد القوة الجوية أو البرية أو البحرية مع اهتمام كبير ببناء قـوة صاروخية عالية المستوى والدقة والمدى، وقامت بتسخير معظم إمكانيـات الدولـة المادية والعلمية لهذا الهدف، فوصل حجم الإنفاق الدفاعي الإيرانـي خـلال العـام 2006 – حسب إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS- حـوالي 6.6 مليـار دولار (**The International Institute For Strategic Studies, 2007**).

ومن هنا لم يكن من المفاجئ سعي إيران لامتلاك القدرات العسكرية النووية التي تكفل لها قوة ردع عظيمة في مواجهة القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، في حين أن قوتها العسكرية التقليدية ستضمن لها تفوقاً إقليمياً واضحاً مقارنـة مـع جميع دول المنطقة بما فيهم إسرائيل وتركيا، مما يفسح المجال لإيران لتحقيق جميع طموحاتها الإقليمية دون أي عوائق.

1.4 تطوير القدرات العسكرية التقليدية

تزايدت التحليلات الغربية والعربية في السنوات الأخيرة حول نشاط إيـران المتزايد في مجال التسليح، خصوصاً مع إعلانات القوات المسلحة الإيرانية المتكررة عن تطوير ترسانتها العسكرية سواء في البرية أو البحرية أو الجوية، حيث نشطت في السنوات الأخيرة جهود إيران الرامية إلى تدعيم قدرات الجيش وقـوات حـرس

الثورة الإسلامية (الباسدران) بأحدث المعدات العسكرية التي تتناسب وحجم التهديدات المستمرة والمتلاحقة للأمن القومي الإيراني وحفظ مساحة البلاد الضخمة (1.648.000كم) والحدود المترامية الأطراف مع سبع دول مجاورة. كما أعطت الحرب مع العراق (1980م – 1988م) إيران الفرصة لمراجعة العديد من خياراتها وخططها العسكرية التقليدية التي صِيغت على عجل وبدون تكتيكات إستراتيجية حديثة نظراً لظروف بدء الحرب المفاجئة وحالة الفوضى السياسية والمؤسساتية فيها آنذاك **(محمد، 2003)**.

وقد تسببت عدة عوامل خلال الثمانينيات في جعل إيران أضعف من حماية ذاتها، من ذلك الانخفاض المفاجئ في القوات المسلحة الإيرانية والتخلص الواسع النطاق من عدد كبير من الخبرات العسكرية وكذلك الانقطاع المفاجئ في إمدادات الأسلحة وقطع الغيار من قبل الموردين الأساسيين لإيران (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) وذلك عقب نجاح الثورة الإيرانية في عام 1979. وكانت الصناعة العسكرية الوطنية عاجزة عن مواجهة احتياجاتها من الأسلحة المتطورة، كما أن الموردين الوحيدين المتاحين آنذاك (الصين وكوريا الشمالية) كانا يفتقدان هذه الأسلحة. وفي فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، كانت الحقائق السياسية والاقتصادية والعسكرية تدفع إيران وروسيا نحو التقارب، الأمر الذي جعل روسيا مورد أسلحة لإيران. ورغم ذلك فإن الخبرة المكتسبة خلال الحرب الإيرانية- العراقية بينت أن الاعتماد الكبير علي مورد أجنبي بدون اعتبار مدى موثوقيته واستعداده الدائم، هو أمر بالغ الخطورة في حال إذا ما غيرت الأطراف مواقفها حسبما تقتضي مصالحها. ولذلك لم يكن مفاجئا أن بدأت إيران منذ الثمانينيات في السعي من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي في احتياجاتها التسليحية الأساسية، مع العمل في الوقت نفسه علي إشباع حاجاتها الملحة من خلال المورد الوحيد المتاح ألا وهو روسيا، ومن دول أخرى - ولكن بدرجة أقل- هي أوكرانيا وروسيا البيضاء والصين وجنوب أفريقيا **(علي، 2003، ص57)**.

1.1.4 تطوير القوة البرية والصاروخية الإيرانية

في مجال تطوير قواها البرية نجحت إيران في تصنيع البنادق والأسلحة الخفيفة والمدرعات والدبابات وناقلات الأشخاص. وتمكنت في العام 1994م، من تصنيع دبابة ذو الفقار من قطع الدبابتين الأميركيتين M48 وM60. كما أنها تمتلك مخزوناً من صواريخ الجيل الأول من الصواريخ الجوالة، مثل صواريخ سيلك وورم (الصينية) التي يمكن إطلاقها من منصات متنقلة أو ثابتة، بحرية أو برية، ويسهل نقلها. وتمكنت في الآونة الأخيرة، من امتلاك تكنولوجيا تطوير صاروخ G2، ومن الشروع بتصنيعه محليا **(باروت، 2006)**.

كما ظهرت العديد من التقنيات العسكرية الإيرانية فيما يتعلق بتطوير القوى الصاروخية في السنوات الأخيرة، فقد تطورت الترسانة الصاروخية الإيرانية لتشمل حالياً صواريخ "شهاب1" (مداها 285-330 كيلومتراً) و"شهاب 2" (500-700كيلومتر) و"شهاب 3" (1000- 1350 كيلومتراً) و"زلزال 3" (1500كيلومتر) و"شهاب 3د" (أكثر من 1500كيلومتر - قادر على ضرب إسرائيل) و "شهاب 4" (1800-2000كيلومتر) و"شهاب 5" (قد يصل مداه إلى 4 آلاف كيلومتر في مرحلته الثالثة) و"شهاب 6" (قد يصل مداه إلى عشرة آلاف كيلومتر).

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير هذه الصواريخ البالستية هي مسألة تحتل قائمة أولويات برنامج التسلح الإيراني، حيث تشير مجلة **(Weekly Defense)** أن إيران استطاعت قبل نهاية القرن الماضي أن تصل إلى الحد الذي وصلت إليه العراق قبل حرب الخليج في عام 1991م، إذ نجحت في إقامة بنية تحتية كاملة، لدعم مشروع تطوير هذه الصواريخ، تضم حوالي مائة مكان مجهز وألف من الأفراد. وكان علي أكبر هاشمي رفسنجاني، قد أعلن عام 1985م - بعد ثلاثة أعوام من بدأ برنامج الصواريخ الإيراني- في البرلمان أن إيران سوف تصبح قوة صاروخية إقليمية لا تسبقها إلا القوى العظمى.

وبدأت إيران جهوداً كبيرة وعلى جميع المستويات، لتحقيق هذا الهدف. ففي العام 1992م، كان لدى إيران نحو خمسة آلاف شخص يتلقون دورات دراسية عسكرية في روسيا وكوريا الشمالية والصين ويوغسلافيا ورومانيا والهند

والبرازيل. كما اتجهت إيران للتعامل مع شركات السلاح العالمية في الشرق (في روسيا والصين والهند) كشركة الصناعات الصينية الشمالية المعروفة باسم نورينكو وهي شركة بارزة في تصدير القذائف والصواريخ للشرق الأوسط. وقد حصلت إيران، عن طريقها، على فولاذٍ من نوعية عالية الجودة وخلطات معدنية خاصة يتم استخدامها كحاويات لمحتويات صاروخية وللدروع المعدنية التي توضع حول أنظمة القيادة والإرشاد. كما، قامت بإنشاء العديد من المصانع التسليحية في قوات حرس الثورة الإسلامية كمجموعة صناعات الشهيد همت ومصنع فاتح 110 ومؤسسة الصناعات الجوية الإيرانية وغيرها من الشركات الأخرى، مستغلة في ذلك عدم توصل المجتمع الدولي إلى إبرام معاهدة دولية أو نظام قانوني محدد لإنتاج واستخدام الصواريخ **(محمد، 2003)**.

ومع بداية القرن الجديد، أصبحت إيران قادرة على تصميم وإنتاج الصواريخ Scud-B - Scud-C المعدلة بمساعدة الصين وكوريا الشمالية وروسيا إلى جانب صواريخ شهاب -3، شهاب -4 المصممة على غرار صواريخ نودنج (No-Dong) الكورية الشمالية، وSS-4 الروسية. كما أنها تمتلك الصواريخ silk worm الصينية وصواريخ C-802 المضادة للسفن، إضافة لخبرتها الكبيرة في مجال تحديثها وتطويرها .

2.1.4 تطوير القوة البحرية الإيرانية

في مجال تطوير القوى البحرية لها، أعلنت إيران عن إنتاج وطرح عدد متنوع من الوحدات البحرية المتطورة إيرانية التصميم، كما أعلنت المنظمة الوطنية لصناعات الدفاع عن خطوط إنتاج جديدة تشمل صاروخا بحرياً بمدى 200 كيلو متر أطلق عليه اسم (نور). كما تم الإعلان عن طرح حاملة الصواريخ (سينا-1) في عام 2003م، وكذلك طرح المدمرة (موج) **(علي، 2003، ص57)**.

وأعلنت القوات البحرية الإيرانية في مايو 2004م، عن تصنيع مدمرات بحرية. وقال المسؤولون الإيرانيون أن هذه المدمرات الجديدة ستستخدم في مهام القوات البحرية الإيرانية. كما كشفوا عن استكمال القوات البحرية تصنيع الفرقاطة

الإيرانية (بيكان) التي تنافس نظيراتها الأجنبية من حيث السرعة والقوة والبقاء في الماء. أما بالنسبة للغواصات فقد أشار المسؤولون الإيرانيون إلى تزويد البحرية الإيرانية بالغواصات منذ عام 1993م، إضافة إلى امتلاكها الخبرات اللازمة لعمليات إصلاح وصيانة القطع البحرية تحت سطح الماء.

وفي أحدث التطورات التي شهدتها القوة البحرية الإيرانية، أُعلن في تاريخ 2 أبريل 2006 عن تجربة "الحوت"، وهو طوربيد جديد يتحرك بسرعة 223 ميلاً في الساعة، قالت طهران إنه الأسرع ولا ترصده أجهزة الرادار ويمتلك قدرات عالية على مراوغة سفن العدو، وقادر على تدمير سفن حربية ضخمة وغواصات. وقال مساعد قائد القوات الخاصة في الحرس الثوري الأميرال علي فدوي: " لقد أجرينا تجربة ناجحة لصاروخ تحت الماء يتمتع بسرعة فائقة تصل إلى 100 متر في الثانية وقادر على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وانه ولو تم رصد الصاروخ من قبل جهاز كشف معاد، فان السفن الحربية والغواصات لا يمكنها الإفلات منه بفضل سرعته الفائقة.

3.1.4 تطوير القوة الجوية الإيرانية

وفي هذا المجال أعلن وزير الدفاع والقوات المسلحة الإيراني عن إنتاج الهليوكوبتر (الحاملة) وهي السابعة من نوعها كمقدمة للإنتاج العدد الكبير منها.

وتم تصميم طائرة هليوكوبتر متعددة الأغراض خاصة بإمدادات الجسور الجوية وقوات المظلات. وذكرت مصادر رسمية عن الانتهاء من تصميم أربع طائرات هليوكوبتر، لم يتم تسميتها بعد، ذات قدرات عسكرية ومدنية متنوعة.

وأكد القادة الإيرانيون على الأولوية المعطاة في الميزانية الإيرانية لأغراض تنمية وتعزيز القدرات العسكرية ودعم الصناعة العسكرية الإيرانية لتحقيق إنجازات تقنية جديدة **(علي، 2003، ص57)**.

وفي 26 أيلول 2006 أعلن مساعد قائد القوة الجوية الإيرانية اللواء قاسم محمد أمين أن القوات الإيرانية تمكنت من صناعة طائرة حربية ومجهزة عسكريا تمكنها من مواجهة الصواريخ، حيث أوضح أن الجيش الإيراني بات يمتلك قدرات

وتجهيزات عسكرية يستطيع من خلالها أن يواجه صواريخ كروز وتوما هوك التي يمتلكها أعداء إيران وأشار المسئول العسكري إلي التقنيات العلمية لدى قواته في مواجهة القنابل الموجهة بأشعة ليزر.

وفي الجانب الدفاعي أعلنت قيادة القوة الجوية الإيرانية في نيسان 2004 أن لديها أنظمة رصد قوية ومتطورة جدا وقادرة على كشف أي طائرة أو صاروخ من على بعد 300 كيلومتر).

4.1.4 صفقات التسلح الخارجي

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها إيران لتطوير صناعاتها العسكرية، إلا أنها استمرت في استيراد أحدث الأنظمة العسكرية، وخصوصاً الدفاعية منها. من ذلك، نشير إلى صفقة السلاح التي تم الإعلان عنها في شهر ديسمبر 2005م، بين إيران وروسيا والتي تتضمن، حسب ما أعلن الجانب الروسي، قيام الحكومة الروسية بتزويد إيران بعدد 30 نظاماً دفاعياً جوياً من طراز منظومات تور – أم1 (M1 – TOR) بكلفة كلية تقارب مبلغ المليار دولار أمريكي **(العاني، 2006م، ص57)**.

وهذه الصفقة استمرارا للصفقات الإيرانية مع روسيا وغيرها من الدول المصنعة للأنظمة العسكرية الحديثة.

وقد بذَل الإيرانيون ما يقارب 12 مليار دولار لشراء كميات كبيرة من السلاح والعتاد، خلال الفترة من 1996م وحتى 1998م: من روسيا الاتحادية بستة مليارات؛ ومن الصين بأربعة مليارات؛ ومن كوريا الشمالية بملياري دولار. وقد ضمت صفقة الأسلحة الروسية حوالي 12 قاذفة استراتيجية ثقيلة و24 مقاتلة هجومية استراتيجية بعيدة المدى من طراز (سوخوى 27) و48 مقاتلة (ميج 29) و24 مقاتلة (ميج 31) و24 مقاتلة (ميج 27) وطائرتان للرصد والإنذار المبكر من طراز اليوشن، إضافة إلى 400 دبابة حديثة و400 عربة قتال مدرعة ومدافع ذاتية الحركة عيار (52 مم2 و122مم) ووحدات صاروخية متعددة الفوهات عيار (220مم و122مم) وصواريخ للردع وأخرى مضادة للطائرات من طراز (سام 5و

سام 11 وسام 13) و3 غواصات هجومية، هذا بالإضافة إلى صفقة أخرى تم الاتفاق عليها مؤخرا تشمل شبكات متطورة للدفاع الجوى من (طراز سي300) وطائرات هليكوبتر حربية من طراز (إم آي 7)، وطائرات مقاتلة من طراز سوخوى 25 وأسلحة تقليدية أخرى.

بينما شملت الصفقات مع الصين 100 مقاتلة من طراز(إف 7)، إلى جانب عدد من مقاتلات سوخوى 24 الصينية، مع التعاون في مجال تكنولوجيا التسلح. أما مع كوريا الشمالية، فقد تركزت الصفقات على صواريخ أرض - أرض وإنشاء قواعد صاروخية بحرية، إضافة إلى صواريخ سكود متطورة يصل مداها 600كم بقيمة ملياري دولار. كما سعت إيران إلى تطوير قاعدة صناعتها الحربية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والحصول على تكنولوجيا تسلح و حاسبات إلكترونية متطورة وألياف زجاجية لازمة لإقامة صناعة تسليح متطورة **(محمد، 2003)**.

2.4 تطوير القدرات النووية الإيرانية

استحوذ البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي في عهد الشاه رضا بهلوي، الذي مثل اهتمامه بالطاقة النووية جزءاً من جهوده الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى.

وتواصل هذا الاهتمام بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979، فرغم الدمار الذي ألحقته الحرب العراقية الإيرانية بالمفاعلات النووية التي أنشأها الشاه في إيران، إلا أن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عاودت التفكير ببناء قوة نووية إيرانية في منتصف الثمانينات بعد أن جعلتها الحرب تدرك أهمية امتلاكها للقدرات النووية في ظل وجود قوى إقليمية على مستوى عالي من القدرة العسكرية مثل العراق وتركيا وإسرائيل. إضافة بالطبع إلى محاولتها الابتعاد عن سياسة الاستقطاب الدولي التي قادتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، فأعلنت إيران في عام 1984 إعادة تشغيل برنامجها النووي من خلال الحصول على مساعدة من الهند التي كانت قد امتلكت التكنولوجية النووية منذ منتصف السبعينات من القرن

العشرين، كما استفادت إيران من الخبرة الصينية في هذا المجال **(فتحـي، 2006، ص332)**.

وشهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي تطوراً متسارعاً فـي البرنـامج النووي الإيراني، بحيث أصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجـراء الأبحـاث النووية المتقدمة. فبعد أن كانت تعتمد على جامعة شريف للتكنولوجيا فـي جامعـة طهران التي تعتبر مهد البرنامج النووي الإيراني. قامت الحكومة الإيرانيـة بنـشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة، وأحاطتها بجدار هائل من السرية تحسباً لأية ضربات عسكرية **(محمود، 1998، ص ص211-215)**.

ومع بداية القرن الحالي ظهر الطموح النووي الإيراني على السطح بـشكل واضح عندما وضع المسئولون الإيرانيون خطة طموحة لبناء محطات للطاقة النووية ومنشآت الوقود النووي على مدى عشرين عاماً تمتد حتى عام 2020. ولم يعلن عن هذه الخطة تفصيلا أو مضمونها، وإنما اكتفت الحكومة الإيرانية بإعلان أن الهـدف الرئيسي لهذه الخطة يتمثل في محاولة الوصول بطاقة المفاعلات النووية المزمعـة في إيران إلى إنتاج حوالي ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النوويـة سـنويا، فـي غضون 20 عاماً. وفى هذا الإطار، وقع الجانبان الإيراني والروسي اتفاقا جديداً في عام 2001 ينص على قيام روسيا الاتحادية ببناء المزيد من محطات الطاقة النووية في إيران **(محمود، 2003)**.

وتفجرت الأزمة النووية بشكلها الحالي عندما وجه المـسئولون الأمريكيـون اتهامات لإيران بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي آراك ونتانز، من أجل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، تمهيـدا لـصنع الأسـلحة النووية. وقد تمحورت هذه الاتهامات على أن إيران كانت تقوم بإنشاء مصنع كبير لتنفيذ عمليات تخصيب اليورانيوم. وكانت الولايات المتحـدة قـد حـصلت علـى المعلومات الخاصة بهذا الموقع من فصيل من المعارضة الإيرانية يعرف بـالمجلس الوطني الإيراني للمقاومة. ومما أثار الشكوك حول هذا الموقع أن الإيرانيين أقاموا جدران أسمنتية سميكة تحت الأرض، فيما يوحى بأنها تحصينات ترمى إلى الصمود في مواجهة أية هجمات معادية على الموقع **(Henry, 2003, pp44-45)**.

وبعد أن قامت الولايات المتحدة وبدعم أوروبي بإثارة الملف النووي الإيراني ونقله من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، تصاعدت ردود الفعل الإيرانية من خلال إعلانات متكررة عن إحراز المزيد من التقديم في البرنامج النووي الإيراني، مما يؤكد التوجه الإيراني نحو امتلاك القدرات العسكرية النووية رغم نفي إيران المتكرر لذلك وتأكيدها على الأهداف السلمية لبرنامجها النووي.

1.2.4 الجهود النووية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية 1979

اثنان يلعنان في إيران كل يوم رغم ما لهما من فضل في إرساء البرنامج النووي، وهما الشاه محمد رضا بهلوي والولايات المتحدة الأميركية. فقد كان الشاه -المسمى اليوم طاغوتا- يرى أن برميل النفط "أشرف من أن يحرق لإنتاج الكهرباء" ومن ثم سعى إلى توفير ثروته النفطية للتصدير بهدف بناء دولة عصرية، والاعتماد على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء. أما الولايات المتحدة فقد رعت في الستينيات الطموح النووي الإيراني، وسكتت عن الشراكة الإيرانية الألمانية لإقامة البنية الأساسية للمفاعلات النووية **(عبد الحميد، 2006)**.

كان سعي إيران القديم لتأسيس برنامج نووي، ففي عام 1960 حصل الشاه من الولايات المتحدة على أول مفاعل نووي لمركز أمير أباد للأبحاث النووية في طهران، وبدأ العمل بهذا المفاعل في العام 1967، وفي عام 1974 قام الشاه بتأسيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية، وعقد العديد من اتفاقيات التعاون النووي مع كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وفي عام 1976 وقعت إيران اتفاقية سرية مع جنوب أفريقيا لشراء مواد الخام النووية، وقبل سقوطه في العام 1979 كان الشاه قد وقع ست اتفاقيات خاصة بإنشاء ستة مفاعلات نووية، وكان يسعى في الوقت نفسه لشراء 12 مفاعلا نوويا من الدول الغربية أعضاء النادي النووي **(منيسي، 2004)**.

فقد استغل الشاه العلاقات الوطيدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات من القرن الماضي للحصول على المساعدة الأمريكية في بناء برنامج نووي إيراني سلمي يهدف لتوفير الطاقة الكهربائية، كما انشأ الشاه محمد رضا

بهلوي مركز طهران للبحوث النووية الذي تم إلحاقه عام 1967 بجامعة طهران وأشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية، ليبدأ المركز إجراء البحوث والدراسات النووية التي تم تدعيمه بمفاعل نووي صغير من الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة خمسة ميجاواط لأغراض البحث العلمي، وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج (600) غرام من البلوتونيوم سنوياً **(الناهي، 2005)**.

وفي عام 1974 تم الاتفاق مع الولايات المتحدة على إمداد المفاعل باليورانيوم المخصب لمدة عشر سنوات، ولكن عندما تولى الرئيس جيمي كارتر الرئاسة في الولايات المتحدة أصدر قراراً بمنع تزويد إيران بالتكنولوجية النووية وأوقف تنفيذ اتفاقية عام 1974 بقيمة 25 مليون دولار بسبب ما أشيع وقتها من أن الشاه يسعى إلى بناء سلاح نووي **(فتحي، 2006، ص329)**.

وقد كانت إيران وفي محاولة من الشاه لإثبات صدق توجهاتها للاستفادة السلمية من الطاقة الذرية، في مقدمة الدول التي قامت بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي في أول تموز عام 1968، وصادقت عليها في 5 آذار 1970، كما وقعت أيضاً عام 1973 اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم بادر الشاه بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ووفق أحكام معاهدة حظر الانتشار النووي، فإن الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين) ملزمة بأن تقدم خبرتها النووية والتكنولوجية الخاصة بذلك إلى باقي الأعضاء الموقعين على المعاهدة للاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة شرط وعدهم بألا يقوموا بإنتاج أسلحة نووية، لذلك فإن لإيران الحق في تلقي المساعدة في مجال التكنولوجيا النووية من أية دولة من هذه الدول النووية الخمس **(فتحي، 2006، ص329)**.

إلا أن هذا لا يعني أن الشاه كان فعلاً بعيداً عن أي طموحات نووية، وهذا ما يتضح من تصريحه في أيلول 1974 عندما قال: "يواجه العالم الحالي مشكلة وجود بعض الدول التي تملك أسلحة نووية وأخرى لا تملك هذه الأسلحة، ونحن من ضمن الدول التي لا تملك أسلحة نووية. لذا فإن الصداقة مع دولة مثل الولايات المتحدة

الأمريكية بما تملكه من ترسانة أسلحة نووية تعتبر مسألة حيوية تماماً" **(فتحي، 2006، ص330)**.

وظل طموح شاه إيران يدفعه قدماً في تنفيذ البرنامج النووي الإيراني، حيث استطاع بناء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية بمدة قصيرة جداً وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية كرافت وورك (Kraftwerk Union) في عام 1975، قد سبب إزعاجاً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية. وكان فحوى العقد هو بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاواط تنفذه شركة سيمنز الألمانية. ولإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد ماسيوشست التكنولوجي (Massachusetts Institute of Technology) لتدريب 800 مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه **(الناهي، 2005)**.

وقد ساعدت إيران عوامل متعددة للتعجيل ببرنامجها النووي من أهمها الدور الموكل إليها أميركياً في منطقة الخليج والخشية من تنامي الوجود السوفيتي في المنطقة العربية في ظل التغييرات الخطيرة التي كانت تجري في الوطن العربي، فالعراق كان يعاني في تلك الفترة من مشكلات متعددة أهمها القضية الكردية وتصاعد هواجس الأكراد القومية، والأقطار العربية الأخرى كانت مشغولة بتداعيات قضية الصراع العربي الإسرائيلي مما أتاح لإيران أن تكون لاعبا إقليمياً شديد التأثير في المنطقة **(حافظ، 2007)** .

ورغم دعمها لجهود الشاه في الهيمنة على منطقة الخليج، إلا أن الولايات المتحدة كانت تراقب تطورات البرنامج النووي الإيراني وتحرص على هدفه السلمي فقط، مع الاستعداد للتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطوير أسلحة نووية، فعندما واجهت الولايات المتحدة تحديات الشاه بعقد اتفاقيات مع الهند وفرنسا تؤدي للاستغناء عن الخبرة الأمريكية، أرسلت في أكتوبر 1977م ممثل وزارة الخارجية سدني سوبر (Sober) للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كُل المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأُخرى، بشرط إن تقوم أمريكا بتزويدها بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء. وتم التوقيع على شراء هذه

المفاعلات رسمياً في يوليو 1978م. وتضمن الاتفاق أيضاً تزويد إيران بكـل مـا تحتاجه هذه المفاعلات، بما في ذلك الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الأساسية. إلا أن هذا العقد لم ينفذ وصادرت الولايات المتحدة مبلغ ثماني مليارات كجزء مـن سعر المفاعلات التي تم التعاقد عليها، بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه وإلغـاء رئيس الوزراء حينذاك مهدي بزركان العقد عام 1979م **(الناهي، 2005)**.

2.2.4 إحياء البرنامج النووي الإيراني

توصف الفترة بين عامي 1978- 1985 بمرحلة عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالبرنامج النووي مع قيام الثورة الإسلامية، واتخاذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم آية ا الخميني، موقفا سلبياً تجاه الطاقة النوويـة. أضـف إلـى ذلـك أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية رفضت التعاون مع إيـران فـي المجـال النووي، وفرضت حظرا شاملا ضد إيران في كافة مجالات التسليح، كما تعرضـت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والـصاروخي العراقـي أثنـاء الحـرب **(محمود، 2001، ص68)**.

إلا أن معظم الخبراء الغربيين يعتقدون أن الحكومة الثورية في إيران أحيـت إبان الحرب الإيرانية-العراقية برنامج الأسلحة النووية الذي كان قد بدأه الشاه، وأن إيران نفذت الكثير من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقـود اللازمـة لصنع سلاح نووي، ويعتقد هؤلاء الخبراء أن الحكومة الإيرانية بدأت في منتـصف الثمانينات إحياء الجهد النووي الضخم الذي قام به الشاه، بعدما اسـتطاع العـراق استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب بين البلدين، وأن هذا هو السبب الـذي دفـع إيران لتقوية مؤسسة الطاقة الذرية التي أنشأها الشاه عـام 1974، وتقـديم أمـوال جديدة إلى مركز أمير آباد للبحوث النووية في طهران، وتأسيس مركز بحوث نووية جديد في جامعة أصفهان عام 1984 بمساعدة فرنسية **(Kibaroglu, 2002, p35)**.

لقد بدأت إيران تظهر اهتماماً في "فصل النظـائر بـالليزر" فـي منتـصف الثمانينات من القرن العشرين، وعقدت مؤتمراً حول هذا الموضـوع فـي أيلـول 1987، كما سعت للحصول على الدعم الخارجي من عدة مصادر، ووقعـت مـع

باكستان اتفاقية للتعاون النووي عام 1987، وبدأ مختصون من مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية التدرب في باكستان، وكان الدكتور عبد القادر خان، الذي قاد جهود باكستان لتطوير مواد الأسلحة النووية، قد قام بزيارة طهران وبوشهر في شباط 1986 وكانون الثاني 1987، وقامت إيران بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع الصين الشعبية، ووقعت الدولتان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990، لكن التعاون الفعلي بينهما كان قد بدأ عام 1985، بعدما تعرضت إيران لأول مرة لهجمات كبيرة بالأسلحة الكيماوية من جانب العراق. ويبدو أن المهندسين النوويين الإيرانيين قد بدأوا تدريبهم في الصين، وأن الصين قامت بنقل تكنولوجيا البحوث النووية لإنشاء المفاعلات والمشاريع الأخرى إلى منشأة إيرانية في أصفهان وربما نقلت أيضاً بعض التكنولوجيا الخاصة بفصل النظائر بالليزر**(كوردزمان، 1996، ص124-ص125)**.

وفي شباط 1990 قام رئيس مجلس الشورى بجولة علنية في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وافتتح مختبر جابر بن حيان الجديد لتدريب الفنيين الإيرانيين العاملين في المجال النووي، ووردت تقارير آنذاك تشير إلى أن إيران لديها على الأقل 200 عالم، وقوى بشرية يصل تعدادها إلى حوالي 2000 شخص يعملون في مجال البحوث النووية **(كوردزمان، 1996، ص124)**.

وبشكل عام، تؤكد معظم المراجع أن الجهود الإيرانية في المجال النووي قد اكتسبت المزيد من قوة الدفع بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، حيث اعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين، إلا أن من الثابت أن إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا **(محمود، 2001، ص69)**.

فعندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، بدأت طهران برنامج إعادة بناء وتأهيل ضخم لتعويض القوات التي فقدتها في الحرب والاستعداد للحرب القادمة، وكانت حرب السنوات الثماني مع العراق، قد أفضت إلى أنه وفي حالة دخول إيران أي صراع مستقبلي فإنها ستجد نفسها تقف وحيدة دون أي دعم من دول أخرى، وعليها حينئذ أن تكون مكتفية ذاتياً من حيث القوات التقليدية وأسلحة

الدمار الشامل، وأدت المخاوف المستمرة من البرامج النووية الإسرائيلية والعراقيـة إلى دفع إيران للبحث عن تقنية ذات صلة بالقدرات النووية مـن الـصين والهنـد والأرجنتين وباكستان وألمانيا **(فتحي، 2006، ص334)**.

وقد كان من أول أولويات الدولة الإيرانية بعـد انتهـاء الحـرب العراقيـة الإيرانية البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوربية لبناء مفاعـل نوويـة لتوليـد الطاقة الكهربائية. وكانت حكومة رفسنجاني ترى أن توليد الطاقة الكهربائيـة تعـد أساساً في إعادة تشغيل المعامل التي أغلقت منذ زمن الشاه بعد تحسينها لإعادة بناء إيران. وعليه فقد فاتحت حكومة إيران برئاسة رفسنجاني في أبريـل عـام 1990 شركة كرافت ورك لإكمال عملها في مشروع بوشهر الثلاثي الـذي نفـذت منـه مشرعين أحدهما بواقع 90% والآخر بـ 50% وكلاهما دمرتهم الحـرب. إلا إن الشركة رفضت التجاوب تحت ضغط أمريكي فطلبـت حكومـة رفـسنجاني مـن الحكومة الألمانية التدخّل في حلّ المشكلة لأن الشركة قـد اسـتلمت مبـالغ بنـاء المشروع الثلاثي في بوشهر بالكامل دون إن تنجز مشروعها، مؤكدة إن التعاقد كان مع الحكومة الإيرانية وأي عقد موقع مسبقاً يبقى يحافظ على صورته القانونية حتى عند سقوط الحكومة **(الناهي، 2005)**.

واستكمالاً لجهود إحياء برنامجها النووي، وقعت إيران اتفاقية بنـاء مفاعـل بحوث طاقته 27 كيلووات في منشأة بحوث إيرانية للأسلحة النووية بأصفهان، مـع الهيئة الصينية للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني في بداية عـام 1990، وذكرت الصين في تشرين الثاني 1991 أنها وقعت اتفاقيات تعاون تجاري مع إيران عامي 1989و1991، وأنها ستنقل إليها فاصل نظائر مغناطيسي-كهربائي ومفاعل نووي أصغر حجماً لأغراض "سلمية تجارية" **(كوردزمان، 1996، ص125)**.

وكذلك تسعى إيران لامتلاك مفاعلات أكبر حجماً، وتفاوضت مع إسبانيا من أجل إصلاح وإكمال المفاعلات التي بدأ الشاه بناءها في بوشهر، وحاولـت أيـضاً استيراد قطع غيار للمفاعلات بصورة غير قانونية مـن ألمانيـا وتـشيكوسلوفاكيا، وعندما فشلت تلك الجهود، عاودت إيران للاتجاه إلى الصين وروسيا. ففي أيلـول 1992 ذكرت التقارير أن الرئيس الإيراني هاشمي رفـسنجاني أنهـي مفاوضـات

خاصة بشراء مفاعل أو اثنين بطاقة 300-330 ميجاوات من الصين الشعبية خلال زيارته لبكين، وهو ما أدى إلى احتجاج الولايات المتحدة الفوري لدى الصين **(كوردزمان، 1996، ص125).**

وقد أدى الضغط الأمريكي إلى إعاقة تنفيذ الصفقة وتأجيلها، ولكن التقارير أكدت تزايد أعداد الخبراء النوويين الصينيين العاملين في إيران، وفي تموز 1994، أعلنت إيران والصين توقيع اتفاقية لبناء مفاعل نووي بطاقة 300 ميجاوات قرب طهران. وفي أواخر عام 1995 تم تعليق الصفقة بسبب صعوبات اختيار المكان، والصعوبات التمويلية من جانب إيران، إضافة بالطبع للضغوط الأمريكية **(Kibaroglu, 2002, p37).**

ورغم إعلان الصين عن تعليق الصفقة، إلا أن الولايات المتحدة ظلت تنظر إلى الصين كمصدر رئيسي لمقومات البرنامج النووي الإيراني. وفي تشرين الثاني 1996 أشارت الحكومة الصينية إلى أنها من المحتمل أن تلغي الصفقة مع إيران، وفي مارس 1997 أعلن مصدر صيني مسؤول عن تعليق مبيعات اليورانيوم المخصب إلى إيران، وكان من الواضح أن الصين قد اتخذت هذه الإجراءات بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية **(Kibaroglu, 2002, p37).**

في مقابل ذلك، فقد حصلت الصين على موافقة الولايات المتحدة بشأن السماح للشركات الأمريكية ببيع تكنولوجيا تحتاج إليها الصين في تشغيل مفاعلاتها ومراكزها النووية. كما أعلنت إدارة بيل كلينتون أن الصين منذ إعلانها عدم تقديم مساعدة نووية إلى إيران في 1996/5/11 لم تقم بتقديم أي نوع من المساعدة المرتبطة بالتجهيزات النووية التي تحرمها التدابير الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال زيارته للصين في 1998/3/26 أكد جون هولم نائب وزير الخارجية الأمريكي هذا الإعلان مرة أخرى وذلك في معرض حديثه عن الرقابة على عمليات التسلح في العالم، وكذلك في إطار حديثه عن الأمن الدولي.

واستجابة للضغوط الأمريكية المتزايدة أعلنت الصين أيضا تعليقها عملية بيع مئات الأطنان من المواد الكيميائية المعروضة باسم آسيد هيدروفلورايد والتي تستخدم في صناعة الطاقة النووية الصينية إلى مركز أصفهان للبحوث النووية في

شباط عام 1998، والمؤكد أن الصين قد كشفت هذا الأمر بعد ثلاث سنوات حين علمت وكالة المخابرات الأمريكية بعملية البيع هذه من خلال تحقيقاتها في هذا الصدد، وكان هذا بعد عامين من إعلان الصين موافقتها على عدم بيع مثل هذه المواد إلى إيران. وقد وصل تصدير المواد المذكورة إلى درجة متقدمة جدا بشكل يمكن إيران من الاستفادة من هذه المواد لتطوير برنامجها النووي الطموح.

أما على مسار التعاون النووي الإيراني مع روسيا الاتحادية، فقد سجل نجاحات كثيرة، ففي 1994/11/20 أعلنت إيران أن روسيا قد وافقت – في إطار صفقة قيمتها 780 مليون دولار على استكمال بناء مفاعل بوشهر الذي تم البدء في بنائه بواسطة الشركات الألمانية في عصر الشاه. وفي 1999/1/8 وقعت إيران هذه الاتفاقية مع روسيا، وخلال مراسم التوقيع تم الإعلان عن رفع قيمة الصفقة إلى 850 مليون دولار. وتقع المنشآت النووية في بوشهر على بعد 730 ميلاً جنوب طهران وتبتعد عن مدينة بوشهر 15 ميلاً. وتضم هذه المنشآت مفاعلين تبلغ طاقة كل منهما 1200 ميجاوات ولكن غير مكتملين، وكانت شركة زيمنس الألمانية قد بدأت في تشييدهما في عام 1976. وعلى الرغم من أن مسيرة بناء هذين المفاعلين قد توقفت في عام 1979 مع سقوط الشاه، إلا أن إيران حافظت عليهما حتى تم التوقيع على الاتفاقية المذكورة مع روسيا **(كوردزمان، 1996، ص128)**.

وكانت إدارة الرئيس كلينتون قد اتبعت كل السبل لإلغاء العقد المبرم ما بين روسيا وإيران إلا إنها فشلت في إلغائه وباشرت روسيا في بناء وتطوير المفاعلات النووية في بوشهر. ويبدو أن سبب إصرار روسيا على ذلك الأمر يعود لأسباب مادية بحتة نتيجة أزمة روسيا الاقتصادية. ووجدت روسيا في المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية أداة لدخول السوق الدولية بقوة لجلب مليارات الدولارات لروسيا من جانب وللضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر. إلا أن إدارة كلينتون استغلت مسألة البلوتونيوم المتولد من الوقود النووي وأخذت تصرح إن إيران سوف تستعمله لإنتاج السلاح النووي. وبناءاً على المناقشات التي دارت بين إدارة كلينتون وإدارة بوتين توصل البلدان إلى إن تقوم روسيا باستعادة الوقود النووي المستنفد في بوشهر إلى روسيا.

إلا أن إيران تمكنت في عام 1998م من إقنـاع روسـيا بـضرورة تـرك البلوتونيوم لها وقررت إن تعوض روسيا مالياً لقاء عدم نقل النفايات النووية لروسيا لتخزينها في سبيريا. وهو من الناحية العلمية والسياسية اعتبرته الولايات المتحـدة الأمريكية إنجازاً يصب في خانة إيران لتطوير سلاحها النـووي وتهديـد وجـود إسرائيل حسب تعبيرها **(الناهي، 2005)**.

بعد أن عجزت الولايات المتحدة الأمريكية وبضغط من إسرائيل على منـع إنجاز مفاعلات بوشهر راح الاثنان يصرحان بخطورة البرنامج النووي الإيرانـي وكيفية استعمال البرنامج النووي الإيراني للأغراض الحربية. وكان الـسبب الـذي حشد هواجس إسرائيل وأمريكا يعود إلى قيام روسيا على تدريب علمـاء نـوويين إيرانيين للعمل في بوشهر بعد الانتهاء من التعاقد مع روسيا **(الناهي، 2005)**.

وبناءاً على هذا الاتفاق تم إرسال حوالي 600 خبير وفني روسي للعمل فـي استكمال محطة بوشهر النووية فى إيران، وكان المفترض أن يكون عددهم قد وصل إلى أكثر من ألفى فرد فى نهاية عام 2002. كما أظهرت إيران اهتماماً ببناء شبكة ضخمة من المفاعلات النووية، حيث أظهرت اهتماما بشراء خمسة مفاعلات كبيرة لكل منها طاقة 1300 ميجاوات، وهو ما تضمنه الاتفـاق الـذي وقعـه الجانبـان الإيراني والروسي في عام 2001 **(محمود، 2003)**.

3.2.4 الطريق إلى النادي النووي وأزمة البرنامج النووي الإيراني

أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 11 نيسان 2006 أن إيـران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية. وقال احمدي نجاد فـي خطابه "أنني أعلن رسميا انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التي تمتلـك التكنولوجيا النووية... وأن على الغرب أن يحترم حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية"، كما أكد أن جميع الأنشطة النووية الإيرانية تـتم تحـت إشـراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأتي ضمن المعايير الدولية ومعاهدة حظـر الانتـشار

النووي. وبذلك أصبحت إيران ثامن دولة في العالم تمتلك تقنية تخصيب اليورانيوم منخفض المستوى" .

وجاء هذا الإعلان ليتوج جهود سنوات طويلة من النشاط النووي الإيراني، فرغم أن الرئيس الإيراني قد فجر مفاجأة مدوية على الصعيدين الإقليمي والدولي بهذا الإعلان في ظل ضغوط دولية كانت تقودها الولايات المتحدة لإجبار إيران على الامتثال للقواعد التي تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقف عملياتها لتخصيب اليورانيوم، إلا أن الكثير من الخبراء في المجال النووي كانوا يتوقعون هذه النتيجة، اعتماداً على التطورات التي شهدها البرنامج النووي الإيراني خلال مراحله المختلفة وخصوصاً مع مطلع القرن الحادي والعشرين **(الدسوقي، 2006، ص71).**

ففي أعقاب الكشف عن أبحاثها النووية السرية عام 2002م، تعهدت إيران بالسماح للأمم المتحدة بتفتيش منشآت أبحاثها النووية. وفي أكتوبر عام 2003م، وعدت إيران الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا بأنها ستتوقف عن تخصيب اليورانيوم، ولكنها عادت بعد أقل من عام، واستأنفت عملية التخصيب مرة أخرى. وبموجب اتفاق آخر مع الدول الأوروبية الثلاثة، في تشرين الثاني 2004م، وافقت طهران مرة أخرى على تعليق عملية تخصيب اليورانيوم وإن ظلت تؤكد أن برنامجها مخصص للأغراض السلمية **(هيلترمان، 2006، ص53)**.

وأظهر تقرير للوكالة الدولية صدر في آب 2004، أن إيران تمتلك أجهزة للطرد المركزي قادرة على إنتاج اليورانيوم 532 المخصب المستخدم في إنتاج الأسلحة النووية، بالإضافة لاكتشاف الوكالة لآثار تلوث إشعاعي في ثلاثة مواقع حساسة، الأمر الذي أثار شكوك العالم بأن إيران تسير في اتجاه إنتاج نحو 4-5 رؤوس نووية، ولم تنف إيران ما جاء في التقرير، لكنها أصرت على أن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج سلمي**(فتحي، 2006، ص335)**.

كما استعرض تقرير استخباري أمريكي نشرته الواشنطن بوست في 19 يونيو 2004، الأنشطة الإيرانية النووية المشبوهة والتي اشتملت على:

1. استخدام الليزر لفصل اليورانيوم كبديل لأجهزة الطرد المركزية.
2. اكتشاف مادة البلوتونيوم في إحدى المنشآت.

3. شراء إيران أجهزة طرد مركزية متطورة عبر الشبكة التي كان يديرها العـالم الباكستاني عبد القدير خان.
4. الأنشطة المريبة التي تجري في مفاعل "آراك" الذي يعمل بالماء الثقيل.
5. استئناف تجميع أجهزة الطرد المركزي في منـشآت "ناتـانز"**(فتحـي، 2006، ص335)**.

وبعد أن كادت الأزمة تجد حلاً يرضي الجميع، مع الاقتراح الروسي بتأسيس منشأة مشتركة روسية – إيرانية على الأراضي الروسية تقوم بتخصيب اليورانيـوم اللازم لتشغيل المحطات النووية الإيرانية. وهـو الاقتـراح الـذي وافـق عليـه الأوروبيون ولقي قبولاً من واشنطن، حيث يضمن عدم امتلاك إيران لدورة الوقـود النووي الكاملة، مما يمكنها من الحصول على وقود مخصب. بدرجة منخفـضة لا تزيد على 5 في المائة يصلح لتشغيل المحطة النووية ولكن لا يصلح لتصنيع القنبلة النووية التي تحتاج ليورانيوم مخصب بدرجة تزيد عن 30 في المائة. إلا أن الرفض الإيراني للاقتراح الروسي أعاد الأزمة إلى المربع الأول، وأثار تساؤلات وشـكوكاً كثيرة حول نوايا طهران وأهداف برنامجها النووي. وزاد من حدة هـذه الـشكوك والمخاوف التصاعد الحاد في تصريحات المسؤولين الإيرانيين، خاصة تـصريحات الرئيس أحمدي نجاد المستمرة ضد إسرائيل والسياسة الأمريكية، ممـا أثـار قلـق المجتمع الدولي وشكوكه تجاه إيران، وحفز الدوائر الغربية والوكالة الدولية للطاقـة الذرية على اتخاذ قرار حاسم بتحويل ملفها النووي لمجلس الأمن الدولي **(البدراوي، 2006، ص65)**. فقد اتفقت الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمـن (الولايـات المتحدة – فرنسا – بريطانيا – روسيا – الصين) على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن على أن يتم تأجيل أي تحرك فعلي للمجلس. وذلك فـي محاولـة لإرضاء حليفتي إيران (روسيا والصين) **(المرشد، 2006، ص56)**.

وجاء الإعلان بنجاح إيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5 في المائة وهـو أدنى مستوى للاستخدام السلمي للطاقة النووية، ليزيد التوتر فـي الأزمـة النـووي الإيرانية إلى حدود لم يسبق أن بلغتها، خصوصاً بعد أن أعلن الـرئيس الإيرانـي

إمكانية تقاسم التكنولوجية النووية مع دول أخرى من دول العالم الثالث وخصوصاً الدولي العربية **(عطوان، 2006، ص74)**.

وتواصل التأزم مع صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ألقاء السيد محمد البرادعي مدير الوكالة أمام مجلس الأمن في 28 نيسان 2006، والذي أشار فيه أن إيران لم تظهر أي تعاون خلال الفترة التي منحها مجلس الأمن، وهناك شك حول استخدامها لبرنامجها النووي لأغراض غير مدنية، كما أشار التقرير أن إيران سرعت بتخصيب اليورانيوم إلى مستويات تسمح بتشغيل مفاعلات الطاقة، وتجاهلت طلب الوكالة ومجلس الأمن وقف التخصيب .

واستمر رفض إيران لوقف تخصيب اليورانيوم، حتى بعد قيام الدول دائمة العضوية بتقديم حزمة مطالب وحوافز لطهران، إضافة إلى تهديد بفرض عقوبات ضدها في حالة عدم الاستجابة خلال شهرين من تقديمها، حملها ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا يوم 6 يونيو 2006. وكان الرد الإيراني عليها أن بعض هذه المطالب جدير بالقبول، وبعضها الآخر بحاجة للدراسة، وأخرى بحاجة إلى توضيح أكثر. ومن ثم جاءت أخر الردود الإيرانية برفض الشرط المدرج في عرض الدول الكبرى لإيران بشأن ملفها النووي والمتمثل بتعليق تخصيب اليورانيوم، وقال عبد الرضا رحمني فاضلي مساعد كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني:" في عرض الغربيين شرطان مسبقان هما تعليق النشاطات النووية وإعطاء إجابات على أسئلة مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولقد توصل قادة النظام إلى خلاصة تقضي بعدم الموافقة على شروط مسبقة من قبل الأوروبيين".

وقاد الرفض الإيراني المتواصل لوقف تخصيب اليورانيوم إلى تبني مجلس الأمن في 31 تموز 2006 وبغالبية 14 صوتا مقابل صوت واحد، قرارا يمهل إيران شهرا ينتهي في 31 آب لتعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم تحت طائلة احتمال فرض عقوبات عليها في حال عدم امتثالها. وصدر القرار 1696 بتأييد جميع أعضاء مجلس الأمن ما عدا قطر. ودفعت باتجاه تبني هذا القرار كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وأشار القرار إلى المادة 40 من الفصل السابع لشرعة

الأمم المتحدة التي تنص على أن "إجراءات مؤقتة" يمكن اتخاذها قبل فرض إجراءات أخرى مثل العقوبات. ويتضمن القرار أيضا نية المجلس "تبني إجراءات مناسبة بموجب المادة 41 من الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة لإقناع إيران بالامتثال للقرار" في حال لم تطبقه طهران.

وقبل انتهاء المهلة جاء الرد الإيراني بأنه من المستحيل تعليق تخصيب اليورانيوم الذي تطالب به القوى الكبرى كما رفضت إيران عرض هذه الدول بالتعاون مقابل تعليق عملية التخصيب رغم التهديد بالعقوبات الدولية. وقال محمد سعيدي نائب رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بتاريخ 21 آب 2006 انه بعد التقدم التقني الذي حققه العلماء الإيرانيون وفي الظروف الراهنة، بات تعليق عمليات اليورانيوم مستحيلا. كما أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية ا علي خامنئي أن إيران ستواصل برنامجها النووي بقوة وقال خامنئي في الملف النووي وملفات أخرى، تعتزم إيران مواصلة طريقها بقوة معتمدة على ا ومتحلية بالصبر والمثابرة وستجني الثمار .

وبعيداً عن تطورات الملف النووي الإيراني وموقف مجلس الأمن الدولي ووكالة الطاقة الذرية والدول الغربية منه –والتي سيتم مناقشتها في الفصل السادس من هذه الدراسة عند مناقشة المواقف الإقليمية والدولية من برامج التسلح الإيرانية- فإن ما يعنينا هنا هو الموقف الواضح للقيادة الإيرانية من البرنامج النووي والحرص على امتلاك القدرات التكنولوجية النووية، والذي بات من شبه المؤكد أنها لن تقف عند حدودها السلمية، وستصبح القدرات النووية جزءاً من الترسانة العسكرية الإيرانية التي سيمتد تأثيرها ليشمل منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها.

الفصل الخامس
القوة العسكرية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي الخليجي

اعتمدت إيران في كثير من سلوكياتها تجـاه منطقـة الخلـيج علـى القـوة العسكرية، وقد برز ذلك في زمن الشاه، من خلال تدعيم وحماية التمرد الكردي في شمال العراق، واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وفرض هيمنة إيران على كامـل المنطقة بالاستناد إلى قوتها العسكرية والدعم الأمريكي لها.

وفي ظل الجمهورية الإسـلامية ظلـت القـوة العـسكرية – ذات الطـابع الإسلامي- هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف القومية وتـصدير الثـورة، ولـم يقتصر استخدام القوة العسكرية على الصراع العراقي الإيراني، بل يمتـد ليـشمل تهديد معظم الدول الخليجية وخصوصاً الكويت والسعودية، مع الاستمرار بالسيطرة العسكرية على جزر الإمارات العربية المتحدة.

وحالياً تواصل إيران العمل على تحديث قوتها العسكرية وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة، والعمل على امتلاك قـوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الإمكان. وتشير التطورات الراهنة إلى أن القوة التسليحية والعسكرية الإيرانية تتطور بشكل سريع سواء بشقها التقليـدي أو غيـر التقليـدي وخصوصاً في المجال النووي، كما تعتمد إيران بنسبة كبيرة على التصنيع العسكري المحلي، وبناء أنظمة تسليح إستراتيجية.

يناقش هذا الفصل جانبا من أثر القوة العسكرية الإيرانية على أمن الخليج منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، من خلال تتبع السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية وتوظيفها للأداة العسكرية في علاقاتها مع دول المنطقة، وكذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة لبرامج التسلح الإيراني الحالية والمستقبلية، على أمن منطقة الخليج.

1.5 القوة العسكرية الإيرانية بشكلها التقليدي وأمن الخليج

يقول "غراهام فولر" من معهد راند (Rand) الأميركي في دراسـته حـول "الصورة الذاتية "التي ترسمها إيران لنفسها، أنها تأتي نتيجـة انعكاسـات لـصور

التاريخ الإيراني حيـث تخـتلط صـور التوسـع والهيمنـة العـسكرية والثقافيـة للإمبراطورية الفارسية مع صور الاحتلال والهيمنة الغربية على إيران مـن قبـل الإغريق والعرب والأتراك والأفغان والروس. ويولّد مثل هذا التشابك وفق تحليـل "فولر" مركّب نقص" يتحول إلى رؤية ومقاربة معقّدة لدور إيران الـسياسي تجـاه جيرانها والعالم. تخدم هذه الرؤية والمقاربة المستندة على الذاكرة التاريخية، الإرث التاريخي للتشيع الإيراني في كل ما يحمل من مشاعر الألم والظلم". ويذهب "فولر" في تفسيره هذا ليقول "أن الأحداث لا تفسر أبدا وفق مدلولاتها وظواهرها وبطريقـة بسيطة، ولكنها تخفي وراءها عمل قوى سياسية خفية تتحرك من أجل التأثير وتغيير الواقع" **(نقلا عن عبد القادر، 2006)**.

وقد كان للعامل الأمني ولا يزال، دور محوري وشبه حاسم في تحديد اتجـاه ومسار العلاقات الخليجية الإيرانية، وإذا كان عدم الاستقرار هو الصفة التي طبعت العلاقات خلال ربع القرن الماضي، فإن لذلك خلفياته أساساً فـي اضـطراب هـذا العامل الأمني وسلبية مؤثراته، وقد تجسد المضمون السلبي للعامل الأمني في ثلاثة أبعاد هي المفهوم والمنهاج والمتغير الخارجي.

ففي البعد الأول نجد اهتماماً تقليدياً لدى الفرقاء كافة للأخذ بالمفهوم العسكري المجرد لأمن الخليج على المستويين القطري والإقليمي. وقد كان لسيادة هذا المفهوم دور كبير في استنزاف الموارد المالية للمنطقة لمصلحة مصدري السلاح في العالم. كما ساهم في صوغ آليات التبعية للقوى الكبرى على الصعيد السياسي.

ويمكن النظر إلى البعد الثاني باعتبار أنه يحمل طبيعة جدليـة صـرفة، وأن تداعي أو غياب المنهاج الأمني وتداعي وتنائر السياسات البينية، شكل كل منهما سبباً للآخر. وكانت المحصلة هذا التداعي المركب الذي عبر عن نفسه بحربين مدمرتين خلال عقد واحد من الزمن.

وفي البعد الثالث نجد أن المتغير الخارجي- الدور الأمريكـي علـى وجـه التحديد - كان الأكثر دينامية بين الأبعاد الثلاثة، وكان بالقدر نفسه الأكثر حدة فـي معطياته السلبية على مناخ الأمن الإقليمي الخليجي، بل يمكن القول أن البعدين الأول

والثاني قد وجدا مناخهما الفكري أو إطارهما المرجعي في المتغير الخارجي **(مرهون، 1996، ص43)**.

وقد فرض الجوار الجغرافي، علاوة على اعتبارات الحجم والثقل السكاني والقوة الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها إيران، على دول الخليج العربية إتباع سياسة تتسم بالحذر والقلق لسببين، الأول إدراكها أن هناك طموحات ومطامع إيرانية في المنطقة وثرواتها، وهذه المطامع والطموحات لا تختلف باختلاف نوع النظام القائم في طهران سواء كان إمبراطورياً أو جمهورياً إسلامياً. أو ربما يضخم من حجم هذا الإدراك وجود دور مؤثر لقوى كبرى هدفها تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، وبالتالي إثارة مخاوف دول الخليج تجاهها. والثاني إحساس دول مجلس التعاون الذاتي بالضعف نتيجة لصغر حجمها مساحةً وسكاناً، وعدم امتلاكها القدرات اللازمة خاصة العسكرية التي تمكنها من مواجهة أي تهديدات بصرف النظر عن مصدر هذا التهديد. وربما ترتبط هذه النقطة بنقطه أخرى مهمة تتعلق بالتركيبة السكانية الهشة لهذه الدول، حيث التعدد الطائفي والوجود المؤثر للشيعة في الخليج، ولعل هذا الوجود الشيعي يمثل ورقة ضغط في يد إيران من الممكن أن تستغلها وقت الضرورة ضد دول الخليج **(عبد الونيس، 2007، ص48)**.

أما على الجانب الإيراني، فقد شكل الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج – كما ذكرنا في الفصل الثالث- جزءاً من الحياة الإقليمية البحرية الإيرانية ولأسباب تتعلق بالنفط والجوانب الاستراتيجية والتوسعة، اهتمت إيران بالخليج العربي، وتبعاً لذلك تميزت سياسة الشاة بالتدخل العلني بالشؤون الداخلية للأقطار الخليجية مدعومة بذلك من قبل أمريكا، لتقوم بدور حامي الخليج، ولم تتبدل التوجهات الإيرانية نحو الخليج بعد رحيل الشاة فما زالت حمى السيطرة وروح الثورة ذات فاعلية كبيرة، وقد تمحورت الرؤى الإيرانية للأمن في الخليج حول إقامة حلف دفاع إقليمي خليجي، وذلك للسيطرة عليه بصورة قوية **(جواد والعمار، ص35)**.

فقد كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران (1978-1979) تأثير بالغ على تعقيد البيئة المحيطة بدول الخليج العربية، ذلك أن خطر الشاه لم يكن يتجاوز حدود التهديد العسكري، في حين أن الثورة كانت تحمل إضافة إلى نفس التهديد، بعداً

عقائدياً، تتمثل خطورته في النزعة الخُمينية لإحياء الإسلام والتي تهدف أساساً إلى تصدير الثورة إلى السكان الشيعة داخل دول الخليج العربي، وخاصة التجمعات ذات الأغلبية الشيعية في العراق والبحرين. وكذلك وجود أعداد كبيرة إلى حد ما من الشيعة في الكويت والإمارات وقطر، والأمر نفسه في السعودية والذين يتواجدون في المنطقة الشرقية وبصورة خاصة في إقليم الإحساء وهي من أكثر المناطق حيوية واستراتيجيه بحكم قربها من حقول النفط السعودية **(البستكي، 2003، ص60)**.

ويشير قطبي المهدي إلى أن نظرية الأمن الإيراني تجاه الخليج تسير باتجاهين فهي تقوم على الأمن بمفهومه التعاوني أو الأمن الجماعي، وذلك في مقابل الأمن التنافسي القائم بين دولة الخليج المختلفة، من خلال قيام كل دولة ببناء نظامها الأمني الخاص على حساب الدولة الأخرى، في حين أن نظام الأمن التعاوني يجعل جهد كل طرف يعزز من جهود الطرف الآخر، كما يفترض أن الأمن لا يعني عدم وجود حالة حرب، بل يفترض وجود مناخ من التعاون المستمر والروح الودية والإحساس بالثقة المتبادلة ووحدة المصير. والإيرانيون يسلمون بأن منطقة الخليج ليست مهمة لدولها وحدها، ولكنها مهمة للعالم كله، لذلك يميلون إلى تصنيف الأطراف المعنية بالخليج، ويقيمون مصالحها على النحو التالي **(المهدي، 1995، ص25)**:

1. دول الخليج الأعضاء التي يعنيها أمن الخليج بالدرجة الأولى وقبل غيرها.
2. الدول المهتمة بأمن الخليج ولكنها غير منتمية لمجموعة دولة، بل يهمها أمن الخليج لاتصال ذلك بمصالحها.
3. دول لها مصالحها في الخليج، ولكنها لها أطماع وطموحات في السيطرة، وتشير إيران إلى أمريكا بالتحديد وخاصة بعد الحرب الباردة. بعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة، بالمقابل فإن أمريكا تشير إلى إيران بأن لها أطماعاً وطموحات في السيطرة على منطقة الخليج.
4. الدول العربية خارج منطقة الخليج، مثل مصر، وسوريا.

وتظهر أهمية الجانب العسكري في النظرية الإيرانية لأمن الخليج من خلال التفاعلات العسكرية بين إيران والدول العربية الخليجية خلال الثمانينات من القرن الماضي، والتي من أهمها **(عثمان، 2002):**

1- اندلاع الحرب الإيرانية- العراقية (1980– 1988) وما سببته من استنزاف وهدر طاقات البلدين، بصورة عبثية، ولغير صالح الأمة الإسلامية وقضاياها المصيرية، خاصة في ظل الصراع العربي الإسرائيلي.

2- تصعيد الموقف الإيراني من مسألة الجزر الإماراتية الثلاثة. حيث عمدت إيران إلى تعزيز نفوذها في جزيرة أبو موسى، بتكثيف وجودها العسكري الذي كان محصورا في منطقة المرتفعات الواقعة في غرب الجزيرة ليمتد إلى جميع المناطق، بما في ذلك الميناء الذي أصبح محظورا على الصيادين من أبناء الإمارات دخوله، أو الخروج منه إلا بتصاريح من القيادة العسكرية الإيرانية في الجزيرة، إضافة إلى مزيد من التضييق على السكان العرب المواطنين والوافدين؛ حيث تم حصر أماكن وجودهم في شريط ضيق، ومنع هؤلاء العرب، الذين يقارب عددهم 1200 شخص من التحرك خارجه، عطفًا على منع رفع علم الإمارات في الجزيرة، وبطرق مختلفة، وامتد المنع إلى دخول السيارات الرسمية التي تحمل شعار دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي هذا السياق، قدمت الإمارات مذكرة إلى الأمم المتحدة، عام 1980، بشأن احتلال إيران لجزرها الثلاثة، بيد أن المنظمة الدولية لم تصدر قرارا ملزما لإيران بهذا الشأن، خاصة أن الرؤية الإماراتية ذهبت إلى أن الخلاف مع إيران حول هذه الجزر هو خلاف جوهره مسألة السيادة الوطنية، وليس خلافاً حدودياً، يمكن تسويته بالتنازل، ومن ثم بقيت الجزر مسألة احتلال دولة لأراضي دولة أخرى، عن طريق القوة.

3- حدوث توترات في العلاقات الإيرانية- الكويتية، حيث عانت الكويت مما وصفته بأعمال إرهابية نفذتها جماعة "محسوبة" على إيران، بدءا من تفجيرات عام 1983 والتي طالت السفارتين: الأمريكية والفرنسية، ومصالح حكومية كويتية، إلى خطف طائرتين للخطوط الجوية الكويتية عام 1988، وقتل

الرهائن. وامتد التوتر في علاقات إيران إلى غالبية الدول الخليجية بفعل ما تدعيه طهران من دعمهم للعراق في الحرب مع إيران، بكافة السبل وإثارة الجماعات الشيعية الخليجية بتأثير إيراني مباشر وغير مباشر.

4- بدأت إيران خلال شهر مايو 1984 في قصف الناقلات السعودية والكويتية داخل المياه الإقليمية للبلدين فيما عرف بـ "حرب الناقلات"، كما هددت إيران بضرب وتدمير المنشآت البترولية والاقتصادية لدول الخليج، وجددت التلويح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز. حيث مثلت حرب الناقلات تحركا جديدا في النزاع المسلح، ومحاولة لتحريك ضغوط اقليمية ودولية على العراق لإنهاء حصاره الجوي لمصب النفط الإيراني في جزيرة خرج **(العدواني، 2004، ص73)**.

5- ظهرت مشكلة جديد أخرى في العلاقات بين إيران والبلدان العربية عام 1992، عندما صعدت إيران سلسلة إجراءاتها التعسفية في الجزر المحتلـة، بتوسـيع نطاق سيطرتها على جزيرة أبو موسى في انتهاك صارخ للـشروط المتفـق عليها في مذكرة التفاهم بين إيران والإمارات، وذلك بتمركزها لقوات عسكرية إيرانية على بقية أجزاء الجزيرة، ومنعت رفع علم دولة الإمـارات العربيـة المتحدة، ومنعت كافة أنواع السيارات التي تحمل لوحات إماراتية من دخـول الجزيرة، وفرضت الحصول على تأشيرة إيرانية لمن يرغب الـدخول إلـى الجزيرة، وعلى الرغم من الدبلوماسية الهادئة التي أتبعتها دولـة الإمـارات لإيجاد حل سلمي للأزمة، إلا أنها فشلت في حث إيـران علـى إلغـاء تلـك الإجراءات الإيرانية الأخيرة التي لا مبرر لها، والتي أدت إلى احتلالها الكامل وفرض سيادتها بالقوة المسلحة على جزيرة أبو موسى، الأمر الذي جدد النزاع بين الدولتين حول الجزر **(التدمري، 1997).**

وقد أدت التطورات الدولية والإقليمية، والمتمثلة في انهيار الاتحاد الـسوفيتي وظهور القوة الأمريكية كقطب مهيمن أثر انتهاء الحرب الباردة، وحـرب الخلـيج الثانية، إلى نشوء اختلال كبير في التوازن الاستراتيجي بمنطقة الخلـيج والإطـار الجيوبوليتيكي لصالح إيران، وحاولت إيران لعب دور حامي الخليج عـن طريـق

استغلال الخلل في توازن القوى على الصعيد الإقليمي، حيث تعمل السياسة الإيرانية على الترويج لهذا الدور عن طريق تكثيف نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي في اتجاهين **(آل حامد، 1997، ص ص14-15):**

الأول: يختص بمنطقة الخليج من خلال العمل على خطين استراتيجيين أهمهما:

أ- احتواء العراق: بالإبقاء على مسألة اللاحرب واللاسلم بين الطرفين.

ب- بدء مرحلة من المصالحة مع دول مجلس التعاون، إلا أن تلك المصالحة ما لبثت أن توارت نتيجة التمادي الإيراني باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث.

الثاني: الاتجاه الخاص بمنطقة شمال غرب آسيا مما يمنح إيران فرصة للاضطلاع بدور إقليمي نشط.

وإذا كانت إيران قد عملت على زعزعة أمن الخليج باحتلالها لجزر الخليج الثلاث عام 1971، وتصعيد أزمة الجزر مرة أخرى عام 1992، فإن هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، قد رجحت ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي قامت بجهود حثيثة لإعادة فرض نفسها كقوة إقليمية مهمة في المنطقة (**بهجت وجوهر، 1996، ص46**).

وكان هذا أحد أسباب التوجه الإيراني لتطوير القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية لديها منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، إضافة بالطبع إلى تخوفها من التدخل الغربي وخصوصاً الأمريكي في الخليج.

وحين غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003، نظرت إيران إلى ذلك الغزو على أنه جهد بالنيابة للتخلص من نظام الرئيس السابق صدام حسين وإخراج العراق كقوة مستقلة من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة وتعزيز دور إيران الإقليمي. ولهذا فقد تعاملت إيران مع الحرب على أساس نتائجها، وفضلت عدم إبداء تأييد علني لسياسة الولايات المتحدة حتى لا تظهر كأنها جزء من التحالف الذي شن الحرب. وحتى إذا ما استقرت القوات الأمريكية في العراق اتجهت إيران بخطوات فاعلة صوب التأثير في مسار الأحداث في العراق بالشكل الذي يؤمن لها نفوذاً مؤكداً في هذا البلد يكون كخط هجوم أول، أو خط دفاع متقدم (أرض، دم ومال)

باتجاه محاولات إيران التوسع الإقليمي نحو الإقليم العربي أو تجاه أي تفكير أمريكي جدي لمهاجمة إيران **(عطوان، 2007، ص57)**.

ورغم إدعاء إيران حيادها في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق عام 2003 إلا أن الدلائل العملية أثبتت ضعف تلك المقولة؛ فمنذ بدء العمليات قدمت إيران أوسع دعم للأطراف السياسية والعسكرية – الميليشيات الشيعية التي لها علاقة بها- في مواجهة مؤسسات النظام العراقي السابق، بل دفعت بجزء من قواتها إلى العراق أثناء انشغاله بالتصدي للجيش الأمريكي، ثم تبعه بإدخال مئات الآلاف ممن ادعت أنهم عراقيون هجروا لتبعيتهم الإيرانية في العام 1980، وساعدت على منحهم (بالتعاون مع قوى عراقية) كافة وثائق إثبات الشخصية، وإسكانهم في وسط العراق وجنوبه **(عطوان، 2007، ص57)**.

وتواصل التدخل الإيراني في العراق إلى درجة أثارت حفيظة الدول العربية وخصوصاً الدول الخليجية التي رأت في هذه التدخلات الإيرانية استمراراً لسياسة إيران العسكرية تجاه جوارها العربي، وهو ما عبر عنه أكثر من مسؤول خليجي في العديد من المناسبات وخصوصاً في اجتماعات القمة الخليجية.

2.5 العواقب الإقليمية للتسلح النووي الإيراني

إن نووية إيران جعلتها أكثر من مجرد دولة قوية، دولة بصدد أن تكون –أو بالفعل أصبحت- دولة كبرى في النطاق الإقليمي، ويستند هذا التوصيف إلى التحول النوعي الذي شهدته محصلة القوة الشاملة لإيران بعد انضمامها إلى النادي النووي؛ فقد أدى امتلاك إيران التقنية اللازمة لإنتاج طاقة نووية إلى انتقال إيران من شريحة الدول الإقليمية المتوسطة القوة إلى ما يمكن تسميته الدول الإقليمية فائقة القوة **(راشد، 2006، ص120)**.

فلقد ظهرت العديد من الدراسات عن أثر المشروع النووي الإيراني في منطقة الخليج العربي، وكتب أيضاً الكثير من الباحثين وكتّاب المقالات والأعمدة الصحافية الخليجيين عن هذا الأثر، وبدت المخاوف قاسماً مشتركاً بين كل هؤلاء، ومن بين الكتابات ما ذهبت بعيداً في مخاوفها عندما صورت للرأي العام العربي

والإسلامي والخليجي أن القنبلة النووية الإيرانية لا تسعى إلاّ إلى استهداف منطقـة الخليج العربي، خصوصاً بعد صعود الرئيس الإيراني الجديد.

ويرى أمين ترزي أنه بغض النظر عن الخيار الذي ستفضله إيران النووية، فإن منظور امتلاك النظام الحالي في طهران قدرة استخدام هذه الأسلحة هو منظورٌ مدمرٌ للأمن والسلم الشرق أوسطي (بل العالمي أيضاً). لن تتغير الأخطـار بعيـدة المدى الناشئة عن إيران نووية حتى إذا تولى السلطة في البلاد نظام أكثر اعتـدالاً، وذلك لأنه سيكون علامةً على بدء سباق تسلحٍ جديد في المنطقة. وإذا ما ازداد سعي دول أخرى في الشرق الأوسط - المتفجر أبداً - لامتلاك بـرامج أسـلحة الـدمار الشامل لخلق توازنٍ مع إيران النووية، فليس من شأن ذلك إلا أن يزيد من فرصـة نشوب نزاع كارثي في المنطقة **(ترزي، 2004)**.

وقبل التدقيق بتفاصيل العواقب الأمنية للسلاح النووي الإيراني على منطقـة الخليج، ينبغي الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية لإيران من امتلاك السلاح النووي، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1) ردع مصادر التهديد الرئيسة المتمثلة في الوجود العسكري الأمريكي المباشـر على الحدود الإيرانية، وإسرائيل، من الهجوم عليهـا، وهـو الـدرس الـذي استوعبته إيران من الغزو الأمريكي للعراق، في ظل فرضية أنه لـو امتلـك العراق سلاحاً نووياً مثل حالة كوريا الشمالية، وهما من دول محور الشر مثل إيران، لما أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمته.
2) تحقيق التوازن الاستراتيجي النووي مع دول الجوار الجغرافي التي تمتلك مثـل هذا السلاح (إسرائيل، باكستان، الهند، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية).
3) تكريس الهيبة والمكانة الإقليمية الإيرانية على منطقة الخليج، في ظـل القناعـة الإيرانية بفكرة تكريس القومية الفارسية على الخليج، وإدراكها لمجمل عناصر قوتها مقارنة بنظيرتها الخليجية وبعض دول الجوار الاسـتراتيجي الأخـرى، الأمر الذي يفرض ضرورة أن تكون لها الكلمة العليا في نظم وهياكل الأمـن في المنطقة.

4) المشتريات الكبيرة للأسلحة والمعدات القتالية لدول الخليج العربي ومحاولتها المستمرة لبناء قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا مما يخل بتوازن القوى الاستراتيجي العسكري في المنطقة في غير مصلحة إيران.

5) إن امتلاك تكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية يزيد من الشعور الوطني بالتفاخر، ويدل على امتلاك قدرات تصنيع عسكري متقدمة للغاية تجعلها قوة إقليمية عظمى ذات حضور دولي يصعب تجاهله.

6) توافر المصداقية لقوتها الصاروخية بحيث لا تعتمد فقط على إطلاق رؤوس حربية تقليدية بل تمتلك رؤوساً حربية فوق تقليدية **(فتحي، 2006، ص364)**.

ومن هنا، فإن دول الخليج العربية، تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره تطوراً مرعباً في السياسية الإقليمية الخليجية، رغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط. وقد عززت ادعاءات الأمريكيين وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية وسلمية أيضاً، حيث أن مساعي إيران لامتلاك السلاح النووي، سوف تمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية كما سبق أن حدث بين الهند وباكستان، الأمر الذي سوف يعرض المنطقة بأكملها إلى خطر ماحق **(باديب، 2005، ص27)**.

ويشير عادل عبد الونيس إلى أن امتلاك إيران للأسلحة النووية ستكون له آثار مدمرة للسلام والأمن والتوازن في منطقة الخليج؛ فأمن المنطقة الذي ظل قائماً – منذ حرب تحرير الكويت عام 1991، حتى توازن القوى بين كل من العراق وإيران ودول مجلس التعاون التي لجأت للاتفاقيات العسكرية مع أمريكا وأوروبا لموازنة الخلل في موازين القوى بينها وبين جارتيها الكبيرتين، طرأت عليه تغيرات جوهرية بعد حرب العراق 2003 بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق، وخروج الأخير بدوره من معادلة التوازن الذي مال بدرجة واضحة لصالح طهران التي أصبحت تخشى الوجود العسكري الأمريكي على حدودها، لذلك اعتبرت امتلاك السلاح النووي أهم رادع لكل عدو قادم أو محتمل. بيد أن امتلاك طهران لهذا السلاح قد يغريها لاتباع سياسة خارجية توسعية أو عدوانية، والتأثير في المنطقة

المحيطة بها، بما يحقق ما تعتبره مصالحها الحيوية، لاسيما بسط السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية. وقد يكون البرنامج النووي الإيراني موجهاً ضد دول المنطقة قبل أن يكون موجهاً ضد إسرائيل أو أمريكا، لأنه حتى لو امتلكت طهران السلاح النووي فلن تتمكن من ضرب إسرائيل أو تهديد الولايات المتحدة، وأن وظيفة هذا السلاح لن تتجاوز عملية ردع الدولتين عن مهاجمتها عسكرياً، أو محاولة التفكير في تغيير نظامها بالقوة كما فعلت بالعراق، ولكن يمكنها أن تستعرض بتلك الأسلحة عملية المواجهة مع الدول المجاورة.

وبالتالي، يمكن القول إن امتلاك إيران القدرات النووية العسكرية يخدم الأهداف الأمريكية أكثر من أي شيء آخر، حيث سيضع دول مجلس التعاون أمام خيار واحد وهو الاعتماد المتزايد على الحماية العسكرية الأمريكية وقبول وجودها العسكري الدائم في المنطقة، واحتفاظها بالقدرات النووية العسكرية، إضافة إلى ما سيخلقه هذا المشروع النووي من سباق في التسلح بين طهران والدول العربية، التي ستجد نفسها محصورة بين دول تمتلك السلاح النووي، وفي الوقت نفسه يمكن أن تتجه إيران نحو التعاون مع الولايات المتحدة، كما حدث في أفغانستان والعراق، وربما تتحول إلى حليف استراتيجي كما كانت في الماضي **(عبد الونيس، 2007، ص51)**

وفي هذا السياق يؤكد محمد السعيد إدريس على الرغم من أن دول الخليج وباقي الدول العربية تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، وبالعجز عن تغيير الواقع الراهن، إلا أن الشعور العام هو رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليدية، تؤدي إلى تدمير المنطقة، وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة عموماً. ففي ميزان الحسابات الاستراتيجية الخليجية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول

مبدأ دخول إيران للنادي النووي في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية عموماً عامل تطور سلبي أكثر منه إيجابي **(إدريس، 2006، ص102)**.

ولاشك في أن الاتجاه للأسلوب العسكري قد يؤدي إلى نتائج كارثية على الساحة الخليجية، حيث يرى البعض أن إيران في إطار استراتيجيه الرد أو الانتقام ستسعى إلى استهداف الوجود والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في العالم وفي دول الخليج بصفة خاصة مع إثارة القلاقل في هذه الدول مستغلة في ذلك عاملين أساسيين: أولهما، الشيعة الذين يشكلون حوالي 12 في المائة من سكان دول الخليج الست الأصليين (32 مليون نسمة)، وهو ما حدث في ثمانينات القرن الماضي، في ظل الدعم الذي قدمه النظام الإسلامي في إيران بقيادة آية ا الخميني للأقليات الشيعية في هذه الدول الخليجية. وثانيهما، موقعها الاستراتيجي في شمال الخليج العربي الذي يجعلها قادرة على تهديد الحقول النفطية في السعودية والكويت والعراق ودولة الإمارات العربية إنتاجاً ونقلاً، والتأثير سلباً بالتالي في استقرار سوق النفط العالمية التي يسعى المنتجون والمستهلكون على حد سواء لاستقرارها وإبعادها عن أي متغيرات آنية طارئة **(عبد الونيس، 2007، ص52)**.

ويشير موسى القلاب إلى مخاطر سيناريو الصراع العسكري الأمريكي الإيراني على أمن منطقة الخليج، ففي حال تعثر كافة الجهود والمحاولات السلمية لنزع فتيل الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية حول ملفها النووي، واندلعت حرب الخليج الرابعة التي لا يتمناها أحد في هذه المنطقة التي لم تنعم بالهدوء منذ عام 1980 حتى اليوم، فإن طهران قد لا تتردد بضرب المصالح الأمريكية أينما وجدت في المنطقة أو ضرب أي مواقع ممكنة، تتمركز فيها القوات الأمريكية سواء داخل دول مجلس التعاون أو خارجها مثل مياه الخليج والعراق.

وفي ظل هذه الاحتمالات المتباينة نسبياً يتوقع محللون مختصون في شؤون الدفاع أن تكون المنطقة المحاذية لمياه الخليج من الجهة الغربية، ببرها وبحرها وجوها، والتي تشكل الحيز الجغرافي لدول مجلس التعاون، مسرحاً لحرب صاروخية أكثر اتساعاً. وفي هذه الحالة يتوقع كثيرون ومنهم القادة السياسيون

والعسكريون في إيران، أن تقوم القوات الإيرانية المسلحة بتوجيه ضربات قواتهـا الصاروخية الاستراتيجية (الباليستية) والتكتيكية (كروز) نحو جيرانهـا مـن جهـة الغرب، وحسب خطتها لإدارة الحرب، وبناء على عملية تحديد أولويات الأهـداف التي تنوي تدميرها، قبل أن تتعرض القواذف الصاروخية الإيرانية نفـسها للتـدمير الشامل المنظم من قبل القاذفات الأمريكية بكافة أنواعها، الاستراتيجية والتكتيكيـة، وكما جرى في العراق خلال حربي 1991 و2003. (**الفلاب، 2006، ص ص61-62)**.

وعليه، فإن الأهداف الأساسية التـي يتوقـع أن تقـوم القـوات الإيرانيـة الصاروخية بمهاجمتها داخل دول مجلس التعاون، وحسب إمكانياتها التعبويـة مـن حيث عدد الصواريخ المتوافرة لديها، ومواقع تمركزها، وكثافة الأهداف المـسجلة على المسرح الكلي للحرب، قد تشمل ما يلي (**الفلاب، 2006، ص62)** :

أولاً: المواقع والقواعد والمنشآت العسكرية، البرية والبحرية و الجوية (الأمريكيـة منها والخليجية).

ثانياً: المنشآت النفطية الرئيسية، مثل مـستودعات التخـزين ومنـصات الـشحن والتصدير، وحقول الاستخراج، وخطوط النقل.

ثالثاً: محطات توليد الطاقة الكهربائية وخزانات وقودها.

رابعاً: محطات ضخ المياه وخزانات المياه التابعة لها.

خامساً: بعض المراكز التجارية والعمرانية الكبرى في عدد من المدن الرئيسية.

سادساً: بعض التجمعات السكانية الكثيفة في عدد من المناطق المكتظة.

وفي اتجاه آخر، يركز بعض الباحثين علـى التـداعيات غيـر العـسكرية للبرنامج النووي الإيراني؛ فعلى سبيل المثال يؤكد عبد ا المدني أن المحور الأهم في مخاطر التسلح النووي الإيراني هو ذاك المتعلق بالخـسائر الاقتـصادية التـي ستتكبدها المنطقة جراء حدوث تسرب إشعاعي. إذ يظل هذا الأخيـر وحـده أمـرا واردا سواء كان البرنامج النووي الإيراني سلميا أو حربيا، و سواء فرضت عقوبات دولية على طهران أو لم تفرض، و سواء وقعت مواجهة بين الإيرانيين و الغـرب بسبب هذا البرنامج أو لم تقع. ففي جميع الأحوال يبقى هذا الخطر محتملا كنتيجـة

لأخطاء فنية، أو أعمال إرهابية داخلية أو عمليات عسكرية خارجية، أو بفعل زلزال مدمر، لا سيما و أن مفاعل بوشهر النووي مثلا يقع فعلا على خط زلزال نشط. إذ أن حدوث مثل هذه التسربات الإشعاعية، سوف تكون له بطبيعة الحال آثار بيئية وديموغرافية وصحية ونفسية وإنتاجية مؤلمة، لكنها كلها ذات تداعيات اقتصادية خطيرة، لأنها ستفرض على الخزينة العامة في دول المنطقة اكلافا عالية، بمعنى أنها ستستنزف أموالا طائلة لسنوات طويلة للإنفاق على ما تدمره الإشعاعات النووية في البر والبحر والجو، والإنفاق على إعادة تأهيل المناطق المتضررة وعمليات التهجير وإعادة التوطين وعلاج المصابين بالأمراض العضوية والنفسية أو تعويضهم. هذا ناهيك عن الخسائر الناجمة عما سيؤدي إليه مثل هذا التلوث النووي لا محالة من تعطل أو تجمد بعض الأنشطة الاقتصادية **(المدني، 2006)**.

ويكفي في معرض بيان عظم مخاطر التسربات النووية وضخامة كلفة معالجة تداعياتها، الإشارة إلى كارثة تشيرنوبل السوفياتية عام 1986، والتي استخلص العالم منها دروسا كثيرة ومتنوعة، لكن الدرس الأبلغ والأهم كان مفاده أنه ما من دولة نووية في العالم، مهما بلغت قوتها العلمية وقدراتها البشرية واحتياطاتها الأمنية والفنية، مستثناة من وقوع مثل هذه الكارثة. وهكذا فإذا كان الاتحاد السوفيتي بقدره وعظمته، وجيوشه الجرارة من العلماء والتقنيين، وخبرات مؤسساته العلمية الطويلة في المجال النووي، عجز عن تفادي وقوع مثل هذا الحدث الرهيب، وأورثها لروسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا اللواتي عجزن حتى الآن عن محو كامل آثار تلك الحادثة، فما بالك بدولة نووية ناشئة كإيران كل تقنياتها وعلومها وإمكانياتها وخبراتها مستوردة أو في طور النشوء.

وهنا لا بد من الإشارة إلى مسألتين محددتين تمثلان جوهر الخطورة المقصودة، وستكون لهما آثار اقتصادية مؤلمة على الخليج، وبصورة أكثر بكثير مما شعرت به شعوب الاتحاد السوفيتي **(المدني، 2006)**:

المسألة الأولى: إن مساحة دول الخليج مجتمعة صغيرة جدا قياسا بمساحة الاتحاد السوفيتي السابق، وبالتالي فان تهجير السكان إلى مناطق أكثر أمنا في حالة التسربات النووية، على نحو ما قام به السوفييت، يبدو أمرا مستحيلا، وبالتالي فليس

أمام شعوب الخليج من خيارات سوى البقاء في أماكنها والاستسلام لما تحمله الإشعاعات النووية من أمراض، أو الهجرة إلى الخارج، وفي كلتا الحالتين ستكون الآثار الاقتصادية مكلفة.

المسألة الثانية: إن دول الخليج العربية، على الأقل، تعتمد اعتمادا شبه كامل في مياه الشرب على تحلية مياه البحر، وبالتالي فإن تسرب الإشعاعات النووية إلى هذه المياه يضعنا أمام خيارين كلاهما ذات كلفة اقتصادية مدمرة هما، إما الموت عطشا أو استيراد المياه من الخارج. وهذا يختلف بطبيعة الحال عما حدث في الاتحاد السوفيتي الذي لئن تضررت مياه بعض أنهاره بفعل حادثة تشيرنوبل، فإنه يمتلك مصادر أخرى للمياه.

ويشير عبد ا الطاير إلى جانب آخر من جوانب الآثار السلبية للبرنامج النووي الإيراني، حيث يستعيد السيناريو الذي أعقب تحرير الكويت، إذ بقيت الفاتورة مفتوحة والبنود المالية مشرعة، فكلما حرك صدام قواته جنوباً تحركت الآلة العسكرية الأمريكية بحجة حماية دول الخليج، وكان على دول الخليج أن تتحمل أعباء الفاتورة الضخمة. والحالة ستكون مشابهة ولكن فاتورتها ستكون أعظم بكثير لمبررات منطقية، أولها أن العدو هذه المرة نووي، وثانيها أن أسعار النفط مرتفعة جداً وعلى المنطقة أن تدفع من أجل أمنها وأمن الإمدادات النفطية. ومثلما هي الولايات المتحدة فإن دول الخليج لا تملك خيارات كثيرة في التعامل مع الضغوط الأمريكية، كما أنها لا تملك تطمينات إيرانية يمكن الوثوق بها. فأكثر ما يمكن أن تخشاه دول الخليج العربية أن تصبح ضحية صفقة سياسية وعسكرية بين الولايات المتحدة وإيران **(الطاير، 2006، ص68)**.

3.5 الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي:

تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي.

أ) تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين **(كشك، 2005، ص65)**:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويوضح الجدول التالي مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني.

ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة (شهاب 3) في يوليو 2005، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب 4 (3000 كم) وشهاب 5 (5000كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من 80 بالمائة من أسلحتها الثقيلة.

الثانية: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب ا بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف بين إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان). ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة

المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر ا عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد **(كشك، 2005، ص65)**.

جدول يوضح الخلل في ميزان القوى العسكري بين إيران والدول الخليجية الست

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت	ميزانية الدفاع بالمليار
					وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	201 آلاف منهم 75 ألفا حرس وطني	900 من بينها 315 أم – إيه 2 ابرامز	33 بطارية نحو نصفها 1 – هوك	294 منها 174 أف – 15	34	--	20	27.2
الإمارات	50500	516 من بينها 360 من طراز ليكيوك	8 منها 3 بطاريات هوك	106	18	--	--	
عمان	41700	153	50	40	13	--	--	2.4
الكويت	15500	290 منها 218 م 1- إيه 2 ابرامز	10 بطاريات منها 4 هوك	81 منها 40 أف إيه 18	10	--	5	3.3
قطر	12.300	30	75 سام أرض جو منها 12 ستنجر	18	7	--	--	1.5
البحرين	11.000	140	بطاريتان	34 منها 22 أف – 16	11 بينها قرقاطة	--	--	0.315
العراق	تعاني القوات العراقية التقليدية والتسليح بعد صدام من الإهمال، وهناك خطط لإقامة جيش من 30 ألف جندي، القوات الحالية هي نحو 10 آلاف جندي تركز على الأمن الداخلي							
إيران	540.600	1565	76 بطارية منها واحد هوك وبعضها ستنجر	306	59 منها 10 هودونج و 40 بوجامر	3 من طراز كليو	--	9.1

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية – لندن (التوازن العسكري 2003 – 2004)

ب) صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات **(كشك، 2005، ص66)**:

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني الأسبق بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث".

ثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها .

ثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ

اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل" ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية**(كشك، 2005، ص66)**.

ج) الآثار البيئية المباشرة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية –كما أوضحنا سابقاً-، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتمادا على آلات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشرنوبل عام 1986. ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين **(كشك، 2005، ص67)**.

د) مأزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب :

ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس بوش فترة رئاسته الثانية "أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيرا ومحوريا، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لا بد أن تكون أشد

قلقا فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية، ولعل هذا ما يفسر التحول في خطاب الإدارة الأمريكية خلال شهر أغسطس عام 2004 الذي أكد فيه بوش أنه لا يستبعد الخيار العسكري ضد إيران في حال عدم توقفها عن تخصيب، اليورانيوم، وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقا حقيقيا. حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنيه ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجيستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية – الإيرانية **(كشك، 2005، ص67)**.

4.5 مبررات القلق الخليجي من سياسة التسلح الإيرانية:

يمكن تلخيص أهم مبررات القلق الخليجي تجاه سياسة التسلح الإيرانية بشقيها التقليدي وغير التقليدي بما يلي**(الأنصاري، 2006)**:

أولا: لا تنحصر مبررات القلق الخليجي في البرنامج النووي فحسب بل في العقيدة الثورية لإيران ممثلة في مشروعها التوسعي. فالنظام الإيراني نظام شمولي لا يقتنع من دون دور الهيمنة والزعامة والتمدد والتفرد مما يجعل منطقة الخليج رهينة المزاج الثوري الإيراني، كما أن صحيفة السوابق الإيرانية لا تنبئ بحسن سيرة السلوك الإيراني مع أهل الخليج، بل سلوكها مشوب بشيء من التعالي والنظرة الفوقية كما في قضية الجزر الإماراتية، وإيران لا يمكن أن تضرب إسرائيل لأن النتائج كارثية عليها.

ثانياً: إيران ليست بحاجة للنووي لا سلمياً من اجـل الطاقـة لأن عنـدها الطاقـة الرخيصة التي تغنيها عن هدر البلايين من أموال شعبها الذي يعيش فـي مـستوى اقتصادي متواضع مقارنة بجيرانه الخليجيين، ولا يوجد حاجة للنـووي (عـسكرياً) لأنها غير مستهدفة عسكريا لا في أرضها ولا بترولها ولا أمنها ولأن عندها ترسانة من الأسلحة ما يضمن لها الردع الكافي.

ثالثاً: ماذا لو أن إيران امتلكت القدرة النووية فعلا، وهو احتمال وارد، وقد يكـون هذا الاحتمال وراء ثقة الرئيس نجاد بنفسه، وتعهده بجعل إيران نووية كاملة خـلال فترة قصيرة، وفي هذه الحالة ليس لنا إلا التعايش معها واللجوء إلى الأصدقاء مـن الدول الكبرى طلبا للأمن والأمان.

رابعاً: ما الذي سيضيفه امتلاك النووي لإيران؟ وماذا يعني تملك إيران للنووي؟ قد لا يشكل تملك النووي لأية دولة- طبيعية - خطورة في حد ذاته، فدول كثيرة تملكه - الهند، باكستان، إسرائيل، ولكن إيران دولة لها نظام شمولي وعنـدها مـشروع سياسي، وخطورة تملك إيران للنووي تكمن في توظيفه من اجل مزيد مـن التمـدد والتدخل في الشأن الخليجي - خاصة - والعربي - عامة - وإذا كانت - إيـران - غير النووية - متدخلة في الخليج وفي العراق عبر الميليشيات والأتباع وفي لبنـان عبر حزب ا وفي فلسطين عبر حماس، بل وصل النفوذ والدعم والأمـوال التـي تنفق من غير حساب إلى المحاكم الإسلامية في الصومال فكيف الحال إذا أصـبحت إيران نووية كاملة!؟. إيران تسعى للنووي ليس فقط من اجل مزيـد مـن الهيمنـة وفرض الوصاية ولكن لأن هذا النووي يرضي (غرورها) و(كبريائها) القومي ويرد الاعتبار إلى (ذاتها) التاريخية و(عزتها) الإمبراطورية فهي ليست اقل شـأنا مـن باكستان والهند.

خامساً: أما عن التداعيات الأمنية، فإن هذا الإصرار الإيراني قد يدفع دول المنطقة إلى الخيار النووي الخليجي كحق مشروع لحماية مصالحها، ومن ثم تتحول المنطقة إلى ساحة صراع بين القوى النووية ولهذا لم يكن تحرك مـصر النـووي الـسلمي مستغرباً**(الأنصاري، 2006)**.

الفصل السادس

المواقف الإقليمية والدولية من برامج التسلح الإيرانية

لقد ترتب على تصاعد البرنامج ألتسلحي الإيراني وبخاصة برنامجها النـووي وتأثيراته الواقعية والمحتملة على الأمن الخليجي، مواقف لعدة أطـراف مـن هـذا البرنامج، **وذلك طبقا لمصالح ورؤى هذه الأطراف لتلك التأثيرات،** وهذا ما سيحاول أن يناقشه هذا الفصل بشئ من الإيجاز، وذلك بالحديث عن أطراف مختـارة وذات صلة.

1.6 موقف دول الخليج العربي:

إن القراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلاً أو كثيراً في مـضمونها عن القراءة الغربية لبرامج التسلح الإيرانية؛ فدول الخليج لا تمتلك أدلة مادية تـدعم الاتهامات الغربية لحكومة إيران الإسلامية بأنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شـامل، فالبرنامج النووي الإيراني -والذي من المفترض أن يعمل ضمن الحدود القانونيـة التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحت إشـراف ورقابـة اللجنـة الدولية للطاقة الذرية- قد تم استخدامه لغرض تطوير القدرات النـووي العـسكرية للدولة. فأغلب دول الخليج تدعم الجهود الدولية الرامية لمنع أي دولة موقعة علـى المعاهدات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل مـن تجـاوز أو خـرق التزاماتهـا القانونية المنصوص عليها في هذه المعاهدات. فترى هذه الدول أن مـن الواجـب والمنطق خضوع جميع المنشآت النووية في المنطقة لعمليات المراقبـة والتفتـيش والتحقق الدولي لتعزيز الثقة المتبادلة **(العاني، 2006، ص69)**.

ومن هنا يمكن القول، أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي مـن قـضية البرامج التسليحية الإيرانية وبخاصة البرنامج النووي يتسم بـشيء مـن الغمـوض والتردد وذلك بالرغم من الاهتمام العالمي الذي يحظـى بـه المـشروع النـووي الإيراني؛ ففي القمة الخليجية التي انعقدت في أبو ظبي أواخر 2005، تجنب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي، وذلك بالرغم من الاتهامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة جدا من صنع

أول سلاح نووي. وفي المقابل، تضمن البيان الختامي للقمة انتقادات مباشرة وعنيفة لإسرائيل حول الموضوع النووي تحديدا. وطالب البيان الختامي إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT) ووضع جميع منشآتها النووية تحت المراقبة الدولية، كما طالبوا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل وإجبارها على فعل ذلك. ولم يتضمن البيان الختامي انتقاداً أو مطالباً محددة من إيران في شأن برنامجها النووي، فيما اعتبر أن ترداد المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي بأنه انتقاد ضمني للبرنامج النووي الإيراني وللتصريحات الحادة التي أطلقها الرئيس أحمدي نجاد في تلك الفترة **(Henderson, 2005)**.

ويلاحظ على صعيد مجلس التعاون الخليجي وجود مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد يقول الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل". بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقاتنا معها طيبة"، وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي. وبالتالي فقد كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية **(كشك، 2005، ص67)**.

وبشكل عام يلاحظ أن مجلس التعاون الخليجي ركز في تحركه لإدارة الموضوع ألتسلحي الإيراني على جانبين أساسيين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية، **أولها**: رفض تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب بين إيران وأي من القوى الإقليمية والدولية (إسرائيل والولايات المتحدة)، لأن مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في مهب الريح، وتجعلها عرضة للدمار الشامل. **وثانيها**: رفض امتلاك إيران للسلاح

النووي، لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن بن حمـد العطيـة بقوله "إن الملف النووي الإيراني يقلقنا ويقلـق العـالم" **(عبـد الـونيس، 2007، ص51)**.

أما على الصعيد الفردي لدول الخليج العربية، فيلاحظ أنه ومـع تطـورات الأزمة، أخذ التمايز أو التباين في المواقف الخليجية يظهر، وليس فقط على مستوى النخب الحاكمة، بل أيضاً على مستوى النخب المثقفة بين من يعلـن مخاوفـه مـن البرنامج النووي الإيراني، سواء أكان عسكرياً أو سلمياً، وبين من يحـرص علـى تبديد هذه المخاوف. وقد كان الموقف الإماراتي أكثر وضوحاً في تعبيره عن القلـق من القدرات النووي الإيرانية؛ فقد أعلن الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولـي عهـد أبوظبي وزير الدفاع بدولة الإمارات في لقاءه مع الرئيس الفرنـسي شـيراك فـي باريس موقف بلاده قائلاً:" أقول في البداية أن وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمر ضار، وهذا يعني أننا ضد وجود قدرات نووية في إيران، وكذاك وجود قدرات نووية في الشرق الأوسط هو أمر غير مجد"، وكذلك قوله: "إن الملف النووي الإيراني مقلق للدول المحيطة بإيران، وكذلك على الصعيدين الإقليمـي والـدولي، ولكن هذا لا يدفعنا نحو البحث عن حل بعيد عن الخيـارات الـسلمية" **(إدريـس، 2006، ص102)**.

وكان الموقف السعودي، أكثر ميلاً إلى التهدئة مع إيران، وخصوصاً خـلال القمة الخليجية في أبو ظبي 2006، حيث ساهم موقف السعودية في إخراج البيـان الختامي للقمة خالياً من إي إدانة لإيران أو تحذير من برنامجها النووي. وقـد أكـد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في لقاءه مع رئـيس دولـة النمـسا هاينز فيشر، هذا الموقف السعودي، عندما تمنى على إيران السير مع دول الـشرق الأوسط لإزالة كل أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، لجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأكد أن طريق الاستقرار يكون في إزالة أسلحة الدمار الشامل فـي الشرق الأوسط، وليس الإضافة إليها" **(إدريس، 2006، ص102)**.

وتلخص وزارة الخارجية السعودية موقف المملكة من البرنامج النووي الإيراني بما يلي: "إن المملكة تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، وان المملكة تؤيد المفاوضات الجارية بين دول الترويكا الأوروبية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) وبين إيران بشأن الملف النووي الإيراني، وان المملكة تأمل أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج ايجابية تخدم الاستقرار في المنطقة. كما تعرب عن بالغ قلقها من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وما لذلك من آثار سلبية كبيرة على البيئة وأمن واستقرار المنطقة، وتدعو إلى حل هذه القضية حلاً سلمياً في إطار الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يعزز أمن واستقرار المنطقة" **(وزارة الخارجية السعودية، 2007)**.

أما الكويت، فقد أكدت مراراً على حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وهو ما جاء على لسان أمير الكويت ووزير الخارجية وكافة المسؤولين في الدولة لدى استقبالهم هاشمي رافسنجاني، الرئيس الإيراني الأسبق، عن أملهم في أن يكون البرنامج النووي الإيراني يصب في المجال السلمي وليس العسكري. وقد نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن الأمير الكويتي تجديد دعم الكويت لحق إيران المشروع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. وقد تم التأكيد على هذا الموقف مرة أخرى خلال زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للكويت في شباط عام 2007، عندما أكد الأمير للرئيس الإيراني أنه إذا ما استخدمت الطاقة النووية لأهداف سلمية فالكويت أول من ترحب بها أما إذا كانت نية القيادة الإيرانية استخدام هذه الطاقة لأهداف عسكرية فإن هذا أمر مؤسف جداً.

ويحدد الوزير المسئول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي موقف بلاده من المشروع النووي الإيراني قائلاً: "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميجاوات" **(كشك، 2005، ص68)**.

وكان قد حدد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر، خلال زيارتـه لمقـر شرطة نيويورك في الولايات المتحدة موقف قطر من وجود أنـشطة نوويـة فـي المنطقة، قائلاً: "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية فـي منطقـة الخلـيج"، وأعرب عن أمله في :"التوصل إلى حل سلمي سريع لهذه المسألة".

أما الموقف البحريني، فقد ورد على لسان رئيس الوزراء البحريني، الـشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، حيث أعلن أن البحرين قد أكدت مرارا موقفها الـداعي إلى جعل المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن شعوب هذه المنطقـة في حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل التنمية والتطور، مع التأكيد على حق أي دولة أن تمتلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية **(أرشيف رئاسة الوزراء البحرينية، 2006/6/12)**.

كما أكد رئيس وزراء البحرين في لقاء مع صحيفة الأهرام المصرية، رفض بلاده لأي عمل عسكري ضد إيران بسبب ملفها النووي، حيث قال: "لقـد شـهدت منطقتنا العديد من الحروب وعانت من ويلاتها لسنوات طويلة، لذلك نحـن نـدرك تماما عواقب نشوب حرب جديدة في المنطقة.. وإذا وقعت الحرب لا سمح ا ، فإن المنطقة بأسرها ستتأثر بتداعياتها... وأن موقف البحرين ثابت في هذا الشأن وأكدناه مرارا، وهو أهمية إيجاد حل سلمي لمشكلة الملف النووي الإيراني عبـر الطـرق الدبلوماسية ووفقا لقرارات الشرعية الدولية، بغرض إخلاء منطقة الشرق الأوسـط من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الخليج مع الإقرار بحق دول المنطقة فـي الاستفادة من التقنية النووية للأغراض السلمية".

وبشكل عام، يوجد العديد من القيود التي تحد من الموقـف الخليجـي العـام وتجعله غير راغب في اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه البرنامج النـووي الإيرانـي، ومنها أن إيران الدولة الجارة الكبيرة والتي لها علاقات تاريخية مع الدول العربيـة بحكم الانتماء جميعاً للأمة الإسلامية، واتخاذ إيران مواقف إيجابية في القضايا التي تخص العالمين العربي والإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى جانـب أن نسبة ليست قليلة (12%) من سكان الخليج تعود جذورهم إلى أصول فارسية وتنتمي للمذهب الشيعي، هذا فضلاً عن إعلان إيران ذاتها أن برنامجها النووي سلمي وأنها

لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، بل تسعى إلى تأمين طاقتها الكهربائية. فترى هذه الدول أنه لا يعقل أن تهاجم الدول الخليجية البرنامج النووي الإيراني السلمي، في حين تتجاهل البرنامج النووي الإسرائيلي الذي أنتج بالفعل المئات من الرؤوس النووية المسلطة على رقاب كل العرب **(الدسوقي، 2006، ص71).**

وترى الدول الخليجية أنه أمام حقيقة قيام إحدى دول منطقة الخليج بتطوير وامتلاك السلاح النووي، ولتكن إيران، فإن ذلك سيؤثر على خيارات دول المنطقة الأخرى بطرق محددة، ويؤثر على أمن المنطقة كلها، والتي يمكن إيجازها بالمواقف التالية **(العاني، 2006، ص75-76):**

أ- القبول بالأمر الواقع، ومحاولة التعايش مع الواقع الاستراتيجي الجديد الذي سيفرز تحول إحدى دول المنطقة إلى دولة نووية، وهذا يتطلب القبول بموازين قوى جديدة، مما يعني بروز دولة إقليمية تتفوق على دول المنطقة مجتمعة بإمكانات هذه الدول المتواضعة، والمتمثلة حصراً في القوة العسكرية التقليدية، وربما يقود هذا التطور إلى حدوث إخلال خطير بحالة الاستقرار والأمن الإقليمين.

ب- قيام دول المنطقة الأخرى بشكل فردي أو بشكل جماعي وكاستجابة لضرورة بناء إستراتيجية مضادة بمحاولة تطوير قدرات نووية ذاتية من أجل تأسيس مبدأ الردع المتبادل ومن أجل إعادة التعادل إلى ميزان القوى الإقليمي، وذلك عبر تبني مشروع إنتاج القنبلة النووية، ويستلزم هذا قيام دولة إقليمية معينة أو عدد من الدول الخليجية بصورة مشتركة بالعمل على تطوير برنامج عاجل لإنتاج القدرات النووية العسكرية، وربما بمساعدة تقنية من دولة أو دول نووية صديقة. وهذا يعني دخول دول المنطقة في سباق تسلح محموم بأسلحة الدمار الشامل. وستواجه هذه الدول صعوبات أساسية في حال تبني هذا الخيار لانعدام وجود برامج تطوير للتكنولوجيا النووية في هذه الدول، مما يلزمها البدء من نقطة تقارب الصفر في عملية تطوير وتبني تكنولوجيا معقدة وعالية الحساسية ومكلفة.

وهناك احتمال ضئيل لقيام دولة أو دول خليجية بمحاولة اختصار الجهد والزمن، وذلك من خلال القيام بمحاولات من أجل الحصول على ترسانة نووية جاهزة مدعومة بوسائل السيطرة والقيادة والتخزين، إلى جانب وسائل وقدرات نقلها إلى أرض الدولة الهدف (الصواريخ والطائرات الملائمة) من مصادر دول نووية حليفة أو صديقة، مما سيضمن قدرة ردعية مؤثرة لهذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة. وعلى الرغم من أن هذه الخيار يعد أفضل وأسرع من خيار قيام الدولة الإقليمية الأخرى بتطوير قدرات نووية ذاتية، فإن خيار امتلاك قنبلة أو ترسانة نووية جاهزة لا يزال يواجه صعوبات قانونية وسياسية وتقنية تجعل من تحقيق الهدف أمراً يبدو بعيد التحقيق أو المنال في ظل الظروف الدولية الراهنة.

ج- قيام دول المنطقة بشكل فردي أو جماعي بالتوصل إلى اتفاق مع أحدى الدول النووية الكبرى لتوفير الحماية النووية (مظلة نووية) لهذه الدول. وهذا ربما يستلزم قيام الدول الإقليمية بالسماح للدولة الحامية أو الضامنة بتأسيس قواعد عسكرية نووية على أرضي هذه الدول أو الدولة لتوفير الحماية الفاعلة من تهديدات الدولة النووية الإقليمية الناشئة. مثل اتفاق اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني مزيداً من التواجد العسكري الخارجي في المنطقة، وتأسيس حالة التبعية للدول الكبرى النووية بوصفها مصدر الحماية والردع للقوة النووية الإقليمية.

د- في حالة فشل الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية وانعدام جدوى ضغوط المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام، يبقى الخيار الأخير يتمثل في قرار قيادة الدولة بشكل منفرد أو بالتنسيق مع عدد من قيادات دول المنطقة المعنية مباشرة بتأثيرات التغير المفاجئ في موازين القوى الإقليمية (احتمال تحول دولة إقليمية إلى السلاح النووي) باتخاذ قرار بمنح الدعم السياسي والمعنوي والسري، وربما الذهاب إلى مدى تقديم التسهيلات العسكرية الضرورية لطرف ثالث يمتلك القدرة والرغبة للقيام بعملية عسكرية، هدفها تدمير المنشآت النووية وتعطيل برنامج تطوير الأسلحة النووية التابع للدولة الإقليمية.

ولا شك في أن هذا القرار، يجب أن يمثل الحل الأخير والوسيلة الوحيدة المتبقية، عندما تفشل جميع الوسائل الأخرى وعندما يتطور الأمر إلى الاختيار بين

خيارين محددين: إما قبول الأمر الواقع بامتلاك دولة إقليمية للقنبلة النووية والتعايش مع نتائج هذا التغير الاستراتيجي الدائمة وطويلة المدى أو القبول والإيمان بضرورة وأحقية العمل العسكرية وتحمل نتائجه الوقتية المتمثلة ربما بسلسلة مـن العمليـات الانتقامية محدودة التأثير**(العاني، 2006، ص75-76)**. وهذا ما ينطبق على إيـران في حالة امتلاكها للسلاح النووي.

2.6 موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تتبنى الولايات المتحدة موقفا تقليدياً رافـضاً ومعاديـاً للبرنـامج ألتـسلحي الإيراني وبخاصة برنامجها النووي. وقد مثل هذا الموقف امتدادا للموقف العـدائي الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عـام 1979، ثـم ازدادت حدة هذا العداء منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ولاسـيما بعـد ازديـاد الاتهامات الأمريكية لإيران بأنها تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الـشامل، عـلاوة على المزاعم الأمريكية بأن إيران قد تورطت في دعم عمليـات إرهابيـة مـضادة للأهداف الأمريكية، فضلا عن وقوف إيران موقف الـرفض والمعارضـة لعمليـة التسوية العربية- الإسرائيلية، جنبا إلى جنب مع اتهام الإدارة الأمريكيـة لإيـران بانتهاك حقوق الإنسان في الداخل.

ويقوم الموقف الأمريكي على أن البرنامج النووي الإيرانـي يتبنـى أهـدافاً عسكرياً، ويهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية، بل إن الولايات المتحدة تعتبر الجهـود الإيرانية المبذولة في المجال النووي أكبر مشكلة للانتشار النووي في العالم حاليـاً. حيث ترتكز الاتهامات الأمريكية لإيران بوجود أبعـاد عـسكرية وراء برنامجهـا النووي لأن الأهداف الاقتصادية التي تذكرها إيران لهذا البرنامج النووي لا تبـدو منطقية على الإطلاق من وجهة النظر الأمريكية، استنادا إلى أن المفاعلات النووية سوف تكلف إيران مليارات الدولارات، رغم أنها ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران والتي تمتلك مخزونا ضخماً من النفط والغـاز الطبيعى. فتكلفة إنتاج الكهرباء عن طريق النفط والغاز الطبيعـى لا تتعـدى 18 - 20% من تكلفة إنتاجها بالطاقة النووية، علاوة علـى أن إيـران ركـزت إنـشاء

مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة بجنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة في هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية، كما تـدعي واشنطن **(محمود، 2003، ص ص 76-77)**.

كما أكدت الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة أن التقنية المـستخدمة فـي البرنامج النووي الإيراني يمكن استخدامها بسهولة للأغراض العسكرية، إضافة إلى أن الأقمار الصناعية ومعلومات الاستخبارات الأمريكية قد أكـدت وجـود شـكوك وشبهات حول حقيقة التوجه النووي العسكري الإيراني، من أهمها أن إيـران قـد استوردت قرابة الطن والنصف من اليورانيوم الطبيعي في بداية تـسعينيات القـرن الماضي دون إبلاغ الوكالة الدولية بذلك، وأنها تقوم باستغلال ترسيبات اليورانيـوم من الأراضي الإيرانية كمصدر محلي للمواد النووية، على الرغم من عدم حاجتهـا لها في برنامجها المدني الذي يعتمد على الوقود الروسي، فضلاً عن حصول إيران على وحدات طرد مركزي من باكستان لتخصيب اليورانيوم. لذلك تصر الولايـات المتحدة على ضرورة كشف إيران بصورة كلية عن برنامجها النووي، وقيام الوكالة الدولية بدراسة مصادر المعلومات الموثوقة عن أنشطة إيران النووية، وعدم قبـول أي تفاوض مع إيران يخل بمطالب الوكالة الدولية وبنود معاهـدة حظـر انتـشار الأسلحة النووية **(فتحي، 2006، ص343)**.

فقد كانت الولايات المتحدة حريصة دوماً على تسخين ملف التسلح النـووي الإيراني ونقله من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، كي يتـسنى لهـا استصدار قرارات شبيهة بالقرارات التي صدرت ضد العراق قبيل الغـزو، لـذلك استبقت موعد تسليم الدكتور محمد البرادعى المدير العام للوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية تقريره الخاص بإيران، وأوردت تقريـراً أصـدرته وكالـة الاسـتخبارات المركزية الأمريكية يؤكد أن إيران تسعى بنشاط إلى امتلاك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، وأن إيران أرادت الحصول على تكنولوجيا تساعد على إنتاج مواد قابلة للانشطار ضمن برنامجها للأسلحة النووية. وأضاف التقرير الأمريكي أن صـوراً للأقمار الصناعية أظهرت أن إيران تخفى منشأة لتخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد

المركزي تحت الأرض في مدينة نتانز، التي تبعد 160 كيلو متراً جنوب طهـران، وأن إيران تسعى أيضاً إلى الحصول على وقود نووي من اليورانيوم والبلوتونيـوم، وأنها سعت إلى امتلاك مفاعل لأبحاث الماء الثقيل يمكن أن ينتج بلوتونيوم لأسـلحة نووية **(التقرير الاستراتيجي العربي، 2004، ص ص209-211)**.

وتصاعدت الأزمة بين إيران والغرب عموماً وخاصة الولايات المتحدة، مع استئناف طهران في الثامن من آب 2005 دورة تحويل الوقود النووي فـي منـشأة أصفهان بعد أن علقت في تشرين الثاني 2004 بموجب الاتفاق الإيراني الأوروبي. وجاء قرار استئناف التخصيب بعد أن وصـفت إيـران التـشجيعات الاقتـصادية والتجارية، التي قدمتها أوروبا في الخامس من آب 2005 والتي تتضمن السماح لها بتطوير منشآت نووية لأغراض مدنية، وضمان حصولها على مصادر بديلة للوقود النووي من أوروبا وروسيا، بأنها غير ذات شأن، مؤكدة أنها استأنفت تحويل الوقود النووي وليس تخصيب اليورانيوم، الذي يمكن استخدامه في صناعة قنبلـة نوويـة **(عطوان، 2006، ص74)**.

وقد عملت الولايات المتحدة على حشد الدعم الدولي وتأييد القـوى الكبـرى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلا عن التأثير على الوكالة الدولية للطاقـة الذرية من أجل إحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي تمهيداً لاتخـاذ المجلس إجراءات عقابية ضد طهران لحملها على تجميد أنشطتها النووية. وبينمـا أسفرت الجهود الأمريكية عن إصدار الوكالة الدولية لقرار يدين مواصـلة إيـران تخصيب اليورانيوم على نحو يثير القلق بشأن احتمالات تصنيعها للسلاح النـووي، كان على واشنطن مواصلة مساعيها من أجل حشد التأييد الدولي ضد إيران داخـل مجلس الأمن الدولي.

لذا، فقد قامت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بجولة أوروبية في أكتوبر2005، نجحت خلالها في حشد الدعم الأوروبي لموقف بلادها المتشدد حيال طهران حتى أن توني بلير رئيس الوزراء البريطاني آنذاك قد هاجم إيران محـذرا إياها من مغبة التهوين من شأن الغضب الدولي جراء عنادهـا وإصـرارها علـى المضي قدما في برنامجها النووي، ملوحا بعدم تورع كل من لندن وبـاريس عـن

إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والسير في ركاب الولايـات المتحدة، الأمر الذي أسهم بدوره في دفع طهران باتجاه الإعـلان عـن اسـتعدادها لاستئناف المفاوضات من أجل تسوية أزمتها النووية بغية الحيلولة دون رفعها إلـى مجلس الأمن الدولي. وفى سياق مواز، قامت رايس أيضا بجولة مماثلة إلى الشرق الأوسط في شهر فبراير 2006، في جولة زارت خلالها مصر والمملكـة العربيـة السعودية والإمارات، سعياً إلى الحصول على دعم عربي لإحكـام الطـوق حـول إيران، ومن ثم حملها على الإذعان للنداءات الدولية بتجميـد برنامجهـا النـووي **(التقرير الاستراتيجي العربي، 2006، ص210)**.

وفى شهر فبراير 2006، تعهد الرئيس الأميركي جورج بوش مجـددا بـأن تحول بلاده دون أن تتمكن إيران من تطوير أسلحة نووية، واتهمها بأنهـا الدولـة الأولى الداعمة للإرهاب. وصرح الرئيس بوش في كلمة ألقاها بواشنطن في شـهر فبراير 2006، بأن النظام الإيراني دعا إلى تدمير إسرائيل حليفة بلاده، وهو يتحدى العالم بسعيه لامتلاك أسلحة نووية. وقد تزامنت تـصريحات الـرئيس الأميركـي الشديدة اللهجة مع المساعي الروسية الصينية المبذولة للتفاوض مع طهـران حـول برنامجها النووي، فضلا عن وصول مفتش تابع للوكالة الدولية للطاقة الذريـة فـي مهمة استكشافية إلى طهران.

وفى تصريحاتها التي أطلقتها في فبراير 2006 أمام حشد من مسؤولي الإدارة واللوبي اليهودي، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس على أن الطريق نحو استخدام بلادها الخيار العسكري ضد طهران لا يزال طويلا، غير أن واشنطن تتمتع بمصداقية وجدية لا تقبلان الشك في استعدادها للجوء إليه على نحو يجعل من هذا الخيار دائما مطروحا وغير مستبعد علـى الإطـلاق **(التقريـر الاسـتراتيجي العربي، 2006، ص211)**.

وينطلق الخيار العسكري الأمريكي من تجارب الحـروب الـسابقة وتقيـيم الوضع الإيراني، مدركاً أن الأولوية الأولى لا ينبغي أن تعطى فقط لقصف المنشآت النووية الإيرانية، ولكن أيضاً لتدمير قوة إيران العسكرية التـي مـن المحتمـل أن تستخدمها في ضربتها الثانية الانتقامية- وأبرزها مستودعات ومواقـع الـصواريخ

شهاب3، ومواقع الحرس الثوري، والأسراب البحرية في الخليج التي من الممكن أن تقوم بإغلاق مضيق هرمز وشن هجمات بحرية على السفن والقواعد الأمريكية في الخليج. وستكون أشبه بعملية (ثعلب الصحراء) عام 1998 التـي شـنتها القـوات الجوية والصاروخية الأمريكية ضد الأهداف العسكرية العراقية إبان فترة حكم نظام صدام حسين بمعنى أنها قد تستخدم بين 3- 5 أيام- وقد تمتد لأكثر من ذلك طبقـاً لمستوى رد الفعل الإيراني. وفى جميع الأحوال ستتجنب القيادة الأمريكية الزج بأي قوات برية في عملياتها المرتقبة ضد إيران، إلا في أحوال نادرة **(سـويلم، 2006، ص62)**.

وما يعزز إمكانية الوصول إلى أعلى مراتب الصراع بين إيران والولايـات المتحدة هو كون صراع الإرادتين الأمريكية والإيرانية ينطلق في جزء كبير منه من جدل عقائدي ديني بين تيارين أحدهما يمثل الأصـولية المـسيحية بالتعـاون مـع المحافظين الجدد في صورتها المطلقة الساعية لقيادة العالم منذ تـولي إدارة بـوش الابن الحكم في الولايات المتحدة، والثانية تمثل فكراً إسلامياً يزعم قوله للحق المبين الذي لا يأتيه الشك، وكلاهما يجعل من الحاضـر نقطـة انطـلاق لتهيئـة الأرض للصراعات القادمة التي هي في غالبها صراعات دموية (**أمـين، 2006، ص34**)، ستؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة بأسرها.

3.6 موقف الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)

من الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيرانـي هو أنها ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة تلك السياسة. فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعـد أن اسـتحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملاً ؛ بداية من قرار الغزو ومرورا بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، ونهاية بالمليارات التي حازت عليها الـشركات الأمريكية في عقود إعادة إعمار العراق. ولذلك يشكل الملف الإيراني محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي فـي

تحقيقها. أما من حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالبا ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل **(مخيمر، 2005، ص83)**.

وقد طغت الفكرة القائلة إن (الاتحاد الأوروبي وصل إلى مفترق طرق) على عناوين مختلف وسائل الإعلام خلال عام 2003، والذي شهد بداية المفاوضات المباشرة لممثلي الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) مع طهران، وذلك لإقناعها بالتخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وبعد قرابة الثلاث سنوات من المفاوضات الأوروبية- الإيرانية العقيمة، وافق الاتحاد الأوروبي أخيراً على التصويت لصالح إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك أكدت تصريحات كبار المسؤولين الأوروبيين أن أوروبا كانت ترى في قرار الإحالة "مبعثاً للأمل في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية". لكن هذا الأمل ترافق مع تصعيد ملحوظ في لهجة خطاب وزراء خارجية كبرى دول الاتحاد الأوروبي إزاء إيران، حيث (حذروا) طهران من احتمال قيام اتحادهم بفرض عقوبات عليها - قد تتضمن حظر تأشيرات السفر إلى أوروبا وفرض عقوبات مالية صارمة - إذا واصلت إيران رفضها التخلي عن برنامجها النووي **(شتراكا، 2006، ص65)**.

وضمن موقف الترويكا الأوروبية من الملف النووي الإيراني، يلاحظ أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادى بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط، والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو الملف النووي الإيراني

أما الموقف الفرنسي الذي يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية. ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية)،

والطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية إلى جانب منشآت الموانئ، ومنها على سبيل المثال، المشاركة في استثمارات بقيمة ملياري يورو في المجموعة السياحية المسماة وردة الشرق في المنطقة التي تقع شمال شرق منطقة كيش الحرة بالمشاركة مع مجموعة من المستثمرين الألمان. ومن المؤكد أن استقرار الأوضاع في إيران سياسيا واقتصاديا يعد متطلبا أساسيا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها. ومن المؤكد أن خسارة الاستثمارات الفرنسية في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق ماثلة للأذهان، ومن المؤكد أيضا أن فرنسا لا تود تكرار نفس التجربة لاستثماراتها في إيران. أما عن الموقف الألماني فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا أخذًا في الاعتبار عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالميا في احتياطي النفط والغاز الطبيعي**(مخيمر، 2005، ص84)**.

وقد أثبتت الاتفاقيات الموقعة بين كل من الاتحاد الأوروبي وإيران - كاتفاقية طهران (2003) وباريس (2004) - أن الاتحاد الأوروبي قادر على لعب دور الوسيط لحل الأزمة النووية الإيرانية، لكن التجارب العملية أظهرت بدورها أن نجاح الوساطة الأوروبية في حل هذه الأزمة ظل دائماً بحاجة ماسة إلى الدعم الأمريكي الفاعل. ففي بداية المفاوضات الأوروبية - الإيرانية المباشرة، قدمت الولايات المتحدة دعماً محدوداً لمبادرات الترويكا الأوروبية ذات الصلة، ولم تعلن أي موقف رسمي مؤيد لتلك المبادرات إلا عبر تصريحها الذي أطلقته في مارس 2005، أي بعد مرور سنة ونصف السنة على بدء المفاوضات المباشرة بين إيران ودول الترويكا. وقد زاد التصريح الأمريكي المذكور تحركات الترويكا الأوروبية تعقيداً، لأنها وجدت نفسها مضطرة لأخذ الموقف الأمريكي من المسألة النووية الإيرانية في الاعتبار، خصوصاً رفض واشنطن القاطع لإجراء أي محادثات مباشرة مع الحكومة الإيرانية **(شتراكا، 2006، ص65)**.

وقد جاء التحرك الإيراني إزاء الموقف أو المواقف الأوروبية على محورين؛ تمثل الأول في محاولة تفكيك الموقف الأوروبي بحيث لا يشكل كتلة ضغط قوية على طهران، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي جميعها تقف خلف الترويكا في

حالة انتظار لما سوف تسفر عنه المفاوضات مع إيران. أما المحور الثاني فيتمثل في التحرك السياسي الخارجي النشط للدبلوماسية الإيرانية تجاه الدول الأوروبية وغير الأوروبية لإقناع تلك الدول بعدالة وشرعية الملف النووي الإيراني ونفي أي صلة أو نية من قريب أو بعيد لحيازة أسلحة نووية **(مخيمر، 2005، ص85)**.

كما اتبعت إيران سياسة المماطلة والغموض تجاه الجهود الأوروبية كما حدث في الرد الإيراني على "رزمة الحوافز" التي عرضها خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، خلال زيارته لطهران في 6 يونيو 2006، إذ تضمن الرد الإيراني مائة سؤال حول بعض النقاط التي تضمنها العرض الأوروبي، وطالبت بجدول زمني لتطبيق الحوافز الاقتصادية والأمنية، وتفاصيل عن دور إيراني محتمل في ترتيبات إقليمية أمنية، في حال موافقتها على العرض. وفي الوقت نفسه رفضت إيران الطلب الرئيسي لمجلس الأمن بوقف مسبق لعمليات تخصيب اليورانيوم، لكنها ألمحت إلى إمكانية الحد منها، مرجئة ذلك لمفاوضات جادة أبدت الاستعداد لها منذ يوم 23 أغسطس 2006 **(ناجي، 2006، ص ص177-178)**.

وكانت هذه السياسة الإيرانية هي الدافع نحو المزيد من التشدد الأوروبي تجاه الملف النووي الإيراني مع الاستمرار باستبعاد الحلول العسكرية، وقد أعلنت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل التأييد الكامل لفرض عقوبات على إيران، مع رفض اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، رغم إقرارها بأن الرد الإيراني غير مرض وأن العبارة الحاسمة التي كانت تنتظرها هي إيقاف تخصيب اليورانيوم - كانت غائبة عن الرد الإيراني. وكرر هذا التصريح وزير الخارجية الفرنسية "فيليب دوست بلازى" على الرغم من قوله أيضاً أنه من المهم تفادى تصعيد صراع مع إيران والعالم الإسلامي، واعتبر أن الرد الإيراني غير مرض في الوقت الحالي، ولكن أسوأ شيء يمكن اقترافه هو التصعيد نحو مواجهة مع إيران والعالم الإسلامي من جهة، والغرب من جهة أخرى. حيث قال وزير الخارجية الفرنسية :"إن هذا سيكون بمثابة صدام الحضارات الذي تقف فرنسا اليوم وحيدة بشكل عملي في محاولة تفاديه"**(سويلم، 2006، ص64)**.

4.6 موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور المحوري في الأزمة النووية الإيرانية، بحكم أنها الجهة المنوط بها بالتفتيش على البرنامج النووي الإيراني، وهى المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات النووية. وليس هناك من شك في أن دور الوكالة في الأزمة النووية الإيرانية كان الأول من نوعه، وزاد كثيراً من فاعلية دور الوكالة في التفاعلات الدولية المرتبطة بمنع الانتشار النووي، بدرجة تفوق كثيراً دورها أثناء عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ويعود ذلك إلى الفارق الكبير في دور الوكالة فيما بين الحالتين، إذ كان دور الوكالة في الحالة العراقية مرتبطا بتنفيذ قرار مجلس الأمن 687 الصادر في عام 1991، والذي كلف الوكالة بالقيام بمهمة إزالة البرنامج النووي العراقي. وكانت الوكالة بالتالي ترفع تقاريرها الدورية بشأن هذه العملية إلى مجلس الأمن، وليس إلى مجلس أمناء الوكالة، في حين أن دور الوكالة في الحالة الإيرانية كان أوسع نطاقاً، فهي التي اكتشفت الأنشطة الإيرانية المحظورة وكانت ترفع تقاريرها إلى مجلس أمناء الوكالة بشأن تطورات التعاون مع إيران بخصوص إنهاء انتهاكاتها، أي أن التفاعلات الخاصة بالحالة الإيرانية كانت تتم داخل الوكالة بخلاف الحالة العراقية **(محمود، 2005، ص5)** .

وتتلخص موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإيراني بأن إيران ترفض الانصياع لشروط وأنظمة الوكالة الدولية، حيث رفضت تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية. كما ثبت قيامها بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم. إضافة إلى عدم توقيعها البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذي يفرض عليها التوقف نهائياً عن أي أنشطة لتخصيب اليورانيوم **(فتحي، 2006، ص ص343-344)**.

وبدأت الوكالة تولى اهتماماً خاصاً بالحالة الإيرانية منذ سبتمبر 2002، بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به، والذي يجرى تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع

الانتشار النووي. وكان العامل الرئيسي لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، وقام المدير العام للوكالة في اجتماع مجلس أمناء الوكالة في مارس 2003 بعرض تقرير خاص عن نتائج زيارته لإيران في الشهر السابق على الاجتماع، ثم جرى تكليف المدير العام من قبل مجلس الأمناء في يونيو 2003 بتقديم تقرير دوري عن إيران.

ويشير رصد السلوك الإيراني في الأزمة إلى أن التحولات الجوهرية في التعاون بين إيران والوكالة كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها الزمني، باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران، مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة. حدث ذلك عقب المهلة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في 12 سبتمبر 2003 لإيران حتى آخر شهر أكتوبر 2003، وأيضا عقب المهلة التي حددها اجتماع مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر 2004 لإيران حتى نوفمبر 2004 لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي. فالمهلة الأولى الصادرة عن اجتماع سبتمبر 2003، والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر التالي، هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي.

ومع أن إيران كانت قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر واعتبرتها موقفا وقحا وغير مسئول ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول، ولكنها كانت تطرح عدداً من المخاوف، أبرزها يتعلق بالخوف مما يمكن أن يؤدى إليه التوقيع على البروتوكول من المساس بسيادة إيران على أراضيها، أو الخشية من أن تستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس على إيران، وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية. وكانت إيران تطالب أيضاً بالحصول على مقابل للتوقيع على البروتوكول يتمثل في ضمان حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية،

وإسقاط الولايات المتحدة للعقوبات المفروضة عليها، ولكن الأمر انتهى بتوقيع إيران رسمياً في 18 ديسمبر 2003 على البروتوكول في مقر الوكالة في جنيف **(محمود، 2005، ص6)**.

ولكن إيران استمرت بجهودها لتخصيب اليورانيوم متجاهلة الوكالة الدولية وأنظمتها، مع رفض كل العروض الغربية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران، مما أفضى إلى نفاد صبر المجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، استنادا إلى التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة عن هذا البرنامج، فجاء تقريرها الصادر في 2-2-2006م مؤكدا أن الوكالة غير قادرة على التأكد من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف. فكان هذا التقرير تمهيدا لصدور قرار مجلس محافظي الوكالة في 5-2-2006م بإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن على سبيل الإحاطة دون اتخاذ إجراءات عقابية، وأمهلها حتى 6-3-2006م، كي تعيد النظر في بناء مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل، والإسراع بالتصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، وتنفيذ تدابير الشفافية حسب طلب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي 27-3-2006، صدر تقرير آخر عن الوكالة، وأورد عددا من المسائل المتعلقة بشأن البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك مواضيع قد تكون لها أبعاد عسكرية، وأن الوكالة غير قادرة على التوصل إلى استنتاج مؤكد بأنه لا توجد أي مواد، أو أنشطة نووية غير معلنة في إيران، وأسفر هذا التقرير عن صدور بيان 29 مارس 2006م، وأكّد تقرير للوكالة أن إيران لم تتخذ الإجراءات التي سبق وطلبها مجلس محافظيها من طهران **(علي، 2007)**.

وقد تعرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارتها للأزمة مع إيران لضغوط عديدة من طرفي الأزمة الرئيسيين، إيران والولايات المتحدة؛ إذ جاء ذلك في صورة الاتهامات الإيرانية المتكررة للوكالة بالانحياز وعدم الحياد والميل لوجهة النظر الأمريكية في إعداد التقارير الدورية عن إيران، علاوة على الاتهامات الأمريكية للوكالة ومديرها العام بأنهما لا يظهران الحزم الكافي إزاء إيران، وأنهما والأوروبيين يمنحون إيران الوقت الذي تحتاجه لمواصلة تطوير برنامجها الهادف

إلى امتلاك السلاح النووي، فضلاً عن اتهامها بالامتناع عن التجاوب مع المطالب الأمريكي بشأن نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لمعاقبتها على انتهاكها لمعاهدة منع الانتشار النووي.

ولكن أعنف الضغوط التي تعرضت لها الوكالة في الواقع تتمثل في الضغوط الشخصية التي مارستها الإدارة الأمريكية على المدير العام للوكالة، محمد البرادعي، لدفعه نحو تبنى موقف مؤيد للمطالب الأمريكية في الأزمة. وتراوحت هذه الضغوط ما بين رفض التمديد للمدير العام لفترة ثالثة في رئاسة الوكالة، أو اتهامه بالتواطؤ مع طهران، وتجاهله تقارير تبثها أجهزة المخابرات الغربية بشأن أنشطة إيران السرية لإنتاج السلاح النووي، والتهديد بمطالبة مجلس أمناء الوكالة بتنحيته من منصبه لهذا السبب، بل إن إثارة مسألة قيام مصر - الدولة التي ينتمي إليها المدير العام - بأنشطة نووية محظورة اعتبرت من قبل طائفة واسعة من المحللين بوصفها ضغوطاً على المدير العام للوكالة، تقف وراءها الإدارة الأمريكية وإسرائيل، لإجباره على التجاوب مع المطالب الأمريكية أثناء الأزمة**(محمود، 2005، ص7)**.

5.6 موقف مجلس الأمن الدولي

تعامل مجلس الأمن الدولي مع الملف النووي الإيراني على عدة مراحل، بدأت بلفت الانتباه وحثّ إيران على احترام تعهداتها والتعاون الكامل مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الأسلوب كان محور البيان الرئاسي الذي صدر عن المجلس في التاسع والعشرين من مارس من عام 2006، ثم تبعته المرحلة الثانية التي تمثلت بصدور إنذار محدد جاء عبر قرار مجلس الأمن الدولي (رقم 1696) الصادر في الحادي والثلاثين من يوليو 2006، والذي منح إيران مهلة شهر واحد (تنتهي في الحادي والثلاثين من أغسطس 2006) للاستجابة لطلبات الوكالة الدولية المتمثلة بالتعاون التام والتعهد بالتخلي كلياً عن عمليات تخصيب اليورانيوم والنشاطات الأخرى المرتبطة بها **(بن صقر، 2006، ص58)**.

وأعرب المجلس في الفقرة الثامنة من القرار عن نيته في حالة عدم امتثال إيران للقرار اتخاذ التدابير الملائمة بموجب المادة (41) من الفصل السابع من ميثاق

الأمم المتحدة، لإقناع إيران بالامتثال لهذا القرار ولمتطلبات الوكالة الدولية للطاقـة الذرية، ويؤكد القرار أنه ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من القرارات في حالة نشوء الحاجة إلى اتخاذ مثل هذه التدابير الإضافية، ومع انتهاء المدة المحددة صـدر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤكدا على مواصلة إيران عمليـات التخـصيب ورفضها مطالب مجلس الأمن في هذا الإطار **(ناجي، 2006، ص176)**.

وشهدت نهاية العام 2006 فرض مجلس الأمن للمرة الأولى عقوبات علـى إيران بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يأمرها بالامتثال إلزامـاً لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما فيها تعليق تخصيب اليورانيـوم، وينـذر القرار رقم (1737) الصادر في 23-12-2006م بأن مجلس الأمن سـينظر فـي إجراءات عقابية إضافية ملائمة في قرار لاحق إذا كان ذلك ضـرورياً فـي حـال رفض إيران الانصياع لهذا القرار، ويعدها برفع العقوبات عنها إذا امتثلت، ويمهلها ستين يوماً، إلى حين موعد تلقيه تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عـن تنفيذها مطالب التعليق الكامل والمستمر لجميع النشاطات ذات العلاقـة بتخـصيب اليورانيوم، وتضمن القرار لائحة أشخاص معنويين وطبيعيين إيرانيين تـم تجميـد موجوداتهم، وأصولهم المالية، ومراقبة محدودة لتحركـاتهم فـي الخـارج**(علـي، 2007)**.

وجاء الرد الإيراني مباشرة على هذا القرار بما يؤكد عدم رغبة إيران لمجرد التفكير بالانصياع له، حيث وصف الرئيس الإيراني محمود احمـدي نجـاد قـرار مجلس الأمن بأنه ورقة ممزقة لا يمكن أن تحدث انقساما فـي صـفوف الـشعب الإيراني وقال أن على الغرب أن يقبل بوجود إيران كدولـة نوويـة ، وأعلـن أن طهران ستحتفل بإنجازاتها النووية في فبراير من كل عام، كما حذر مجلس الأمـن الدولي من انه سيندم بشدة على قراره الأخير ضد إيران معتبرا مجلس الأمن فاقـدا للشرعية بخضوعه لإرادة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل.

ورغم انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن مع نهاية شباط 2007 ، إلا أن الواقع أثبت أن إيران اختارت المضي في برنامجها النووي، وبالتـالي لـن تلتـزم بالقرار الدولي، وكان هذا واضحاً وفقاً لما أعلنته بعد صدور القرار مباشرة. ونظرا

لأن القرار (1737) قد صدر وفقًا للمادة (41) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، فإن نوعية العقوبات التي ستفرض من جديد على إيران في حالة عدم التزامها بالقرار، ستكون ذات طابع غير عسكري، حيث إن هذه المادة لا تتحدث عن الاستخدام العسكري لفرض عقوبات من مجلس الأمن، وإنما تتحدث عن إجراءات متدرجة في نطاق العقوبات دون استخدام عسكري، ولكن هذا لا يعني أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قراره، فقد حددت المادة (42) من الفصل السابع للميثاق بأنه: إذ قرر مجلس الأمن اعتبار أن الإجراءات التي جاءت بها المادة (41) ستكون غير كافية، أو أنها أثبتت عدم كفايتها، عندها يمكن أن يقوم مجلس الأمن بالقيام بتحرك عسكري جوي بحري، أو باستخدام القوة البرية إذا ما اعتبر ذلك ضروريا من أجل المحافظة أو إعادة تحقيق السلم والأمن الدوليين، فالخياران الاقتصادي والعسكري مطروحان أمام المجلس للنظر فيهما في حالة عدم التزام إيران بتنفيذ القرار (1737).

6.6 الموقف الإسرائيلي

يمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي السابق (سيلفان شالوم) في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: "ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، ومساندة الولايات المتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل" **(ستينجرج، 2006، ص29)**.

وفي تطور لاحق، حذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي (إيهود أولمرت)، مما اعتبره "تجاوز الخطوط"، مؤكداً أن فرصة امتلاك إيران سلاحاً نووياً أمر لا يمكن احتماله، وأضاف (أولمرت): "آمل أن تفهم إيران أن هذه اللعبة خطرة جداً عليهم ،

يجب أن يفهموا أنه لا يمكنهم تجاوز الخطوط"، وقال: "لا يجوز تجاهل أمر إيـران حينما يقف قادتها علناً ليقولوا إنه يجب إزالة إسرائيل من الوجود، ويؤكدون سعيهم لتعزيز قدراتهم النووية في الوقت ذاته".

وفي تعليقها على قرار مجلس الأمن رقم (1737) المتعلق بفرض العقوبـات على إيران، قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إن "فـرض عقوبـات على إيران قرار مهم للغاية في نطاق السعي للحيلولة دون أن تصير طهران قـوة نووية". وقالت ليفني أيضا إن "المجتمع الدولي يجب أن يستمر في إظهار الحـسم في هذا الصراع المشترك حتى يتحقق هدف القـضاء علـى البرنـامج النـووي الإيراني".

وكل هذه المواقف الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني تفـضي إلـى الخيارات التالية:

1- اتخاذ موقف الترقب والانتظار لحدوث تغييـر فـي إيـران، والثقـة فـي أن المحاولات الأمريكية السرية لتقوية المعارضة وتشويه سمعة النظام يمكـن أن تؤتي أُكلها.
2- الأمل في قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري وربما بالتعاون مع أوروبا ودول الخليج، وإن كان الخيار الضعيف، لكنه غير مستحيل، خـصوصاً إذا شـعرت الولايات المتحدة بإصرار إيران على التصعيد وإغلاق كل الأبواب فـي وجـه المساعي الأوروبية والأمريكية والخليجية.
3- عمل عسكري منفرد تقوم به إسرائيل، رغم بعد الأهداف وانتشارها ووجودهـا في أنفاق تحت الأرض، وحمايتها بنظام دفاعي قوي.
4- مفاوضات خاصة بمساومات ضخمة، تتخلى إسرائيل بمقتضاها عـن خيارهـا الرادع مقابل "ضمانات دولية" تتعلق بإيران **(الجمال، 2006، ص57)**.

ويلاحظ أن موقف إسرائيل تجاه الملف النووي الإيراني ينطلق من نقطتـين أساسيتين تحاول من خلالها أن تثير الرأي العام العالمي ضد هذا الملف:

الأولى: أن خطورة الملف النووي الإيراني تعود إلى قوة الجمهورية الإسلامية داخل المنظمات الدولية، وكأن الرؤية الإسرائيلية تريد أن توجه الانتبـاه إلـى المـوقفين

الروسي والصيني المؤيدين لحد ما لإيران وأنهما لعبا آنذاك دورا في تأخير إحالـة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن.

الثانيـة: الربط بين ما تطلق عليه التساهل في الموقف الأوروبي، وإنجـاز إيـران لجزء كبير من برنامجها النووي **(ستينجرج، 2006، ص28)**.

ويحرص المسئولون العسكريون والسياسيون في إسرائيل على تجنب التطرق إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشآت النووية الإيرانية. وقـد رجح مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين أن يتوصل الإيرانيـون إلى امتلاك السلاح النووي في غضون ثلاث سنوات، وأوضح بأن إسرائيل لم تفاجأ بالإعلان الإيراني، مشيراً إلى أن هذا الإعلان قد يكون مناورة تهدف إلـى إقنـاع المجتمع الدولي بأن الضغوط والتلويح بالعقوبات لم تعد تنفع نظـراً لأن تخـصيب اليورانيوم أصبح واقعاً في إيران. وأضاف أنه يأمل في ألا يقع المجتمع الدولي فـي شرك جديد نصبته إيران، وأن يعجل باتخاذ الإجراءات الكفيلـة بوقـف بالبرنـامج الإيراني النووي. وفى الوقت نفسه، قال رئيس مجلس الأمن القـومي الإسـرائيلي (جيورا إيلاند) من أهمية الإعلان الإيراني. وأن هذا الإعلان لا يعنـى أن إيـران تمتلك التكنولوجيا الضرورية لامتلاك سلاح نووي **(سويلم، 2006، ص69)**.

7.6 الموقف الروسي

يعتبر الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية واحداً من الأدوار القليلـة التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول أن الدور الروسي في هذه الأزمـة يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، بحكم متانة علاقات روسيا مع جميـع الأطراف، لاسيما مع إيران، فضلاً عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيـث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة، فضلاً عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة. ولا ينفـي ذلـك أن الـدور الروسي كان منطلقاً بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا الـسياسية والاقتصادية والاستراتيجية، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن الأزمة

تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لروسيا، مما دفعها للقيام بخطـوات متعـددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة **(محمود، 2007، ص97)**.

هناك محددان أساسيان يحكمان الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، ويحددان خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها، سـواء فـي مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران، هما:

المحدد الأول: علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبـر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون فـي مجـال إنـشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلـف أفـرع القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات.. وغيرها.

وقامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطـة بوشهر النووية في جنوب إيران، وتعتزم البدء في إنشاء مفاعل ثان فـي المحطـة ذاتها، وتعلن الحكومة الإيرانية عن خطط طموحة لبناء عدد من المفاعلات النووية لإنتاج ما يتراوح بين 25-30 ألف ميجاوات من الكهرباء، ويبدو أن إيران سـوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة.

المحدد الثاني: يتمثل في حرص روسيا -رغم مصالحها الوثيقة مع إيران- على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلـك فـي الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العـالمي بـشكل عـام، أو الإخـلال بالاسـتقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما وأن امتلاك إيران للسلاح ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقـة آسيا الوسطي التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسـيا **(محمـود، 2007، ص98)**.

ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبـل أوتوماتيكياً بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايـات المتحـدة وإسـرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركـة للبرنـامج النـووي

الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقويمها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكـم مـشاركتها فيـه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون النووي مع روسيا**(الحسيني، 2007)**.

وعندما اتجهت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى إعداد مـشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران، لامتناعها عن إيقـاف أنـشطة تخـصيب اليورانيوم، والتي كان قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلـس أمنـاء الوكالـة الدولية للطاقة الدولية ومجلس الأمن. لقي مشروع القرار معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين **(محمود، 2007، ص99)**:

الأولى، تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار ذاته، حيـث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيـران، وإنمـا تـشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك، إزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي، والتـي تثـار علاقـات استفهام واسعة بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران. ووفق هذا المفهوم الروسي، تعتقد روسيا أن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيـد من التشدد، والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات، بما يؤدي لتصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تركز الإجراءات التي يتضمنها القرار على فـرض عقوبـات علـى إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلـق المجتمـع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية.

الثانية، تتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شـامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، وإصرار روسيا على أن يقتـصر الحظـر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك ولاسيما تلـك المتعلقـة بتخـصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل. وكان الموقف الروسي هنا منطلقاً بالأسـاس من أن تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران فـي مجـال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماماً عن الاتهامات الموجهة

لإيران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد نجحت روسيا بالفعل في تعديل مشروع القرار الأوروبي بشأن هاتين المسألتين، بحيث أصبح أخـف حـدة بكثير مما كان عليه في الأصل **(محمود، 2007، ص99)**.

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد الإجابة على أسئلة الدراسة، فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

أولا: يعد صعود الدور الإيراني في الخليج، وبخاصة في المجال ألتسلحي، القضية الأكثر حساسية التي تواجه دول الخليج وأمنه، نتيجة إلى مجاورة إيران المباشرة لهذه الدول التي يعتبر النفط مصدر دخلها الرئيسي، وتضم تجمعات شيعية لا يستهان بها؛ فالشيعة هم الأكثرية في البحرين، وتتجاوز نسبتهم ربع عدد سكان الكويت، وهم أغلبية في مناطق النفط السعودية (المناطق الشرقية)، ويشعر الشيعة في هذه البلاد بأنهم ناقصو الحقوق ولا يعاملون بالتساوي مع غيرهم من المواطنين، ولا سيما بعد أن أصبح سباق التسلح بين دول مجلس التعاون الخليجي حقيقة ولكن بقدرات عسكرية لا تقارن بإيران التي تسعى لدخول النادي النووي.

فبعد صعود القوة الإيرانية وبداية لعب إيران دوراً إقليمياً أصبحت دول الخليج تخشى تنامي القوة العسكرية الإيرانية وتدرك مخاطر سيطرة إيران الفعلية الممكنة على خليج هرمز ممر النفط البحري المهم، وازدادت خشيتها بعد نجاح إيران في بناء جيشها وفي تخصيب اليورانيوم، وبعد عقدها علاقات مع التجمعات الشيعية في هذه البلدان التي أخذت تطالب بحقوقها بجرأة مستقوية بشكل غير مباشر بصعود القوة الإيرانية. وقد أدى ذلك إلى اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة، لأنها غير قادرة على مواجهة إيران عسكريا؛ فلم تبدد مخاوفها من الجار الإيراني ونمو قدراته العسكرية ومشاركته الجادة في تقرير مصير المنطقة ودوره المحتمل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان.

وفي الوقت نفسه، لم تنفع المحاولات الإيرانية في طمأنة هذه الدول، التي ترى في الطموح الإيراني طموحاً إمبراطورياً في منطقة الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط برمتها. هذا إضافة إلى ما تخشاه هذه الدول من تحول المنطقة إلى ساحة صراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، خصوصاً بأن الرد الإيراني على أي هجوم يستهدف منشئاتها النووي والعسكرية، سيكون

موجهاً ضد الأهداف الأميركية في الدول الخليجية، وكذلك ضد الأهـداف النفطيـة الخليجية، بهدف شل الاقتصاد العالمي، والتأثير على المصالح الغربية والأمريكية.

ثانياً: رغم البراجماتية التي تمتعت بها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العديد مـن الأزمات منذ تولي التيار الإصلاحي - ممثلاً في إدارة الرئيس "محمـد خـاتمي" - السلطة عام 1997م، والتي ساعدتها كثيراً في فك عزلتها الدولية التي دامت قرابـة 23 عاماً، على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وامتلاكها العديد مـن الأوراق التي تجعلها قادرة على إرباك مواقف خصومها من ملفها النووي، فإن النهج المتشدد الذي اتبعه الرئيس الجديد "محمود أحمدي نجاد" - المحسوب على التيار المحافظ - منذ توليه مقاليد الأمور في يونيو 2005م، بدءاً من تـشدده الواضـح إزاء الملـف النووي، مروراً بتصريحاته حول إسرائيل، والدعوة إما لمحوها من على الخريطـة الدولية، أو بنقلها إلى أراضي إحدى الدول الأوروبيـة، وانتهـاء بتكذيبـه لوجـود "الهولكوست"، كل هذه الأمور قد أضرت في مجملها بموقـف طهـران وأضـعفت مواقف حلفائها، مثل روسيا والصين، ودعمت حجج من يعارضون، كمبدأ، امـتلاك إيران القدرات النووية، على أساس أن قيادات هذه الدولة لايمكـن الثقـة باتزانهـا وبتصرفها بمسؤولية، مما سيكون له آثار سلبية كبيرة أمن المنطقة الخليجية.

ثالثا: هناك العديد من العوامل التي دفعت إيران للحصول على التكنولوجيا النوويـة وجعلت من الخيار النووي حلماً إيرانياً منذ أكثر من أربعة عقود من الزمان. فإيران تقع في خضم بيئة إقليمية شديدة الاضطراب؛ حيث تقع بين أغنـى منطقتـين فـي العالم، وهما منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم خاصـة من قبل الولايات المتحدة عدو إيران اللدود للسيطرة على هاتين المنطقتـين اللتـين تتمتعان بموقع خاص في الاستراتيجية العالمية بحكم ثرواتهما الطبيعية الهائلة مـن النفط والغاز الطبيعي. ولإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار، مع ما يعنيه ذلك من متاعب قائمة أو محتملة لوحدة الجبهة الداخليـة الإيرانية، كما أن لإيران حدوداً برية هائلة مع جيرانها يبلغ طولها حوالى5440 كم2 بالإضافة إلى حدودها البحرية ومياهها الإقليمية الشاسعة المساحة، الأمر الذي خلق تحديات مستمرة على صعيد حفظ الأمن القومي الإيراني. فهذا الاضطراب الحادث

في البيئة الجغرافية لإيران، يحتم عليها أن تؤمن نفسها بكل الوسائل. ومن هنا، فقد تكرس في العقل الاستراتيجي الإيراني أهمية امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة ليكون ذلك كفيلا بردع الأعداء، وتكريس وضع إيران كإحدى القوى المهمة في المنطقـة، وقد تصاعد الهاجس الأمني لدى إيران منذ حرب الخليج الثانية في العام 1991، وما أفرزته من وجود أمريكي كثيف بمنطقة الخليج شكل قيدا على حركتهـا الإقليميـة ونفوذها داخل منطقة الشرق الأوسط وهدد أمن المنطقة الخليجية بأسرها.

رابعاً: كشفت أزمة البرنامج النووي الإيراني مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي القوى الكبرى مع ملف أسلحة الدمار الشامل حول العالم، ففي الوقت الذي تسمح فيه هذه القوى للدول الصديقة والحليفة بتطوير برامجها النووية، نجدها تقف بالمرصـاد للدول الأخرى المعادية لها؛ فالولايات المتحدة كانت أولى الدول التي سارعت إلـى تقديم العون التقني لإيران من أجل البدء في تطوير برنامجها النووي، وذلـك إبـان نظام الشاه "رضا بهلوي" حليفها في المنطقة، كما كانت أول من ساهم في بنـاء أول مفاعل نووي إيراني، رغم علمها أن مركز الأبحاث النووية في طهران يعكف على دراسة تصميمات الأسلحة واستعادة البلوتونيوم من الوقود المستنفد داخل المفاعلات الإيرانية. بيد أن السياسة الأمريكية انقلبت رأساً على عقب بعـد انـدلاع الثـورة وسيطرة الإسلاميين على الحكم في طهران عام 1979م.

خامساً: إن أي هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية سوف يكون بمثابـة نقطة انطلاق لصراع طويل المدى، قد يشمل العراق وإسرائيل ولبنان، بالإضافة إلى الطرفين الرئيسين إيران والولايات المتحدة، وربما يمتد هذا الصراع لدول الخلـيج العربي التي وضعتها تطورات هذه الأزمة أمام خيارات في غاية الخطـورة، إمـا القبول بدخول إيران النادي النووي، أو مواجهة تداعيات حرب محتملة جديدة فـي المنطقة، ولكل من الخيارين تداعياته الخطيرة التي تفرض على دول مجلس التعاون أن تركز في تحركها لإدارة هذه الأزمة والتعاطي معها على جـانبين أساسـيين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثيـة؛ فإما أن ترفض تصعيد الملف النووي الإيراني إلى مرحلة الحرب بين إيـران وأي من القوى الإقليمية والدولية (الولايات المتحدة وإسرائيل)، لأن مثل هذه الحرب، قد

تضع منطقة الخليج بشكل كامل في مهب الريح، وتجعلها عرضة للدمار الـشامل، وإما أن تقنع إيران بأن يكون برنامجها النووي للأغراض السلمية، وبالتالي التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي، وهـذا يتطلـب تعزيـز وتوسيع نطاق التعاون بين دول المجلس وأطراف دولية وإقليمية تعد نفسها في دائرة الاهتمام بالمسألة.

وفي الواقع، فإن من أكبر الكوابح الشاخصة أمام إقدام الولايات المتحدة على اللجوء إلى الخيار العسكري لحسم الملف النووي الإيراني والتخاص مـن النظـام نفسه، هو الكابح الذي تضغط به دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم مـن أن هذا الخيار سيخلصها من "عدو إقليمي" ذي نزعة دينية أيديولوجية متعارضة معها، كما خلصتها الحرب الأمريكية على العراق من نظام سياسي "ذي نزعة أيديولوجية عسكرية"، استنزف كل مواردها بسبب الحروب والتسلح الإجباري. إذ يـرى قـادة دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من الاستعدادات لمواجهة احتمالات العمل العسكري، أنه ليس من مصلحة نظمها الـسياسية ومكونـات مجتمعاتهـا أن تعـم الفوضى مرة أخرى في المنطقة، ويكفيها ما يجري فـي العـراق، حيـث الخطـأ التاريخي الذي ارتكبته الولايات المتحدة، ولا تزال تأثيراته وتداعياته ترمي بثقلهـا على دول المجلس، وخاصة العنف الطائفي، الذي إذا ما تطور إلى حـرب أهليـة شاملة فإن تأثيرها سوف لن ينحصر في العراق وإنما سيعم دول المنطقة وتغرق في دوامة من الحرب الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، لا بل حالة من الفوضى، ولكن ليس الفوضى "البناءة"، أو "الخلاقة"، وإنما الجارفة والمدمرة لكل ثـروات المنطقـة وطاقاتها البشرية.

سادساً: أما على صعيد العلاقات الثنائية، فإن سياسة الدول الخليجية تجـاه إيـران واضحة فبدلاً من محاولاتها تنصيب نفسها كقوة رئيسية في الشرق الأوسط تتحـدى الولايات المتحدة وتضعف هيمنتها، فإنه يتعين على إيران أن تبدأ جدياً في البحـث عن حلول لمشكلات المنطقة المستعجلة، لكن إيران ولسوء الحـظ، تـرفض مـنح جاراتها الخليجية أي نوع من الثقة تتعلق بطموحاتها النهائية التي لا تُطلـع عليهـا الآخرين في المنطقة. ولهذا، تنظر دول الخليج العربية إلى التصرفات الإيرانية على

أنها وبكل بساطة استبدال لسلطة مستبدة بأخرى. وفي الوقت الذي كانت دول الخليج العربية تبحث فيه عن ضمانات معينة، كان الإيرانيـون يتحـدثون عـن قـدراتهم العسكرية وقدرتهم على إرسال آلاف المقاتلين الانتحاريين إلى الجانب الآخـر مـن الخليج العربي رداً على أي حملة عسكرية أمريكية، وذلك في محاولة منهم لتخويف دول المنطقة على الأقل. ولا عجب إذن أن تواصل دول الخلـيج العربيـة طلبهـا الاعتماد على الحماية الأمريكية لكونها ترى أن المحاولات الإيرانية تلك ما هي في الواقع إلا تهديد حقيقي لوجودها.

سابعاً: إن للتسلح الإيراني، وبخاصة في المجال النووي تأثيراته المباشـرة وغيـر المباشرة على الأمن الخليجي من حيث التأثير على حالة الاسـتقرار والأمـن فـي المنطقة أو التأثير على اقتصاد المنطقة المعتمد بشكل رئيسي على عنـصر الـنفط الذي قد يؤدي في حالة انقطاعه إلى فشل كثير مـن خطـط التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما ينعكس كل ذلك سلبا على أمن هذه الـدول واسـتقرار أنظمتها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

أ- الكتب

آل حامد، محمد أحمد، (1997)، **أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مركز الإمـارات للبحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية، أبوظبي.

آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، (1997)، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الأيوبي، الهيثم، (1980)، **الموسوعة العسكرية**، المؤسـسة العربيـة للدراسـات والنشر، بيروت.

البستكي، نصرة عبد ا ، (2003)، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

جيرولد جرين (1996)، **إيران وأمن الخليج**، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

خالدي ، أحمد سامح وآخرون، (1982)، **قضايا الخليج العربي**، المؤسسة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت.

الدقاق، محمد سعيد، (1980)، **مذكرات في العلاقات الدوليـة**، الـدار الجامعيـة، بيروت.

دورتي، جيمس، (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، بيروت.

رجب، يحيي حلمي، (1989)، **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، مكتبـة دار العروبة، الكويت.

سامور، جاري، (2006)، **مواجهة التحدي النووي الإيرانـي**، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث، أبوظبي.

سلطان، عبد الرحمن، (1990)، **أضواء على الإستراتيجية السعودية**، المؤسسة العربية للشؤون الإستراتيجية، عمان.

سويد، ياسين، (2004)، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

شكر، زهير، (1982)، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي** ، بيروت: معهد الإنماء العربي.

الطحاوي، عبد الحكيم عامر، (2004)، **العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي**، الرياض، مكتبة العبيكان.

العاني، مصطفى، (2006)، **مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع والمبررات**، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

عشقي، أنور بن ماجد، (نوفمبر 2006)، **أمن الخليج وسبل تحقيقه**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 26، 2006.

فتحي، ممدوح أنيس، (2006)، **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة**، أبوظبي.

الفيل، محمد رشيد الفيل، (1988)، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي**، الكويت، ذات السلاسل.

القاسمي، خالد بن محمد وآخرون، (1992)، **الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج**، مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع.

القاسمي، خالد محمد، (1987)، **الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات**، الكويت، دار الشرع.

القباع ، عبد ا سعود، (1986)، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق.

القحطاني، شيخة غانم، (1997)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

كوردزمان، أنتوني (1996)، **القدرات العسكرية الإيرانية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (2004)، **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-3004**، القاهرة.

مرهون، عبد الجليل، (1997)، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر، بيروت.

مسعد، نيفين عبد المنعم، (2002)، **صنع القرار في إيـران والعلاقـات العربيـة-الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مقلد، إسماعيل صبري، (1984)، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، شـركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري، (1991)، **العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصـول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

مقلد، إسماعيل صبري، (1987)، **نظريات الـسياسة الدوليـة: دراسـة تحليليـة مقارنة**، دار السلاسل، الكويت.

الناهي، غالب، (2005)، **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقـة الـشرق الأوسط**، دار العلوم الأكاديمية، بيروت.

النعيمي، عبد الرحمن، (1994)، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت.

النفيسي، عبد ا فهد، (1999)، **إيران والخلـيج-ديالكتيـك الـدمج والنبـذ**، دار قرطاس للنشر، بيروت.

هنتر، شيرين، (2001)، **إيران بين الخلـيج العربـي وحـوض بحـر قـزوين: الإنعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية**، مركز الإمارات للدراسـات والبحـوث، أبوظبي.

وهيم، طالب محمد، (1982)، **التنافس البريطاني - الأمريكي على نفـط الخلـيج العربي و موقف العرب في الخليج منه 1928-1939**، بغداد، دار الرشيد.

ب- الدوريات

إدريس، (2006). الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العـدد (165) ص96-ص105.

أمين، إميل، (2006)، الخليج العربي.. هل يدفع ثمن المواجهة "الدوجماطيقية" بين إيران وأمريكا؟، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (25) ص34-ص38.

باديب، سعيد، "العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعيـة"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (14)، نوفمبر، ص27-ص32.

البدراوي، مغازي، (2006)، "النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (17)، ص65-ص69.

البسيونى، سمير زكى، (2006)، "كيف سيتعامل العرب مع إيـران النوويـة ؟!!"، **مختارات إيرانية**، العدد (71) ص58-ص60.

بن صقر، عبد العزيز، (2006)، "إيران ومجلس الأمن الدولي"، **مجلة آراء حـول الخليج**، العدد (24)، ص58-ص60.

بهجت، جودت وجوهر، حسن، (1996)، "عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوط الخارج"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (211) ص35-ص49.

بيلو، بيير، (يوليو 1986)، "بغداد - طهران: لعبة الاثنين الكبار"، ترجمة سوسـن حسين، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (85) ص260-ص268.

الجاسور، ناظم عبد الواحد، (2007)،" منطقة الخليج العربي واحتمالات الحرب الرابعة"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (33) ص22-ص27.

الجمال، أحمد مختار، (2006)،" إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد (126)، ص57-ص62.

جواد، سعد ناجي، منعم العمار، (1996)،" الخليج العربي في عالم متغير: دراسـة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته"، **مجلة السياسة الدوليـة**، العـدد (125) ص26-ص48.

حرب، أسامة الغزالي، (1980)،" الأمن والصراع في الخليج العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (62) ص26-35.

حرب، أسامة الغزالي، (يوليو 1989)،" التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارات الجديدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (97) ص53-ص57.

الدسوقي، أبو بكر، (2006)،" البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (22)، ص71-ص75.

راشد، سامح، (2006)،"العرب ونووية إيران"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165) ص120-ص123.

الزيات، محمد صفوت، (يناير 2006)،" الولايات المتحدة وأمن الخليج.. طموح المصالح وحدود القوة"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (16) ص12-ص17.

ستينجرج، جيرالد، (2006)،" هل تمنع الدبلوماسية إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية؟ رؤية إسرائيلية"، ترجمة سمير زكي البسيوني، **مختارات إيرانية**، العدد (66)، ص28-ص32.

سويلم، حسام، (2006)،" ماذا بعد الرد الإيراني على (سلة الحوافز) وما هي الخيارات المتاحة؟"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد (75) ص60-ص71.

شتراكا، نيكوا، (2006)،"هل وصلت سياسة الاتحاد الأوروبي تُجاه إيران إلى مفترق طرق أم إلى طريق مسدود؟"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (21) ص33-ص37.

الطاير، عبد ا بن موسى، (2006)،" منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (21) ص 65-ص72.

العاني، مصطفى، (2006)،" إيران بين التسلح الروسي والتهديد الأمريكي"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (16)، ص57-ص62.

عبد السلام، محمد، (2006)،" هل هناك حرب باردة بين العرب وإيران؟"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد (143).

عبد الونيس، عادل، (2007)،" مجلس التعاون الخليجي وإيران .. 25 عاماً من الحذر والترقب"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (30) ص48-ص53.

عثمان، سيد عوض، (2002)،" العلاقات الإيرانية الخليجية بـين دروس الماضـي وآفاق المستقبل"، **مختارات إيرانية** - العدد (28) ص82-ص89.

عشقي، أنور بن ماجد، (نوفمبر 2006)،" أمن الخليج وسبل تحقيقـه، **مجلـة آراء حول الخليج**"، العدد (26) ص52-ص57.

عطوان، خضر عباس، (2007)،" العراق وإيران.. جيرة شقاق"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (33) ص57-ص61.

عطوان، خضر عباس، (2006)،" الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيرانـي"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (23)، ص74-ص77.

عكاشة، سعيد، (2005)،" مأزق المشروع النووي الإيراني"، **مختـارات إيرانيـة**، العدد (63) ص68-ص74.

علي، نجاح محمد، (2005)،" البرنامج النووي الإيراني بين شد وجـذب"، **مجلـة آراء حول الخليج**، العدد (12) ص12-ص15.

علي، هند مصطفى، (2003)،" إيران والسعي الحثيث لتطوير القدرات العسكرية"، **مختارات إيرانية**، العدد (32) ص71-ص75.

علو، أحمد، (2006)،" سباق التسلّح الدولي"، **مجلة الجيش**، العدد (253) ص61-ص64.

القلاب، موسى حمد، (2006)،" ماذا لو حصلت مواجهـة عـسكرية أمريكيـة – إيرانية"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (21) ص26-31.

القلاب، موسى حمد، (كانون الثاني 2006)،" السياسات الدفاعيـة لـدول مجلـس التعاون: القوى البشرية ونظم التسليح"، **مجلة آراء حول الخلـيج**، العـدد (16) ص52-ص58.

كشك ، أشرف محمد ، (أكتوبر 2003)،" تداعيات الوجود الأمريكي فـي العـراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة الـسياسة الدوليـة**، العـدد (154) ص112-ص115.

كشك، اشرف محمد، (2005)،" رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، **مختارات إيرانية**، العدد (62) ص63-67.

مجلة تقديرات إستراتيجية، (1999)،" سباق التسلح في منطقـة الخلـيج"، **مجلـة تقديرات إستراتيجية**، العدد (114-115) ص1-ص27.

محمود، أحمد إبراهيم، (2003)،" الأزمة النووية الجديدة بـين إيـران والولايـات المتحدة"، **مختارات إيرانية**، العدد (30) ص75-81.

محمود، أحمد إبراهيم، **(2001)،" البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، مختارات إيرانية**، العدد (6)، ص68- ص71.

محمود، أحمد إبراهيم، (1998)،" البرنامج النووي الإيراني : التطور و الـدوافع و الدلالات الإستراتيجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (131). ص320-ص311.

محمود، أحمد إبراهيم، (2007)،" الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانيـة"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد (145) ص97-ص102.

محمود، أحمد إبراهيم، (2005)،" السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد احمدي نجاد"، **مختارات إيرانية** العدد (61).

مخيمر، أسامة فاروق، (2005)،" الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبيـة والضغوط الأمريكية"، **مختارات إيرانية**، العدد (59) ص78-ص85.

المرشد، أحمد، (2006)،" الملف النووي الإيراني بين الحق الإيرانـي والتخـوف الغربي"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (18)، ص55-ص62.

مرهون، عبد الجليل، (1996)،" المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية-الإيرانية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (50)، ص43-ص64.

منيسي، أحمد، (2004)،" هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟"، **مختـارات إيرانية**، العدد (53). ص56-ص69.

المهدي، قطبي، (1995)،" العلاقات العربية الإيرانية من منظور النظـام الأمنـي الخليجي"، **دراسات استراتيجيه**، العدد (3) ص19-ص28.

ناجي، محمد عباس، (2006)،" الملف النووي الإيراني: مرحلـة تقريـب المسافات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 166، ص ص177-178.

نافذة على الفكر العسكري، (2002)،" الصواريخ البالستية تغير موازين القوى فـي الشرق الأوسط"، **مجلة الحرس الوطني**، العدد (241) ص12-ص15.

هاشم، وحيد حمزة، (2007)،" التداعيات السياسية والأمنية للتقنية النووية الإيرانية على أمن الخليج"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (30) ص32-ص38.

هيلترمان، جوست آر، (2005)،" وضع إيران النووي وجروح الحرب"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (6) ص68-ص71.

ج- رسائل ماجستير

بدوي، محمد صالح، (2005). **دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من 1990 – 2004** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الزايد، عطا ا زايد، (2003). **العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003م،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

العدواني، عبد الناصر، (2004). **إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

د- الصحف

الأنصاري، عبد الحمد، (2006). لماذا أصبح الخليج قلقاً، **صحيفة السياسة الكويتية،** 20 تشرين الثاني.

حافظ، حسين، (2007). آفاق إستراتيجية: السلاح النووي في منطقة الخليج ومستقبل الأمن الإقليمي، **صحيفة الصباح**، 2007/3/18.

الحسن، عبد العزيز بن عبد الرحمن، (2001). عصر الفهد :السياسة الخارجية السعودية خصائص ومميزات ، **صحيفة الجزيرة** ، العدد 208134 .

الحسيني، هدى، (2007). روسيا وإيران: الصادم والمصدوم، **صحيفة الشرق الأوسط،** العدد 10334، 15 آذار.

محمد، محمد عبدا ، دواعي التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب، **صحيفة الوسط البحرينية،** العدد 2003، 30 سبتمبر.

مرهون، عبد الجليل، (2006). أمن الخليج بين نظريات ثلاث، **صحيفة الرياض**، العدد 13773، 10 مارس.

مرهون، عبد الجليل زيد، (2006). التسلح الخليجي في اتجاهاته الراهنة، **صحيفة الرياض**، العدد 14060، 22 ديسمبر.

مرهون، عبد الجليل زيد، (2006). الدفاع الخليجي المشترك وفرص الدور العربي، **جريدة الرياض**، العدد 13738، 3 فبراير.

د- روابط الإنترنت

أرشيف رئاسة الوزراء البحرينية، 2006/6/12:

http://www.bahrainprimeminister.net/news/june2.html

ايفانز، غراهام ونيونهام، جيفري، (1998). **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 1998م، موقع القاموس على شبكة الإنترنت:

http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php.

باروت، جمال، **إيران وخلفيات الأزمة مع أميركا**، قناة الجزيرة الفضائية، موقع القناة على الإنترنت، 2006/5/17:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0CE4098D-5C6C-40CC-981D-8B2ACF6E984F.htm

تزرزي، أمين، (2004). دور أسلحة الدمار الشامل في الحسابات الأمنية الإيرانية: المخاطر على أوروبا، متوفر على الإنترنت:

http://arabic.tharwaproject.com/node/804

عبد الحميد، عاطف، الخيارات العربية أمام برنامج إيران النووي، 2006/4/27:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65F2A5AB-B785-4F6E-8C07-546E3A19EC47.htm

عبد القادر، نزار، (2006)،" السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية"، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد (58)، موقع المجلة على الإنترنت:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12954.

علي، علي المليجي، (2007)،" الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة"، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد (88)، موقع المجلة على الإنترنت:

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=219688

المدني، عبد ا ، (2006). الخليج .. فيما لو حدث - تشيرنوبل- إيراني، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1733:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=80760

الناهي، هيثم غالب، **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسـط**، دار العلوم الأكاديمية، لندن، 2005م، موقع الكتاب على الإنترنت:
http://www.iraq4all.dk/Book/Naahee-1/M.htm

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

أ- الكتب

Alfred B. Prados, (2001), **Saudi Arabia: Post-War Issues and U.S. Relations,** Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service.

ب- الدوريات

De Bellaigue, Christopher, (2005). Think Again: Iran, **Foreign Policy**, May/ June 2005.

Ehteshami, Anoushiravan., (2003), Oil, Arms Procurement And Security In The Persian Gulf, **Asian Affairs**, Vol. 34 Issue 3.

Henry, Terrence, (2003). Nuclear Iran**, Atlantic Monthly** (1072-7825); Vol. 292 Issue 5, p44-p45.

Kennedy, Edward M., (1975), The Persian Gulf: Arms Race Or Arms Control?**, Foreign Affairs**, Vol. 54 Issue 1.

Kibaroglu, Mustafa., (2002), An Assessment of Iran's Nuclear Program**, Review of International Affairs**; Vol. 1 Issue 3, p33-p49.

Robert J. Einhorn, (2004). A Transatlantic Strategy on Iran's Nuclear Program, **The Washington Quarterly**, Vol. 27,No.4.

Rodman, Peter W., (1991), Middle East Diplomacy After The Gulf War. **Foreign Affairs**; 91, Vol. 70 Issue 2.

Russell, Richard L, Iran in Iraq's Shadow: Dealing with Tehran's Nuclear Weapons Bid, **Parameters: US Army War College**, Vol. 34 Issue 3.

Simaan, M.; Cruz Jr., J. B., (1975), Nash Equilibrium Strategies For the Problem of Armament Race And Control, **Management Science**, Vol. 22 Issue1.

Taremi, Kamran, (2004). Beyond the Axis of Evil: Ballistic Missiles in **Iran's** Military Thinking, **Parameters: US Army War College**; Vol. 34 Issue 3.

ج- روابط الإنترنت

Henderson, Simon (2005). The Elephant in the Gulf: Arab States and Iran's Nuclear Program, the Washington Institute for Near East Policy:
http://www.washingtoninstitute.org/print.php?template=C05&CID=24

Savyon, Ayelet., (2002), Iran's Armament - A Central Element in Establishing Itself as a Regional Superpower, Middle East, Media, Research, Institute, Inquiry and Analysis Series, No. 89, available at: **http://www.memri.org/bin/articles.cgi?Area=ia&ID=IA8902**

The International Institute For Strategic Studies, 2007: http://www.iiss.org/